

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE


Princeton University Library
32101 074075936



جامعة الدول العربية

League of Arab States.

مجموعة المعاهدات والاتفاقيات

Majmū'at al-mu'āhadāt

المعقودة فى

نطاق جامعة الدول العربية

فهرس الموضوعات

المعاهدة الثقافية (1)

ان حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق
وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر
وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

رغبة منهم فى توحيد اتجاهات دولهم العامة وتوثيق التعاون بينها فى الشئون الثقافية وزيادة التقارب الذهنى والتآلف الروحى بين ابناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافى لشعوبها ·

---

(١) أ ــ وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧ من دور الانعقاد العادى الثانى ·

ب ــ تم توقيعها من قبل :

الجمهورية السورية	بتاريخ	٤٦/١٠/٢٢
لبنان	«	٤٦/١٠/٣٠
العراق	«	٤٦/١٢/ ٤
مصر	«	٤٧/ ٥/٢٠

جـ ــ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل المملكة المصرية بتاريخ ١٩٤٧/٦/١٨ ·

د ــ تحفظات :

نظرا للمركز الخاص للمملكة العربية السعودية ولليمن قد ابدى وفداهما التحفظات الآتية حين توقيع المعاهدة واعتبراها جزءا من المعاهدة فيما يتعلق بالتزام هاتين المملكتين باحكامها ·

« ان الحكومة العربية السعودية توافق على ماجاء فى هذه المعاهدة الا ماتراه يتعارض منها مع الشريعة الاسلامية أو لا يتفق مع ظروفها وانظمتها المحلية » ·

قد اتفقوا على عقد معاهدة لهذه الغاية وانابوا عنهم المفوضين الآتية اسماؤهم :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
قد اناب عن المملكة الاردنية الهاشمية .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية
قد أناب عن سوريا .

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق
قد أناب عن العراق

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية
قد أناب عن المملكة العربية السعودية .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية
قد أناب عن لبنـــان .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

قد أناب عن مصر .

حضرة صاحب الدولةمحمود فهميالنقراشي
باشا وزير الخارجية

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن .

الذين بعد ان اثبتوا انهم مأذونون من حكوماتهم قد اتفقوا على الاحكام

الآتية :

مادة ١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على ان تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشئون التعاون الثقافى بين الدول العربية وتترك لكل دولة الحرية فى كيفية تشكيل هذه الهيئة .

مادة ٢ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والاساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التى تتفق عليها ، وعلى

ان تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفا حكوميا من المدرسين أو الاساتذة الذين يشملهم التبادل كانها خدمة فى حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد ٠

مادة ٣ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم فى الفصول المناسبة على قدر ما يتوفر لدى كل منها من أمكنة الدراسة ومع مراعاة النظم المتبعة فى تلك المعاهد ٠

وتسهيلا لذلك تعمل الدول مع احتفاظها بمبادىء التعليم الاساسية المقررة فى بلادها على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها ٠

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التى تريد انشاء بيوت لاقامة طلبتها فى تلك الدولة ٠

مادة ٤ ـ تعمل دول الجامعة العربية على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية ٠ وذلك فى المناطق التى تسمح الحكومات بارتيادها وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته ٠

مادة ٥ ـ تتفق دول الجامعة العربية على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية فى بلادها المختلفة ٠

مادة ٦ ـ تتعاون دول الجامعة العربية على احياء التراث الفكرى والفنى العربى والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل ٠

مادة ٧ ـ رغبة فى مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التى تبذل لترجمة عيون الكتب الاجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود ، كما تعمل على تنشيط الانتاج الفكرى فى البلاد العربية بمختلف الوسائل ، كانشاء معاهد للبحث العلمى والادبى وتنظيم مسابقات فى التاليف ووقف جوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن ٠

مادة ٨ ـ تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر فى كل دولة من دول الجامعة العربية ٠

مادة ٩ ـ تسعى دول الجامعة العربية الى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التى تؤلفها وبالنشرات التى تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية الى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة فى جميع المواد فى كل مراحل التعليم فى البلاد العربية ٠

مادة ١٠ ـ تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار وذلك بالاتفاق فيما بينها ٠

مادة ١١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والادباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والاذاعة ـ حيث توجد ، وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد الى آخر ، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية التى توافق على أغراضها ٠ ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات فى المعاهد العلمية بكل بلد عربى تحت تصرف علماء البلاد الاخرى لغرض البحث العلمى ، واصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التى تنشر فى جميع البلاد العربية ، والزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل الى اللجنة الثقافية من كل مطبوع يصدره نسخا تودع مكتبتها والمكتبة الرئيسية لكل دولة من دول الجامعة ٠

مادة ١٢ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل فى مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفى لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها ، وتعمل على انشاء مكتبة عربية للتلميذ ٠

مادة ١٣ ـ تعمل دول الجامعة العربية على تعريف ابنائها بالاحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى سائر البلاد العربية ، وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة ، أو بغيرها من الوسائل ، وبانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية ، وبامدادها بما ييسر نجاحها ، واقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الادبية ومهرجانات عامة ومدرسية فى مختلف البلاد العربية ٠

مادة ١٤ – تشجع دول الجامعة العربية انشاء نواد عربية ثقافية اجتماعية في بلادها .

مادة ١٥ – تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانينها وادخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها .

مادة ١٦ – يصدق على هذه المعاهدة من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية – في أقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق الامانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

مادة ١٧ – يجوز للبلاد العربية ان تنضم الى هذه المعاهدة باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الذي يبلغ انضمامهاالى الدول المتعاقدة الاخرى .

مادة ١٨ – يعمل بهذه المعاهدة بعد شهر من ايداع وثائق التصديق عليها من دولتين ، كما يعمل بها بالنسبة للدول التي تنضم اليها بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة انضمام كل دولة .

مادة ١٩ – يجوز لأية دولة ملتزمة بهذه المعاهدة ان تنسحب منها وذلك بمقتضى اعلان يرسل الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وينتج الاعلان أثره بعد ستة شهور من تاريخ ارساله .

واثباتا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون هذه المعاهدة ووضعوا عليها أختامهم :

عن حكومات :	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	
الجمهورية السورية	جميل مردم
المملكة العراقية	تحسين العسكرى
المملكة العربية السعودية	
الجمهورية اللبنانية	سامى الخورى
المملكة المصرية	محمود فهمى النقراشى
المملكة اليمنية	

معاهدة [1]
للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى
بين دول الجامعة العربية
وملحقها العسكرى

ان حكومات :

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية •
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية •
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية •
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية •
حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية •
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المصرية •
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية •

---

(١) ا ــ وافق عليهما مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ من دور الانعقاد العادى الثانى عشر •

ب ــ تم توقيعهما من قبل مندوبى الجمهورية السورية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية والمملكة المصرية والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٧/٦/١٩٥٠ •

ــ المملكة العراقية	بتاريخ	٢ /٢/١٩٥١
ــ المملكة الاردنية الهاشمية	«	١٦/٢/١٩٥٢

جـ ــ تم ايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من قبل :

الجمهورية السورية	بتاريخ	٣١/١٠/١٩٥١
المملكة المصرية	«	٢٢/١١/١٩٥١
المملكة الاردنية الهاشمية	«	٣١/ ٣/١٩٥٢
المملكة العراقية	«	٧ / ٨/١٩٥٢
المملكة العربية السعودية	«	١٩/ ٨/١٩٥٢
الجمهورية اللبنانية	«	٢٤/١٢/١٩٥٢
المملكة المتوكلية اليمنية	«	١١/١٠/١٩٥٣

رغبة منها فى تقوية الروابط وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية حرصا على استقلالها ومحافظة على تراثها المشترك .

واستجابة لرغبة شعوبها فى ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الأمن والسلام وفقا لمبادىء ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ولاهدافهما وتعزيز للاستقرار والطمانينة وتوفير اسباب الرفاهية والعمران فى بلادها .

د ـ تحفظات :

١ ـ الحكومة المتوكلية اليمنية :

اولا ـ فيما يتعلق بمضمون المادة الثانية لا تعتبر اليمن الاعتداء اعتداء على أية دولة من الدول العربية الا اذا كان الاعتداء لذات الدولة لا لارتباطها بمعاهدة واتفاقيات مع أية دولة اخرى ولا لوجود جيش أجنبى فى أراضيها لأى سبب آخر .

ثانيا ـ يتحفظ اليمن نحو مضمون الفقرة الاخيرة ـ من المادة السادسة وذلك لأن الحكومة المتوكلية اليمنية تتوقع حصول بعض الظروف التى تجعل من المناسب ان تتخذ اليمن منها موقفا خاصا بها ولهذا قررت اليمن ان لا تعتبر قرارات مجلس الدفاع المشترك نافذة عليها الا اذا وافقت على تلك القرارات وذلك باعتبار موقعها الجغرافى وامكانياتها العامة واعتباراتها الخاصة .

ثالثا ـ ان الحكومة اليمنية لا تعارض ما جاء فى البند الاول من الملحق العسكرى لكن بعض الاعتبارات الخاصة بها قد تجعل من المتعذر عليها تطبيق الأمور المطلوبة منها فحرصا على امكانية ما يطلب منها قررت ما يأتى : «ان الحكومة اليمنية توافق على ما جاء فى البند الأول من الملحق العسكرى ما عدا ما فى الفقرتين الرابعة والسادسة فالمعتبر ما ستوافق عليه الحكومة المتوكلية اليمنية فى حينه»

٢ ـ تصريح للحكومة العراقية :

ازاء ما ورد فى المادة الرابعة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، من أن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة أى اعتداء مسلح تكون بحسب موارد كل دولة وحاجاتها .

وازاء ما ورد فى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من نفس المعاهدة من أن ما يقرره مجلس الدفاع المشترك باكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة ، فان المفهوم أن حكم هذه الفقرة الأخيرة من المادة السادسة لا يسرى فى شأن تهيئة الوسائل الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اى اعتداء مسلح اذ أن لهذا الشأن حكما خاصا تضمنته المادة الرابعة السالفة الذكر .

قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابت عنها المفوضين الآتيـــة أسماؤهم :

عن المملكة الاردنية الهاشمية :

حضرة صاحب السعادة عونى عبد الهادى بك
وزير المملكة الاردنية الهاشمية المفوض بمصر .

عن الجمهورية السورية :

حضرة صاحب الدولة الدكتور ناظم القدسى بك
رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية .

عن المملكة العراقية :

حضرة صاحب الفخامة السيد نورى السعيد
رئيس مجلس الوزراء .

عن المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب المعالى الشيخ يوسف ياســين
وزير الدولة ووزير الخارجية بالنيابة .

عن الجمهورية اللبنانية :

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصــــلح
رئيس مجلس الوزراء

عن المملكة المصرية :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس
باشا رئيس مجلس الوزراء .
وحضرة صاحب المعالى الدكتور محمد صلاح
الدين بك وزير الخارجية .

عن المملكة المتوكلية اليمنية :

حضرة صاحب السعادة السيد عــلى المؤيد
المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية .

الذين بعد تبادل وثائق التفويض التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل .

قد اتفقوا على ما يأتى :

المادة الاولى

تؤكد الدول المتعاقدة ، حرصا منها على دوام الأمن والسلام واستقرارهما عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية ، سواء فى علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو فى علاقاتها مع الدول الأخرى .

المادة الثانية

تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو أكثر منها ، أو على قواتها ، اعتداء عليها جميعا . ولذلك فانها ، عملا بحق الدفاع الشرعى –الفردى والجماعى– عن كيانها ، تلتزم بأن تبادر الى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها ، وبأن تتخذ على الفور ، منفردة ومجتمعة ، جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابهما .

وتطبيقا لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الامن بوقوع الاعتداء وما اتخذ فى صدده من تدابير واجراءات .

المادة الثالثة

تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها ، بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة أراضى أية واحدة منها أو استقلالها أو أمنها .

وفى حالة خطر حرب داهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى توحيد خططها ومساعيها فى اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التى يقتضيها الموقف .

المادة الرابعة

رغبة فى تنفيذ الالتزامات السالفة الذكر على أكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة فيما بينها لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها . وتشترك ، بحسب مواردها وحاجاتها ، فى تهيئة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اى اعتداء مسلح .

المادة الخامسة

تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلى هيئة أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة وسائله وأساليبه ٠

وتحدد فى ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما فى ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار اليهما فى المادة الرابعة ٠

وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل فى دائرة اعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه فى المادة التالية ٠

المادة السادسة

يؤلف ، تحت اشراف مجلس الجامعة ، مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشئون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ من هذه المعاهدة ويستعين على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار اليها فى المادة السابقة ٠

ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار اليه من وزراء الخارجية والدفاع الوطنى للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم ٠

وما يقرره المجلس باكثرية ثلثى الدول يكون ملزما لجميع الدول المتعاقدة ٠

المادة السابعة

استكمالا لأغراض هذه المعاهدة وماترمى اليه من اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية فى البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، تتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية ، الزراعية والصناعية ، وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادى وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف ٠

المادة الثامنة

ينشأ مجلس اقتصادى من وزراء الدول المتعاقدة المختصين بالشئون الاقتصادية ، أو من يمثلونهم عند الضرورة لكى يقترح على حكومات تلك الدول مايراه كفيلا بتحقيق الأغراض المبينة فى المادة السابقة ٠

وللمجلس المذكور ان يستعين فى أعماله بلجنة الشئون الاقتصادية والمالية المشار اليها فى المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

المادة العاشرة

تتعهد كل من الدول المتعاقدة بأن لاتعقد أى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة وبأن لا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع أغراض هذه المعاهدة .

المادة الحادية عشرة

ليس فى أحكام هذه المعاهدة مايمس ، أو يقصد بهأن يمس بأية حال من الاحوال ، الحقوق والالتزامات المترتبة ، او التى قد تترتب للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة او المسئوليات التى يضطلع بها مجلس الامن فى المحافظة على السلام والامن الدولى .

المادة الثانية عشرة

يجوز لاية دولة من الدول المتعاقدة ، بعد مرور عشر سنوات من نفاذهذه المعاهدة ، أن تنسحب منها فى نهاية سنة من تاريخ اعلان انسحابها الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وتتولى الامانة العامة ابلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الثالثة عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وفقا للاوضاع الدستورية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتصبح المعاهدة نافذة قبل من صدق عليها بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامانة العامة وثائق تصديق أربع دول على الاقل .

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٢٥ جماد آخر سنة ١٣٦٩ الموافق ١٣ ابريل سنة ١٩٥٠ من نسخة واحدة تحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة منها مطابقة للاصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية — (عونى عبد الهادى)

عن الجمهورية السورية — (ناظم القدسى)

عن المملكة العراقية — (نورى السعيد)

عن المملكة العربية السعودية — (يوسف ياسين)

عن الجمهورية اللبنانية — (رياض الصلح)

عن المملكة المصرية — (مصطفى النحاس)
(محمد صلاح الدين)

عن المملكة المتوكلية اليمنية — اوافق على هذه المعاهدة مع ملحقها على ما فى كتابى لسعادة الامين العام الموضح فى المحضر اليوم .
(السيد على المؤيد)

البنـد الاول

تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من معاهدةالدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية بالامور الآتية :

(ا) اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة ، أو أى اعتداء مسلح يمكن أن يقع على دولة أو اكثر من الدول المتعاقدة أو على قواتها وتستند فى اعداد هذه الخطط على الاسس التى يقرها مجلس الدفاع المشترك .

(ب) تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة ولتعيين الحد الادنى لقوات كل منها حسبما تمليه المقتضيات الحربية وتساعد عليه امكانيات كل دولة .

(ج) تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتمشى مع أحدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك وتوحيده .

(د) تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدةالطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربى والدفاع المشترك .

(هـ) تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتمارين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التمارين والمناورات ودراسة نتائجها بقصد اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون فى الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها الى أعلى درجة .

(و) اعداد المعلومات والاحصائيات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها فى المجهود الحربى المشترك .

(ز) بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التى يمكن أن يطلب الى كل من الدول المتعاقدة أن تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة فى أراضيها تنفيذا لاحكام هذه المعاهدة .

البنـد الثانى

يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة أو مؤقتة من بين اعضائها لبحث أى موضوع من الموضوعات الداخلة فى نطاق اختصاصاتها

ولها أن تستعين بالاخصائيين فى اى موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم او برأيهم فيه ٠

البند الثالث

ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها وأعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع اليه تقارير سنوية عما أنجزته خلال العام من هذه البحوث والاعمال ٠

البند الرابع

تكون القاهرة مقرا للجنة العسكرية الدائمة وللجنة مع ذلك أن تعقد اجتماعاتها فى أى مكان آخر تعينه ٠

. وتنتخب اللجنة رئيسها من بين اعضائها لمدة عامين ٠ ويمكن تجديد انتخابه ويشترط فى الرئيس ان يكون على الاقل من الضباط القادة « من الضباط العظام» ٠

ومن المتفق عليه ان يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوى الجنسية الاصلية لاحدى الدول المتعاقدة ٠

البند الخامس

تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة فى الميدان من حق الدولةالتى تكون قواتها المشتركة فى العمليات اكثر عددا وعدة من كل من قوات الدول الاخرى ٠ الا اذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر باجماع اراء حكومات الدول المتعاقدة ٠

ويعاون القائد العام فى ادارة العمليات الحربية هيئة ركن مشتركة ٠

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	(عونى عبد الهادى)
عن الجمهورية السورية	(ناظم القدسى)
عن المملكة العراقية	(نورى السعيد)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
عن المملكة المصرية	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد على المؤيد)

بروتوكول اضافى (١)
لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى
بين دول الجامعة العربية وملحقها العسكرى

تؤلف هيئة استشارية عسكرية من رؤساء أركان حرب جيوش الدول المتعاقدة للاشراف على اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المعاهدة ولتوجيهها فى جميع اختصاصاتها المبينة فى البند الاول من الملحق العسكرى ٠

وتعرض عليها تقارير اللجنة العسكرية الدائمة ومقترحاتها لاقرارها قبل رفعها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه فى المادة السادسة من المعاهدة٠

وتقوم الهيئة الاستشارية العسكرية برفع تقاريرها ومقترحاتها عن جميع وظائفها الى مجلس الدفاع المشترك للنظر فيها واقرار مايقتضى الحال اقراره منها ٠

ويكون لهذا البروتوكول قبل الدول الموقعة عليه نفس القوة والاثر اللذين للمعاهدة وملحقها وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المعاهدة والبند الثالث من ملحقها العسكرى ٠

---

(١) أ ـ وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ من دور الانعقاد العادى الثالث عشر ٠

ب ـ تم توقيعه من قبل مندوبى الجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانية ومصر والمملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ ١٩٥١/٢/٢ والمملكة الاردنية الهاشمية بتاريخ ١٦ /١٩٥٢/٢

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق على البروتوكول فى نفس تاريخ ايداع وثائق التصديق على المعاهدة ٠

امضاءات

المملكة الاردنية الهاشمية	(عونى عبد الهادى)
الجمهورية السورية	(ناظم القدسى)
المملكة العراقية	(نورى السعيد)
المملكة العربية السعودية	(فيصل)
الجمهورية اللبنانية	(رياض الصلح)
المملكة المصرية	(مصطفى النحاس) (محمد صلاح الدين)
المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد على المؤيد)

اتفاقية (١)

الاعلانات والانابات القضائية

ان حكومات :

المملكة الاردنيـة الهاشمية
الجمهـورية السـورية
المملكـة العراقيـة
المملكة العربيـة السعودية
الجمهـورية اللبنانيـة
المملكـة المصـرية
المملكة المتوكليـة اليمنية

نظرا الى رغبتها فى تيسير اعلان الاوراق والوثائق القضائية ، وتنفيذ الانابات القضائية فيمابينها تحقيقا للتعاون الوثيق بين دولها فى هذه الشئون.

قد اتفقت على مايلي :

---

(١) أ ـ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤ من دور الانعقاد العادى السادس عشر .

ب ـ تم توقيعها من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٩٥٣/٢/١٧
الجمهورية اللبنانية	«	١٩٥٣/٢/١٨
الجمهورية السورية	«	١٩٥٣/٤/١٩
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٣/٥/٢٣
المملكة المصرية	«	١٩٥٣/٦/٩
المملكة العراقية	«	١٩٥٣/٧/٢٧
المملكة المتوكلية اليمنية	«	١٩٥٣/١١/٢٨

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

المملكة العربية السعودية	بتاريخ	١٦٥٤/٤/٥
جمهورية مصر	«	١٩٥٤/٥/١٥
المملكة الاردنية الهاشمية	«	١٩٥٤/٧/٢٨

اولا – الاعلانات (التبليغات)

المادة الاولى

يكون اعلان الأوراق والوثائقالقضائية فى دولالجامعة العربية الموقعة على هذه الاتفاقية وفقا لما هو مقرر فى المادتين الثانية والرابعة ٠

المادة الثانية

يجرى الاعلان طبقا للاجراءات المقررة لذلك بقوانين الدولة المطلوب اليها الاعلان على أنه اذا رغبت الدولة الطالبة فى اجرائه وفقا لتشريعها أجيبت الى رغبتها مالم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المطلوب اليها الاعلان ٠

المادة الثالثة

ترسل الأوراق والوثائق القضائية بالطريق الدبلوماسى مع مراعاة مايأتى :

أ – يذكر فى الطلب المقدم جميع البيانات المتعلقة بالشخص المطلوب اعلانه – اسمه ولقبه ومهنته ومحل اقامته – وتحرر الوثيقة المطلوب اعلانها من صورتين تسلم احداهما للمطلوب اعلانه وتعاد الثانية موقعا عليها منه أو مؤشرا عليها بما يفيد التسلم أو الامتناع عنه ٠

ب – يبين الموظف المكلفبالاعلان على الصورة المعادة، كيفية اجراء الاعلان أو السبب فى عدم اجرائه ٠

ج – تحصل الدولة طالبة الاعلان لحسابها الرسومالمستحقة عليه وفقا لقوانينها ولاتتقاضى الدولة المطلوب اليها اجراؤه رسما عنه ٠

المادة الرابعة

لاتعارض الدولة المطلوب اجراء الاعلان لديها فى أن تتولاه قنصلية الدولة طالبة الاعلان فى دائرة اختصاصها اذا كان الشخص المعلن من رعايا الدولة الطالبة ٠ ولاتتحمل الدولة الجارى الاعلان لديها وفقا لذلك أية مسئولية ٠

المادة الخامسة

يعتبر الاعلان الحاصل وفقا لهذه الاتفاقية كانه قد تم فى أرض الدولة طالبة الاعلان ٠

ثانيا ـ الانابة « الاستنابة » القضائية

المادة السادسة

لكل من الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية أن تطلب الى أية دولة منها أن تباشر فى أرضها نيابة عنها أى اجراء قضائى متعلق بدعوى قيد النظر وذلك وفقا لأحكام المادتين التاليتين :

المادة السابعـــة

يقدم طلب الانابة القضائية بالطريق الدبلوماسى وينفذ على الوجه الاتى :

ا ـ تقوم السلطة القضائية المختصة بتنفيذ الانابة المطلوبة طبقا للاجراءات القانونية المتبعة لديها على انه اذا رغبت الدولة الطالبة فى تنفيذ الانابة بطريقة أخرى أجيبت الى رغبتها ، مالم يتعارض ذلك مع قوانين الدولة المنفذة ٠

ب ـ تحاط السلطة الطالبة علما بمكان وزمان تنفيذ الانابة لكى يتاح للطرف ذى الشان أن يحضر اذا شاء شخصا أو يوكل من ينوب عنه ٠

جـ ـ اذا كانت الانابة تتعلق بموضوع او اجراء لا يجيزه قانون الدولة المطلوب اليها التنفيذ أو اذا تعذر التنفيذ ففى كلتا الحالتين تشعر الدولة المطلوب اليها التنفيذ السلطة الطالبة بذلك مع بيان الاسباب ٠

د ـ تتحمل الدولة المطلوب اليها تنفيذ الانابة رسومها ماعدا أتعاب الخبراء فعلى الدولة الطالبة أداؤها ويرسل بها بيان مع ملف الانابة ٠ على أن للدولة المطلوب اليها تنفيذ الانابة ان تتقاضى لحسابها ووفقا لقوانينها الرسوم المقررة على الاوراق التى تقدم أثناء تنفيذ الانابة ٠

المادة الثامنـــة

يكون للاجراء القضائى ، الذى يتم بواسطة انابة قضائية ، وفقا للاحكام المتقدمة نفس الاثر القانونى الذى يكون له فيما لو تم أمام السلطة المختصة فى الدولة الطالبة ٠

المادة التاســعة

لايجوز مطالبة رعايا الدولة طالبة الاجراء القضائى فى بلد من بلاد الجامعة بتقديم رسم أو أمانة أو كفالة لايلزم بها رعايا هذا البلد ٠ كذلك لايجـــوز

حرمانهم مما يتمتع به هؤلاء من حق فى المساعدة القضائية أو الاعفاء من الرسوم القضائية ٠

المادة العاشرة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الاخرى ٠

المادة الحادية عشرة

يجوز لدول الجامعة ، غير الموقعة على هذه الاتفاقية ، أن تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية ، الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها ٠

المادة الثانية عشرة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من تاريخ ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها ٠ وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ٠

المادة الثالثة عشرة

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية ان تنسحب منها وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ٠ ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ أرسال الاعلان به ٠ على أن تبقى هذه الاتفاقية سارية بالنسبة للاوراق والوثائق القضائية التى طلب اعلانها والانابات القضائية التى قدمت قبل نهاية المدة المذكورة ٠

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها ٠

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى يوم الخميس الثامن عشر من شهر صفر عام ١٣٧٢ الموافق السادس من شهر نوفمبر عام ١٩٥٢ من أصل واحد يحفظ بالامانة العامة بجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها

عن حكومات :	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمة	عونى عبد الهادى
الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
المملكة العراقية	نجيب الراوى
المملكة العربية السعودية	عبد الله الفضل
الجمهورية اللبنانية	نديم دمشقية
المملكة المصرية	محمود فوزى
المملكة المتوكلية اليمنية	السيد على المؤيد

اتفاقية (١)

تنفيذ الاحكام

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة المصرية
المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها فى تيسير تنفيذ الاحكام فيما بين دولها تحقيقاً لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ·
قد اتفقت على ما يأتى :

المادة الاولى :

كل حكم نهائى مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قاض بتعويض من المحاكم الجنائية « الجزائية » أو متعلق بالاحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية

---

(١) أ ـ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢ من دور الانعقاد العادى السادس عشر ·

ب ـ تم توقيعها من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٧/٢/١٩٥٣
الجمهورية اللبنانية	»	١٨/٢/١٩٥٣
الجمهورية السورية	»	١٩/٤/١٩٥٣
المملكة العربية السعودية	»	٢٣/٥/١٩٥٣
المملكة المصرية	»	٩/٦/١٩٥٣
المملكة العراقية	»	٢٧/٧/١٩٥٣
المملكة المتوكلية اليمنية	»	٢٨/١١/١٩٥٣

فى احدى دول الجامعة العربية يكون قابلا للتنفيذ فى سائر دول الجامعة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية

المادة الثانية :

لايجوز للسلطة القضائية المختصة فى الدولة المطلوب اليها التنفيذ ان تبحث فى موضوع الدعوى ولايجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم الا فى الاحوال الآتية :

أ ـ اذا كانت الهيئة القضائية التى أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها « عدم الاختصاص المطلق » أو بحسب قواعد الاختصاص الدولى ٠

ب ـ اذا كان الخصوم لم يعلنوا على الوجه الصحيح ٠

ج ـ اذا كان الحكم مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة فى الدولة المطلوب اليها التنفيذ وهى صاحبة السلطة فى تقدير كونه كذلك وعدم تنفيذ مايتعارض منه مع النظام العام أو الآداب العامة فيها أو اذا كان الحكم مناقضا لمبدأ معتبر كقاعدة عمومية دولية ٠

د ـ اذا كان قد صدر حكم نهائى بين نفس الخصوم فى ذات الموضوع من احدى محاكم الدولة المطلوب اليها التنفيذ أو أنه توجد لدى هذه

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

المملكة العربية السعودية	بتاريخ	٥ /١٩٥٤/٤
جمهورية مصر	«	١٩٥٤/٧/٢٥
المملكة الاردنية الهاشمية	«	٩١٥٤/٧/٢٨

د ـ تحفظات

تحفظ المملكة المتوكلية اليمنية :

أ ـ يتعلق بالفقرة الاولى «أ» من المادة الثانية ونصه :
« أنه ليس لدى اليمن محاكم مختصة فى الوقت الحاضر غير المحاكم الشرعية الاسلامية فى كل قضية »

ب ـ يتعلق بالفقرة الثالثة «ج» من المادة الثانية ايضا ونصه :
« عدم تنفيذ الحكم اذا كان مخالفا لاصل من الاصول العامة الشرعية الاسلامية »

المحاكم دعوى قيد النظر بين نفس الخصوم فى ذات الموضوع رفعت قبل أقامة الدعوى أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه .

المادة الثالثة :

مع مراعاة ما ورد فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية لاتملك السلطة المطلوب اليها تنفيذ حكم محكمين صادر فى أحدى دول الجامعة العربية اعادة فحص موضوع الدعوى الصادر فيها حكم المحكمين المطلوب تنفيذه ،وانما لها ان ترفض طلب تنفيذ حكم المحكمين المرفوع اليها فى الاحوال الآتية :

ا ــ اذا كان قانون الدولة المطلوب اليها تنفيذ الحكم لايجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم .

ب ــ اذا كان حكم المحكمين غير صادر تنفيذا لشرط او لعقد تحكيم صحيحين .

ج ــ اذا كان المحكمون غير مختصين طبقا العقد او شرط التحكيم او طبقا للقانون الذى صدر قرار المحكمين على مقتضاه .

د ــ اذا كان الخصوم لم يعلنوا بالحضور على الوجه الصحيح .

هـ ــ اذا كان فى حكم المحكمين ما يخالف النظام العام او الآداب العامة فى الدولة المطلوب اليها التنفيذ وهى صاحبة السلطة فى تقدير كونه كذلك وعدم تنفيذ ما يتعارض منه مع النظام العام أو الآداب العامة فيها .

و ــ اذا كان حكم المحكمين ليس نهائيا فى الدولة التى صدر فيها .

المادة الرابعة :

لاتسرى هذه الاتفاقية بأى وجه من الوجوه على الأحكام التى تصدر ضد حكومة الدولة المطلوب اليها التنفيذ او ضد احد موظفيها عن اعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط كما لا تسرى على الاحكام التى يتنافى تنفيذها مع المعاهدات والاتفاقات الدولية المعمول بها فى البلد المطلوب اليه التنفيذ .

المادة الخامسة :

يجب ان ترفق بطلب التنفيذ المستندات الآتية :

١ ــ صورة رسمية طبق الاصل مصدق عليها من الجهات المختصة للحكم المطلوب تنفيذه المذيل بالصيغة التنفيذية .

٢ – أصل اعلان الحكم المطلوب تنفيذه ، أو شهادة رسمية دالة على أن الحكم تم اعلانه على الوجه الصحيح .

٣ – شهادة من الجهات المختصة دالة على ان الحكم المطلوب تنفيذه هو حكم نهائى واجب التنفيذ .

٤ – شهادة دالة على أن الخصوم أعلنوا بالحضور أمام الجهات المختصة أو أمام هيئة المحكمين على الوجه الصحيح اذا كان الحكم أو قرار المحكمين المطلوب تنفيذه قد صدر غيابيا .

المادة السادسة :

يكون للاحكام التى يتقرر تنفيذها فى احدى دول الجامعة نفس القوة التنفيذية التى لها فى محاكم الدولة طالبة التنفيذ .

المادة السابعة :

لايجوز مطالبة رعايا الدولة طالبة التنفيذ فى بلد من بلاد الجامعة بتقديم رسم أو أمانة او كفالة لا يلزم بها رعايا هذا البلد كذلك لايجوز حرمانهم مما يتمتع به هؤلاء من حق فى المساعدة القضائية أو الاعفاء من الرسوم القضائية .

المادة الثامنة :

تعين كل دولة السلطة القضائية المختصة التى ترفع اليها طلبات التنفيذ واجراءاته وطرق الطعن فى الامر أو القرار الصادر فى هذا الشأن وتبلغ ذلك الى كل من الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة التاسعة :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستوريه فى أقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الى الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة العاشرة :

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان

يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الموقعة ٠

المادة الحادية عشرة :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى فى شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من أيداع وثيقة تصديقها أو أنضمامها ٠

المادة الثانية عشرة :

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ٠ ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ ارسال الاعلان به ٠ على أن تبقى أحكام هذه الاتفاقية سارية على الاحكام التى طلب تنفيذها قبل نهاية المدة المذكورة ٠

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها ٠

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى يوم الاثنين الثانى والعشرين من شهر صفر عام ١٣٧٢ الموافق العاشر من شهر نوفمبر عام ١٩٥٢ من أصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها ٠٠

عن حكومات :	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	عونى عبد الهادى
الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
المملكة العراقية	نجيب الراوى
المملكة العربية السعودية	عبد الله الفضل
الجمهورية اللبنانية	نديم دمشقية
المملكة المصرية	محمود فوزى
المملكة المتوكلية اليمنية (مع التحفظ المدون بالمحضر)	السيد على المؤيد

اتفاقية (1)
تسليم المجرمين

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة المصرية
المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها فى التعاون تعاونا وثيقا فى تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة وتنفيذا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية ·
قد اتفقت على مايأتى :

المادة الاولى :

تتعهد كل دولة من دول الجامعة العربية الموقعة على هذه الاتفاقية بتسليم

---

(١) أ ـ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٤ من دور الانعقاد العادى السادس عشر ·

ب ـ تم توقيعها من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٩٥٣/٢/١٧
الجمهورية اللبنانية	«	١٩٥٣/٢/١٨
الجمهورية السورية	«	١٩٥٣/٤/١٩
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٣/٥/٢٣
المملكة المصرية	«	١٩٥٣/٦/٩
المملكة العراقية	«	١٩٥٣/٧/٢٧

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

جمهورية مصر	بتاريخ	١٩٥٤/٣/٨
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٤/٤/٥
المملكة الاردنية الهاشمية	«	١٩٥٤/٧/٢٨

المجرمين الذين تطلب اليها احدى هذه الدول تسليمهم وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ·

المادة الثانية :

يكون التسليم واجبا اذا كان الشخص المطلوب تسليمه ملاحقا أو متهما أو محكوما عليه فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة الثالثة اذا ارتكبت هذه الجريمة فى ارض الدولة طالبة التسليم ، أما اذا كانت الجريمة قد ارتكبت خارج أرض الدولتين ـ طالبة التسليم والمطلوب اليها التسليم ـ فلا يكون التسليم واجبا الا اذا كانت قوانين الدولتين تعاقب على ذات الفعل اذا ارتكب خارج أراضيهما ·

المادة الثالثة :

يشترط للتسليم أن تكون الجريمة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس مدة سنة أو بعقوبة أشد فى قوانين كلتا الدولتين ـ طالبة التسليم والمطلوب اليها التسليم ـ أو أن يكون المطلوب تسليمه عن مثل هذه الجريمة محكوما عليه بالحبس لمدة شهرين على الاقل ·

اما اذا كان الفعل غير معاقب عليه فى قوانين الدولة المطلوب اليها التسليم أو كانت العقوبة المقررة للجريمة فى الدولة طالبة التسليم لانظير لها فى الدولة المطلوب اليها التسليم فلا يكون التسليم واجبا الا اذا كان الشخص المطلوب من رعايا الدولة طالبة التسليم أو من رعايا دولة أخرى تقرر نفس العقوبة ·

المادة الرابعة :

لايجرى التسليم فى الجرائم السياسية · وتقدير كون الجريمة سياسية متروك للدولة المطلوب اليها التسليم على أن التسلبم يكون واجبا فى الجرائم الآتية :

د ـ تحفظات

(١) جمهورية مصر :

أولا ـ عدم قبول مصر لتحديد الجرائم التى يكون التسليم فيها واجبا والمنصوص عليها فى المادة الرابعة وهى جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم وجرائم الاعتداء على أولياء العهد وجرائم القتل العمد والجرائم الارهابية ·

ثانيا ـ استبدال كلمة الحجز بكلمة الحبس الواردة فى المادة الحادية عشرة وعدم النص على القبض ·

١ ـ جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول او زوجاتهم او اصولهم او فروعهم ٠

٢ ـ جرائم الاعتداء على أولياء العهد ٠

٣ ـ جرائم القتل العمد ٠

٤ ـ الجرائم الارهابية ٠

المادة الخامسة :

لا يجرى التسليم اذا كان الشخص المطلوب تسليمه قد سبقت محاكمته عن الجريمة التى طلب تسليمه من أجلها فبرىء أو عوقب أو كان قيد التحقيق أو المحاكمة عن ذات الجريمة المطلوب تسليمه من أجلهافى الدوله المطلوب اليها التسليم ٠

واذا كان الشخص المطلوب تسليمه قيد التحقيق أو المحاكمة عن جريمة أخرى فى الدولة المطلوب اليها التسليم فان تسليمه يؤجل حتى تنتهى محاكمته وتنفذ فيه العقوبة المحكوم بها ٠ ويجوز مع ذلك للدولة المطلوب اليها التسليم تسليمه مؤقتا لمحاكمته بشرط اعادته للدولة التى سمحت بتسليمه بعد انتهاء المحاكمة وقبل تنفيذ العقوبة عليه ٠

المادة السادسة :

لايجرى التسليم اذا كانت الجريمة او العقوبة قد سقطت بمرور الزمن وفقا لقانون احدى الدولتين طالبة التسليم او المطلوب اليها التسليم الا اذا كانت الدولة طالبة التسليم لا تأخذ بمبدأ السقوط بمرور الزمن وكان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها او من رعايا دولة أخرى لاتأخذ بهذا المبدأ ٠

المادة السابعة :

يجوز للدولة المطلوب اليها التسليم الامتناع عنه اذا كان الشخص المطلوب تسليمه من رعاياها على ان تتولى هى محاكمته وتستعين فى هذا الشأن بالتحقيقات التى اجرتها الدولة طالبة التسليم ٠

المادة الثامنة :

تقدم طلبات التسليم بالطرق الدبلوماسية وتفصل فيها السلطات المختصة بحسب قوانين كل دولة ٠

المادة التاسعة :

يكون طلب التسليم مصحوبا بالوثائق الآتية :

أ ـ اذا كان الطلب خاصا بشخص قيد التحقيق فيرفق به أمر قبض « مذكرة توقيف » صادر من السلطة المختصة ومبين فيه نوع الجريمة والمادة التى تعاقب عليها وترفق به ان أمكن صورة مصـــــدق عليها للنص القانونى المنطبق على الجريمة وترفق به ايضا صورة رسمية من اوراق التحقيق مصدق عليها من الهيئة القضائية التى تولته او الموجـــودة لديها الاوراق .

ب ـ اذا كان الطلب خاصا بشخص حكم عليه غيابيا او حضوريا « وجاهيا » فترفق به صورة رسمية من الحكم .

المادة العاشرة :

يجب فى كل الاحوال أن يكون طلب التسليم مصحوبا ببيان كامل عن شخصية «هوية» الملاحق أو المتهم أو المحكوم عليه وأوصافه . ويجب كذلك ان يكون الطلب مصحوبا بالاوراق المثبتة لجنسية الشخص المطلوب تسـليمه متى كان من رعايا الدولة الطالبة .

ويصدق على جميع اوراق التسليم من وزير العدل فى الدولة الطالبة أو من يقوم مقامه .

المادة الحادية عشرة :

يجوز استثناء توجيه طلب التسليم بالبريد أو البرق أوالتليفون . وفى هذه الحالة يجب على الدولة المطلوب اليها التسليم اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمراقبة الشخص الملاحق الى أن تتم المخابرة بشأنه ويصح لها أن تقبض عليه وتحبسه بصفة احتياطية « توقفه » على ان لاتتجاوز مدة حبسه «توقيفه» ثلاثين يوما يخلى سبيله بعدها اذا لم يصل خلالها ملف طلب تسليمه كاملا او طلب تجديد مدة حبسه «توقيفه» لثلاثين يوما أخرى على الأكثر وتخصـــم مدة الحبس الاحتياطى من العقوبة المحكوم بها فى الدولة طالبة التسليم على انه عند توجيه الطلب بالبرق او التليفون يجوز للسلطة المطلوب منها التسليم أن تبادر عند الاقتضاء للتأكد من صحته بالاستعلام من السلطة التى صدر عنها الطلب .

المادة الثانية عشرة :

يسلم الى الدولة الطالبة كل ما يوجد فى حيازة الشخص المطلوب تسليمه

عند ضبطه وكذلك مايجوز ان يتخذ دليلا على الجريمة وذلك بقدر ماتسمح به قوانين البلاد المطلوب اليها التسليم .

المادة الثالثة عشرة :

اذا تقدمت للدولة المطلوب اليها التسليم عدة طلبات من دول مختلفة بشأن تسليم متهم بذاته من أجل نفس الجريمة فتكون الاولوية فى التسليم للدولة التى اضرت الجريمة بمصالحها ثم للدوله التى ارتكبت الجريمـــة فى أرضها ثم للدولة التى ينتمى اليها المطلوب تسليمه .

اما اذا كانت طلبات التسليم خاصة بجرائم مختلفة فتكون الاولوية للدولة التى طلبت التسليم قبل غيرها .

المادة الرابعة عشرة :

لايحاكم الشخص فى الدولة طالبة التسليم الا عن الجريمه التى قدم طلب تسليمه من أجلها والافعال المرتبطة بها والجرائم التى ارتكبها بعـــد تسليمه . على انه اذا كان قد اتيحت له وسائل الخروج من أرض الدولة المسلم اليها ولم يستفد منها خلال ثلاثين يوما فانه تصح محاكمته عن الجرائم الاخرى .

المادة الخامسة عشرة :

تتعهد الدول المرتبطة بهذه الاتفاقية بأن تسهل مرور المجرمين المسلمين عبر اراضيها وان تقوم بحراستهم وذلك بمجردتقديم صورة من قرارالتسليم

المادة السادسة عشرة :

تدفع الدولة طالبة التسليم جميع النفقات التى استلزمها تنفيذ طلب التسليم وتدفع ايضا جميع نفقات عودة الشخص المسلم الى المكان الذى كان فيه وقت تسليمه اذا ثبتت عدم مسئوليته او براءته .

المادة السابعة عشرة :

يجوز تنفيذ الاحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية كالحبس أو السجن أو الاشغال الشاقة فى الدولة الموجود بها المحكوم عليه بناء على طلب الدولة التى أصدرت الحكم على انه يشترط لذلك موافقة الدولة المطلوب منها التنفيذ. وتتحمل الدولة طالبة التنفيذ جميع النفقات التى يستلزمها تنفيذ الحكم.

المادة الثامنة عشرة :

اذا تعارضت احكام هذه الاتفاقية مع احكام احدى الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بها دولتان من الدول المتعاقدة ، تطبق هاتان الدولتان الاحكام الاكثر تيسيرا لتسليم المجرمين .

المادة التاسعة عشرة :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى اقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة العشرون :

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة الحادية والعشرون :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها .

المادة الثانية والعشرون :

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية ان تنسحب منها وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى ستة اشهر من تاريخ ارسال الاعلان به . على ان تبقى هذه الاتفاقية سارية فى شأن طلبات التسليم وطلبات تنفيذ الاحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية التى قدمت قبل نهاية المدة المذكورة .

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى يوم الاثنين الخامس عشر

من شهر صفر عام ١٣٧٢ الموافق الثالث من شهر نوفمبر سنة١٩٥٢، من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها ٠

عن حكومات:	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	عونى عبد الهادى
الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
المملكة العراقيــة	نجيب الراوى
المملكة العربية السعودية	عبد الله الفضل
الجمهورية اللبنانية	نديم دمشقية
المملكة المصرية	محمــود فوزى
المملكة المتوكلية اليمنية	

اتفاقية (١)

بشأن جنسية أبناء الدول العربية

المقيمين فى بلاد غير التى ينتمون اليها بأصلهم

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة المصرية
المملكة المتوكلية اليمنية

نظرا للرغبة المتبادلة فى تعيين جنسية من ينتمون بأصلهم الى احدى دول الجامعة العربية ويقيمون فعلا فى دولة عربية أخرى ولم يكتسبوا بعدجنسية معينة ٠ قد اتفقت على ما يلى :

---

(١) أ ــ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٣ من دور الانعقاد العادى السادس عشر ٠

ب ــ تم توقيعها من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٩٥٣/٢/١٧
الجمهورية اللبنانية	«	١٩٥٣/٢/١٨
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٣/٥/٢٣
الجمهورية السورية	«	١٩٥٣/٦/ ٧
المملكة المصرية	«	١٩٥٣/٦/ ٩
المملكة العراقية	«	١٩٥٣/٧/٢٧

جـ ــ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

المملكة العربية السعودية	بتاريخ	١٩٥٤/٤/ ٥
جمهورية مصر	«	١٩٥٤/٥/١٥

المادة الاولى

كل شخص ينتمى بأصله الى احدى دول الجامعة العربية ولم يكتسب جنسية معينة ولم يتقدم لاختيار جنسية بلده الاصلى فى المهل المحددة بموجب المعاهدات والقوانين يعتبر من رعايا بلده الاصلى ٠

ولا يؤثر ذلك على حقه فى الاقامة فى البلد الذى يقيم عادة فيه طبقا لنظمه المعمول بها ولا على حقه فى اكتساب جنسية هذا البلد وفقا للشروط المطلوبة فاذا كسب جنسية البلد الذى يقيم فيه سقطت عنه جنسية بلده الاصلى ٠

المادة الثانية

يصدق على هذه الاتفاقية فى اقرب وقت ممكن وفقا للنظم الاساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٠

المادة الثالثة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها ٠ وتسرى فى شان كل من الدول الاخرى بعد شهر من ايداع وثيقة تصديقها ٠

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها ٠

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى يوم الاربعاء الرابع والعشرين من شهر صفر عام ١٣٧٢ الموافق الثانى عشر من شهر نوفمبر عام ١٩٥٢ من اصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل من الدول الموقعة على الاتفاقية ٠

عن حكومات :	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	عونى عبد الهادى
الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
المملكة العراقية	نجيب الراوى
المملكة العربية السعودية	عبد الله الفضل
الجمهورية اللبنانية	نديم دمشقية
المملكة المصرية	محمود فوزى
الملمكة المتوكلية اليمنية	

اتفاقية (١)

الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية

ان المندوبين المفوضين لدول : ـ المملكة الاردنية الهاشمية ـ الجمهورية السورية ـ المملكة العراقية ـ المملكة العربية السعودية ـ الجمهورية اللبنانية ـ المملكة المصرية ـ المملكة المتوكلية اليمنية اتفقوا على اتفاقية الاتحادالعربى للمواصلات السلكية واللاسلكية الآتية أحكامها ،استنادا الى ما خولته لهم الاتفاقية الدولية للمواصلات السلكية واللاسلكية النافذة :

المادة الاولى : تكوين الاتحاد :

ان البلاد العربية المصدقة على هذه الاتفاقية تكون الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية ٠

المادة الثانية ـ اغراض الاتحاد :

تتلخص اغراض الاتحاد فيما يلى :

اولا ـ التعاون على تنظيم وتعميم المواصلات السلكية واللاسلكية بين بلاد الاتحاد لتنمية العلاقات الثقافية والتجارية ٠

ثانيا ـ العمل على استثمار المواصلات السلكية واللاسلكية التى تربط دول هذا الاتحاد الى اقصى حد ممكن ٠

---

(١) ـ أ ـ وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩ من دور الانعقاد العادى الثامن عشر ٠

ب ـ تم توقيعها من قبل مندوبى الدول الاعضاء بتاريخ ١٩٥٣/٢/١٢

ج ـ تم التصديق عليها من قبل :

الجمهورية اللبنانية	بتاريخ	٩ /١٩٥٣/١٠
المملكه الاردنية الهاشمية	«	١٩٥٣/١٠/١٦
جمهورية مصر	«	١٩٥٤/ ١/٢٧
الجمهورية السورية	«	١٩٥٤/ ٦/٢٣

ثالثا ـ تبادل المعونة الفنية بين دول الاتحاد وتشجيع البحوث العلمية والعملية ·

رابعا ـ التعاون بين ادارات الاتحاد وتوحيد جهودها للمصلحة المشتركة فى الاتحاد الدولى فى حقل المواصلات السلكية واللاسلكية ·

المادة الثالثة ـ الانضمام الى الاتحاد :

يمكن انضمام الحكومات العربية غير المشتركة بجامعة الدول العربية الى هذا الاتحاد على ان تطلب ذلك من الحكومات المتعاقدة بواسطة الامانة العامة لجامعة الدول العربية ·

ان هذا الانضمام يخول الحكومة المنضمة جميع الحقوق ويفرض عليها جميع الالتزامات المقررة فى هذه الاتفاقية ·

المادة الرابعة ـ الانسحاب من الاتحاد :

يحق لكل حكومة من الحكومات المتعاقدة الانسحاب متى شاءت من هذا الاتحاد بموجب اشعار ترسله بالطريق الدبلوماسى الى الامانة العامة لجامعة الدول العربيه التى تتولى اعلام حكومات دول الجامعة بذلك بالطريقة نفسها ولا يعتبر هذا الانسحاب نهائيا ونافذا الا بعد مضى سنة واحدة على وصول الاشعار الى الامانة العامة المشار اليها ·

المادة الخامسة ـ عقد اتفاقات خاصة :

يحق لحكومتين او اكثر من الحكومات المشتركة بهذا الاتحاد ان تعقد فيما بينها اتفاقات خاصة شريطة ان لا تتعارض مع نصوص هذه الاتفاقية ولا تتضمن نصوصا اقل فائدة للجمهور · على ان ترسل نسخة من هذا الاتفاق الى المكتب الدائم لابلاغها الى بقية اعضاء الاتحاد ·

المادة السادسة ـ التحكيم :

فى حالة الخلاف بين عضوين فأكثر من اعضاء هذا الاتحاد على تفسير هذه الاتفاقية وما يتبعها من ملاحق او على

المسئولية التى تقع على احدى الادارات نتيجةلتطبيق احكامها يسوى موضوع الخلاف بحكم محكمين فتنتخب لهذا الغرض كل ادارة من الادارات المتنازعة عضوا من اعضاء الاتحـــاد لا يعنيه الخلاف المذكور مباشرة ·

المادة السابعة ـ المكتب الدائم :

ينشأ مكتب دائم يدعى مكتب الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية يعمل فى مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية ويعتبر واسطة ارتباط واستعلام واستشارة لادارات الاتحاد ·

ويتالف المكتب الدائم من :

أولا ـ رئيس ينتخبه مؤتمر الاتحاد من موظفى ادارات الاتحاد لمدة خمس سنوات على ان يكون اختصـــائيا بشئون المواصلات السلكية واللاسلكية ويجوز تجديد انتخابه

ثانيا ـ امين سر يعينه رئيس المكتب ·

ثالثا ـ موظفين اخصائيين يســتعين بهم رئيس المكتب من موظفى الادارة القائم فى ارضها المكتب ·

تكون اختصاصات المكتب كما يلى :

أ ـ السعى لتوحيد الاصطلاحات الفنية والادارية باللغـــة العربية ·

ب ـ القيام بالاعمال التمهيدية لمؤتمرات الاتحاد العـــربى للمواصلات السلكية واللاسلكية وتبليغ مقرراتها الى ادارات الاتحاد ·

ج ـ القيام باعمال امانة سر مؤتمرات الاتحاد ·

د ـ تزويد ادارات الاتحاد بما يتلقاه من المعلومات والمقترحات فى الفترة التى تفصل بين مؤتمرين ·

هـ ـ ارسال نشرات تتضمن ما يطرأ من تعديلات على وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية بين دول الاتحاد ·

و ـ ترجمة الاتفاقية والانظمة والنشرات الدولية وتوزيعها على ادارات الاتحاد ·

ز ـ ابلاغ ادارات الاتحاد كل انضمام او انفصال تتقدم به اية دولة عربية ·

ح ـ ابداء الرأى فى المسائل المختلف عليها عندما يطلب ذلك الاعضاء المختلفون ·

ط ـ تقديم تقرير سنوى الى المؤتمر عن اعمال المكتب خلال السنة ·

ى ـ تحضير ميزانية للسنة التاليةتعرض على المؤتمرلاقرارها والعمل بموجبها ·

ك ـ تقديم حساب نفقاته خلال السنة الى المؤتمر للموافقة عليه ·

المادة الثامنة ـ نفقات المكتب الدائم :

تتحمل ادارات دول الاتحاد نفقات المكتب الدائم طبقا للاسس المتبعة فى جامعة الدول العربية ·

المادة التاسعة ـ المؤتمرات :

يجتمع مندوبو دول الاتحاد بهيئة مؤتمر مرة فى السنة للنظر فى احكامهذه الاتفاقية واستكمالها واتخاذ قرارات جديدة والتشاور فى المسائل الفنية ويمثل كل دولة فىالمؤتمر مندوب مفوض او اكثر من الاخصائيين بشئون المواصلات السلكية واللاسلكية ويكون لكل دولةصوت واحد فى المداولة·

يعين كل مؤتمر مكان اجتماع المؤتمر التالى ·

ويجوز تقديم او تأخير موعد المؤتمر وتغيير محل انعقاده بعد موافقة الحكومات المتعاقدة ·

يقوم مكتب الاتحاد بطلب اقتراحات الدول الاعضاء قبل تاريخ انعقاد المؤتمر بثلاثة اشهرعلى ان تصلهذهالاقتراحات الى المكتب قبل تاريخ الانعقاد بشهرين على الاقل ·

يقوم المكتب بتنسيق وطبع المقترحات وارسالها الى دول الاتحاد على ان تصلها قبل انعقاد المؤتمر بشهر على الاقل ·

تصدق الدول العربية على قرارات المؤتمر بأسرع ما يمكن وتعتبر قراراته المتعلقة بالاتفاقية وحدة غير قابلة للتجزئة ·

المادة العاشرة – اللغة الرسمية :

اللغة العربية هى اللغة الرسمية التى تستعمل فى المؤتمر وفى العلاقات المتبادلة بين ادارات الاتحاد ·

المادة الحادية عشرة – تأمين الاتصالات :

تعمل حكومات هذا الاتحاد على تأمين اتصالات صالحة وكافية للمواصلات السلكيه واللاسلكية وتسهر على سلامتها كما تحرص على التقيد بما يعين لها من موجات وذبذبات وقواعد للخطوط السلكية منعالتشويش الاتصالاتاللاسلكية وتنظيما للاتصالات السلكية المتقابلة وذلك وفقا لنصوص الاتفاقية والانظمة الدولية ·

المادة الثانية عشرة – ترصيد «تسوية» الحسابات :

يجرى ترصيد «تسوية» الحسابات بين ادارات الاتحاد وفقا لاسس يتفق عليها ·

المادة الثالثة عشرة – تبادل الموظفين والمعونة الفنية :

تتبادل ادارات الاتحاد الموظفين الفنيين والاخصائيين بين ادارات الاتحاد العربى وتوفد بعثات للتخصص فى الشئون الفنية والادارية فى دول الجامعة العربية ·

المادة الرابعة عشرة – توحيد المناهج حيال المؤتمرات الدولية :

توحد المقترحات التى تقدمها حكومات الاتحاد العربى الى مؤتمرات المواصلات السلكية واللاسلكية الدولية وتنتهج خطة موحدة ازاء المؤتمرات المذكورة · ويتعاون مندوبو دول الاتحاد على تحقيق أغراضها سواء أكانت عائدة لكل دول الاتحاد ام لبعضها ·

المادة الخامسة عشرة ــ توحيد الاجهزة والادوات :

تسعى ادارات هذا الاتحاد لاستعمال اجهزة وادوات ذات خصائص واحدة رغبة منها فى تأمين انسجام الاتصالات .

المادة السادسة عشرة ــ الاجور والاعفاءات :

تعمل ادارات دول الاتحاد على توحيد الاجور وخفضها فيما بينها والاتفاق على الاعفاءات المتقابلة .

المادة السابعة عشرة ــ الرجوع الى الاتفاقية والانظمة الدولية :

يرجع فيما لم يرد ذكره فى هذه الاتفاقية الى نصوص الاتفاقية والانظمة الدولية النافذة والى نصوص الاتفاقات الخاصة القائمة .

المادة الثامنة عشرة ــ ملاحق الاتفاقية :

يلحق بهذه الاتفاقية ملحقان أحدهما للامور الفنية للاجور والاعفاءات .

المادة التاسعة عشرة ــ تنفيذ الاتفاقية :

تنفذ احكام هذه الاتفاقية وملاحقها بعد مضى ثلاثة شهور من اقرارها وتصديقها من قبل الحكومات ذات الشأن ويلغى ما يخالفها من الاتفاقات الخاصة المعقودة بين بلاد الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية اذا كانت نصوصها اقل فائدة للجمهور وقد وقع مندوبو الدول المذكورة اعلاه نسختين من هذه الاتفاقية تحفظ احداهما فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاخرى فى وزارة الخارجية المصرية وترسل صورة منها الى كل من حكومات الدول المتعاقدة .

القاهرة فى ٢٧ جمادى الاولى ١٣٧٢ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عبد المجيد مرتضى
عن الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
عن المملكة العراقية	احمد حافظ
عن المملكة العربية السعودية	عبد الرحمن البسام . ابراهيم سلسلة
عن الجمهورية اللبنانية	عبد الحميد البحصلى . جان برخش
عن المملكة المصرية	عبد المجيد الحناوى
عن المملكة المتوكلية اليمنية	عبد الرحمن عبد ربه البيضانى

اتفاق ملحق رقم ١

باتفاقية المواصلات السلكية واللاسلكية

(يتعلق بالشئون الفنية)

ان المندوبين المفوضين لدول :

المملكة الاردنية الهاشمية ـ الجمهورية السورية ـ المملكة العراقية ـ المملكة العربية السعودية ـ الجمهورية اللبنانية ـ المملكة المصرية ـ المملكة المتوكلية اليمنية ، اتفقوا على النصوص الآتية فيما يتعلق بالشئون الفنية :

المادة الاولى ـ مشروع العقبة :

ينجز مشروع ربط القاهرة بالبلاد العربية عن طريق العقبة ـ عمان «وثائق رقم ١ أ و ١ ب و ٢ و ٣ و ٤» ٠

المادة الثانية ـ مشروع الموجة المتناهية فى القصر :

تقوم الحكومات العربية بعمل التجارب الفنية على توصيلها بموجات متناهية فى القصر فاذا ثبتت صلاحية هذه التجارب ينفذ المشروع الاصلح لربط البلاد العربية بمثل هذه الموجات المتناهية فى القصر التالية :

١ ـ القاهرة ـ غزة «او العريش» ـ رام الله ٠
٢ ـ بيروت ـ بور سعيد ٠
٣ ـ بيروت ـ العريش ٠

المادة الثالثة ـ مشروع حوض البحر الابيض المتوسط :

تعتمد المشروعات المبينة فى المادتين الاولى والثانية اساسا لربط البلاد العربية بمشروع حوض البحر الابيض المتوسط

المادة الرابعة ـ الاتصال اللاسلكى بين البلاد العربية :

تنفذ مشاريع الاتصالات اللاسلكية المبينة بالوثيقة رقم ٨ كشبكات متممة واحتياطية للاتصالات السلكية ٠

القاهرة فى ٢٧ جمادى الاولى ١٣٧٢ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ .

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عبد المجيد مرتضى
عن الجمهورية السـورية	مصطفى الشهابى
عن المملكة العراقيـة	احمد حافظ
عن المملكة العربية السعودية	عبد الرحمن البسام . ابراهيم سلسلة
عن الجمهورية اللبنـانية	عبد الحميد البحصلى . جان برخش
عن المملكة المصـرية	عبد المجيد الحناوى
عن المملكة المتوكلية اليمنية	عبد الرحمن عبد ربه البيضانى

اتفاق ملحق رقم ٢

باتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية

(يتعلق بالأجور والاعفاءات)

ان المندوبين المفوضين لدول المملكة الاردنية الهاشمية ـ الجمهورية السورية ـ المملكة العراقية ـ المملكة العربيةالسعودية ـ الجمهورية اللبنانية ـ المملكة المصرية ـ المملكة المتوكلية اليمنية ، اتفقوا على النصوص الآتى بيانها فى الملحق الخاص بالاجور والاعفاءات المذكورة بالمادة الثامنة عشرة من اتفاقية الاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية :

أ ـ الاجور ورسوم التوسط والمحاسبة والاعفاءات البرقية

المادة الاولى ـ الاجور :

١ ـ يوحد الحد الاقصى للاجور فى البرقيات المتبادلة بين بلاد الاتحاد العربى على شبكاتها السلكية واللاسلكية فيجعل ٣٥ سنتيما ذهبا للكلمة الواحدة من البرقيات العادية

٢ ـ تعتبر الشبكات السلكية واللاسلكية متممة لبعضها وتوحد الاجرة للبرقيات المتبادلة عليها ٠

٣ ـ يلغى تعدد المناطق فى بلاد الاتحاد العربى ماعدا مصر حيث توحد اجور المنطقتين الاولى والثانية وتبقى الاجور الاضافية للمنطقة الثالثة كما هى ٠

المادة الثانية ـ رسوم التوسط :

تخفض رسوم التوسط للبرقيات المتبادلة بين بلاد دول الاتحاد العربى فقط بموجب اتفاقات خاصة تعقد بين الادارات ذات العلاقة ويقدر الخفض بالنسبة للاجرة الاجمالية ، بحيث لاتتجاوز هذه الاجرة حدها الاقصى الذى هو ٣٥ سنتيما ذهبا

المادة الثالثة ـ المحاسبة :

تخضع المحاسبة بين كل ادارة عربية واخرى للاتفاقات الخاصة ٠

المادة الرابعة ـ البرقيات الحكومية :

تخفض اجور البرقيات الحكومية المتبادلة بين حكومات دول الجامعة العربية ، وبينها وبين الامانة العامة للجامعة العربية بنسبة ٥٠٪ من الاجرة العادية ٠

المادة الخامسة ـ البرقيات الصحفية :

تخفض اجور البرقيات الصحفية الى ثلث الاجور العادية فيصبح الخفض بنسبة ٦٦٢/٣٪ من الاجور العادية ٠

المادة السادسة ـ التحارير البرقية :

تقبل التحارير البرقية بنصف الاجرة العادية على الاتقل الاجرة المحصلة عن اجرة ٢٢ كلمة وطبقا للنص الدولى «لائحة مؤتمر باريس سنة ١٩٤٩» ٠

المادة السابعة ـ برقيات الاذاعات العربية الرسمية :

تقبل برقيات الاذاعات الرسمية بين دول الاتحاد العربى والمرسلة من مندوبيها الرسميين لغرض اذاعتها بخفض نسبته ٦٦٢/٣٪ من الاجرة العادية الكاملة ٠

المادة الثامنة ـ الاعفاءات :

تعفى مصالح البريد فى دول الجامعة العربية والمكتبان الدائمان للاتحادين العربيين للبريد وللمواصلات السلكية واللاسلكية من اجور البرقيات المصلحية التى تبرق على الشبكات السلكية واللاسلكية الخاصة بدول الاتحاد ٠

ب ـ العملة والمناطق والاجور فى مكالمات الهاتف

المادة التاسعة ـ العملة :

يتفق على العملة التى تتخذ اساسا فى المعاملات الهاتفية بين ادارات الاتحاد فى اتفاقات خاصة تعقد بينها الى أن يتم الاتفاق بين دول الجامعة العربية على نقد موحد ٠

المادة العاشرة ـ المناطق :

يجوز بقاء تعدد المناطق فى الاتصالات الهاتفية ٠

المادة الحادية عشرة ــ الاجور :

تحدد الاجور بعد انجاز المشاريع الهاتفية بين دول الجامعة العربية باتفاقات تعقد بين البلاد ذات العلاقة وتعمل ادارات الاتحاد على تعديل الاتفاقات الحالية للاجور بما يحقق اهداف الاتحاد العربى ٠

القاهرة فى ٢٧ جمادى الاولى سنة ١٣٧٢ الموافق ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ ٠

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عبد المجيد مرتضى
عن الجمهورية السورية	مصطفى الشهابى
عن المملكة العراقية	احمد حافظ
عن المملكة العربية السعودية	عبد الرحمن البسام ٠ ابراهيم سلسله
عن الجمهورية اللبنانية	عبد الحميد البحصلى ٠ جان برخش
عن المملكة المصرية	عبد المجيد الحناوى
عن المملكة المتوكلية اليمنية	عبد الرحمن عبد ربه البيضانى

اتفاقية

مزايا وحصانات جامعة الدول العربية (١)

بما ان المادة ١٤ من ميثاق جامعة الدول العربية تنص على ان اعضاء مجلس الجامعة واعضاء لجانها وموظفيها الذين ينص عليهم النظام الداخلى يتمتعون بالمزايا والحصانة الدبلوماسية اثناء قيامهم بعملهم وان تكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة ·

وبما انه يتعين لذلك ان تبين بطريقة مفصلة انواع المزايا والحصانات التى اشار اليها الميثاق وان يحدد نطاقها وحالات تطبيقها تيسيرا لقيام الجامعة بأعمالها فى اراضى الدول الاعضاء على قواعد متفق عليها ·

---

(١) أ – وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/٥/١٩٥٣ من دور الانعقاد العادى الثامن عشر ·

ب – تم ايداع وثائق الانضمام من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٢/١٢/١٩٥٣
جمهورية مصر	«	٨ / ٣/ ١٩٥٤
المملكة العربية السعودية	«	٥ / ٤/ ١٩٥٤
المملكة العراقية	«	٢٠/ ٢/ ١٩٥٥

ج – تحفظات

أ – جمهورية مصر

اولا – عدم قبول مصر ما جاء بالفقرة الاولى من المادة الحادية والعشرين من اعفاء بعض موظفى الامانة العامة من التزامات الخدمة الوطنية وانها ستأخذ فيما يتعلق بالموظفين المذكورين فى تلك الفقرة بذات الحكم المقرر فى الفقرة الثانية من تلك المادة اى انها ستكتفى بتأجيل استدعاء من تدعو حاجة العمل لبقائهم من موظفى الامانة العامة للخدمة الوطنية ·

ثانيا – عدم قبول ما جاء بالمادة الثانية والعشرين من تمتع الموظفين الرئيسيين بجامعة الدول العربية هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح طبقا للعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين ·

لذلك وافق مجلس جامعة الدول العربية بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٠ على الاتفاقية التالية وعرضها على حكومات الدول الاعضاء للانضمام اليها .

الفصل الاول

الشخصية القانونية

المادة الاولى ـ تتمتع جامعة الدول العربية بشخصية قانونية من حيث اهلية :
أ ـ تملك الاموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها .
ب ـ التعاقد .
ج ـ التقاضي .

الفصل الثاني

الاموال والموجودات

المادة الثانية ـ تتمتع أموال جامعة الدول العربية ثابتة كانت او منقولة وموجوداتها آينما تكون وأيا يكون حائزها بالحصانة القضائية مالم يقرر الامين العام التنازل عنها صراحة على الا يتناول هذا التنازل اجراءات التنفيذ .

المادة الثالثة ـ حرمة المباني التي تشغلها جامعة الدول العربية مصونة ولاتخضع اموالها او موجوداتها اينما تكون وايا يكون حائزها لاجراءات التفتيش او الحجز او الاستيلاء او المصادرة او ما ماثل ذلك من الاجراءات الجبرية .

المادة الرابعة ـ حرمة المحفوظات والوثائق بأنواعها كافة مصونة سواء أكانت خاصة بجامعة الدول العربية او في حيازتها .

المادة الخامسة ـ يجوز للجامعة :

اولا ـ أن تحوز عملات ورقية وغيرها وان تكون لها حسابات بأية عملة تشاء

ثانيا ـ ان تتلقى تلك العملات وان تنقلها من دولة الى أخرى او فى داخل الدولة ذاتها وان تحولها الى أية عملة تشاء .

ولايجوز للجامعة ان تخرج من دولة ـ بالمخالفة للقوانين السارية فيها ـ قدرا من العملات الخاضعة لقيود خاصة اكبر مما ادخلته منها الى تلك الدولة .

المادة السادسة ـ تراعى جامعة الدول العربية فى مباشرتها الحقوق المخولة لها بالمادة الخامسة سالفة الذكر ما تبديه الدول الاعضاءذات الشأن من ملاحظات او توصيات بما لا يتعارض مع مصلحة الجامعه .

المادة السابعة ـ تتمتع أموال جامعة الدول العربية ثابتة كانت او منقولة وموجوداتها بالاعفاء مما يلى :

أ ـ الضرائب المباشرة ماعدا ما يكون منها مقابل خدمات للمرافق العامة

ب ـ الرسوم الجمركية والقوانين والاوامر الصادرة بحظر أوتقييد الاستيراد والتصدير بالنسبة لما تستورده الجامعة او تصدره من ادوات ومواد خاصة باستعمالها اداء لمهمتها الرسمية ولا يجوز لها بيع ما استوردته معفى من الرسوم الجمركية الا بموافقة الحكومة صاحبة الشأن .

ج ـ الرسوم الجمركية والقوانين والاوامر الصادرة بحظر او تقييد الاستيراد والتصدير بالنسبة لما تستورده الجامعة او تصدره من المطبوعات الخاصة بها .

المادة الثامنة ـ لايعفى ماتشتريه جامعة الدول العربية محليالاعمالهاالرسمية من ضريبة الانتاج أو رسم نقل الملكية .

الفصل الثالث

التسهيلات الخاصة بالرسائل

المادة التاسعة ـ تعامل الرسائل الرسمية لجامعة الدول العربية فى اقليم كل دولة من الدول الاعضاء معاملة لاتقل امتيازا عن معاملة تلك

الدول لرسائل أى دولة أخرى وبعثتها الدبلوماسية وذلك فيما يتعلق بالاولوية ورسوم التخليص على البريد والرسائل البرقية بكافة أنواعها سلكية أو لاسلكية والمخـابرات التليفونية وغيرها وفيما يتعلق أيضا برسوم نشر الانبـاء التى تذاع بالصحف أو الراديو ولا تخضع هذه المكاتبـات والرسائل الرسمية لأية رقابة ·

المادة العاشرة ـ يجوز لجامعة الدول العربية استعمال الرمز فى رسائلهـا وارسال مكاتباتها برسول خاص أو بحقـائب يكون لها وللرسول ما للرسل والحقائب الدبلوماسية من المزايا والحصانات·

الفصل الرابع

ممثلو الدول الاعضـاء

المادة الحادية عشرة ـ يتمتع ممثلو الدول الاعضاء فى الهيئات الرئيسية أو الفرعية فى جامعة الدول العربية والمؤتمرات التى تدعو اليها الجامعة اثناء قيامهم باعمالهم وسفرهم الى مقر اجتماعهـم وعودتهم منها بالمزايا والحصانات الآتية :

أ ـ عدم جواز القبض عليهم او حجزهم او حجز امتعتهم الشخصية

ب ـ الحصانة القضائية فيما يصدر عنهم قولا او كتابة أو عمـلا بوصفهم ممثلين لدولهم ·

ج ـ حرمة المحررات والوثائق ·

د ـ حق استعمال الرمز فى رسائلهم وتسلم مكاتباتهم برسول خاص او فى حقائب مختومة ·

هـ ـ حق اعفائهم وزوجاتهم من جميع قيود الاقامة ومن الاجراءات الخاصة بقيد الاجانب ومن كل التزامات الخدمة الوطنية فى البلاد التى يدخلونها أو يمرون بها اثناء قيامهم بعملهم ·

و ـ التسهيلات التى تمنح لممثلى الدول الاجنبيةالموفدين فى مأمورية رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعملة والقطع ·

ز ـ الحصانات والتسهيلات التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بامتعتهم الخاصة ·

ح - والمزايا والاعفاءات والتسهيلات التى لاتتعارض مع ما سبق ذكره مما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون مع استثناء الاعفاء من ضريبة الانتاج ومن الرسوم الجمركية على الاشياء المستوردة غير امتعتهم الشخصية .

المادة الثانية عشرة - يتمتع ممثلو الدول الاعضاء فى الهيئات الرئيسية أو الفرعية لجامعة الدول العربية وفى المؤتمرات التى تعقدها حتى بعد زوال صفتهم التمثيلية بالحصانة القضائية فيما صدر منهم شفويا أو كتابة بسبب قيامهم بأعمالهم الرسمية مدة تمثيلهم لدولهم فى هيئات جامعة الدول العربية .

المادة الثالثة عشرة - لاتعتبر المدد التى يقضيها ممثلو الدول الاعضاء اثناء قيامهم باعمالهم فى الهيئات الرئيسية أو الفرعية لجامعة الدول العربية أو فى المؤتمرات الخاصة بها فى اقليم احدى الدول الاعضاء بمثابة مدة اقامة فيما يتعلق بحساب الضريبة اذا ما كان فرض الضريبة مترتبا على الاقامة .

المادة الرابعة عشرة - لاتمنح المزايا والحصانات لممثلى الدول الاعضاء لمصلحتهم الخاصة ولكن ضمانا لتمتعهم بكامل استقلالهم فى اداء اعمالهم لدى الجامعة .

ولذلك يجب على الدول الاعضاء رفع الحصانة عن ممثليها فى جميع الاحوال التى يتضح فيها ان تلك الحصانة تحول دون تحقيق العدالة وان رفعها عنهم لايؤثر فى الغرض الذى من أجله منحت .

المادة الخامسة عشرة - لاتطبق احكام المواد ١١ و١٢ و١٣ على ممثلى الدول الاعضاء بالنسبة لحكومات الدول الذين هم من رعاياها أو التى يمثلونها .

المادة السادسة عشرة - تشمل عبارة ممثلى الدول الاعضاء الواردة فى هذا الفصل جميع ممثلى الدول الاعضاء ومساعديهم والمستشارين والخبراء الفنيين والسكرتيرين الموفدين معهم .

المادة السابعة عشرة - يتمتع المندوبون الدائمون للدول مدة تمثيلهم لدولهم فى هيئات الجامعة العربية بما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون

المادة الثامنة عشرة – يقوم الامين العام بابلاغ حكومات الدول الاعضاء باسماء ممثلى الدول لدى مجلس الجامعة ومندوبيها الدائمين واعضاء اللجان الدائمة .

الفصل الخامس

الموظفون

المادة التاسعة عشرة – يحدد مجلس جامعة الدول العربية بناء على مايرفعه اليه الامين العام فئات موظفى الامانة العامة الذين تنطبق عليهم احكام المادة العشرين واحكام الفصل السابع . ويقوم الامين العام باخطار الدول الاعضاء دوريا بأسماء هؤلاء الموظفين مع بيان وظائفهم .

المادة العشرون –

أولا – يتمتع موظفو الامانة العامة بجامعة الدول العربية بصرف النظر عن جنسيتهم بالمزايا والحصانات الآتية :

أ – الحصانة القضائية عما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية .

ب – الاعفاء من الضريبة على مرتباتهم ومكافآتهم التى تقاضوها ويتقاضونها من الجامعة .

ثانيا – وعلاوة على ماتقدم يتمتع موظفو الامانة العامة من غير رعايا دولة المقر :

أ – بالاعفاء هم وزوجاتهم وافراد اسرهم الذين يعولونهم من قيود الهجرة والاجراءات الخاصة بقيد الاجانب .

ب – بالتسهيلات التى تمنح للموظفين الذين فى درجاتهم من أعضاء الهيئات الدبلوماسية المعتمدين لدى الحكومة ذات الشأن فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالقطع .

ج – التسهيلات التى تمنح للمبعوثين الدبلوماسيين فى وقت الازمات الدولية فيما يتعلق بعودتهم الى وطنهم .

د ـ بالاعفاء فى بحر سنة من تاريخ تسلمهم العمل من الرسوم الجمركية عما يستوردون من أثاث ومتاع بمناسبة أول توطن فى الدولة صاحبة الشأن .

المادة الحادية والعشرون ـ يعفى موظفو الامانة العامة من التزامات الخدمة الوطنية على انه بالنسبة لرعايا كل دولة فان هذا الاعفاء يقتصرعلى من ادرج اسمه منهم ضمن كشف يعده الامين العام وتعتمده الحكومة صاحبة الشأن .

وفى حالة استدعاء غير هؤلاء من موظفى الامانة العامة للخدمة الوطنية فعلى الحكومة صاحبة الشأن بناء على طلب الامين العام ان تؤجل على قدر ماتستطيع استدعاء من تدعو حاجة العمل لبقائهم من هؤلاء الموظفين منعا من تعطيل الاعمال الهامة تعطيلا خطيرا .

المادة الثانية والعشرون ـ علاوة على المزايا والحصانات المنصوص عنها فى المادتين السابقتين يتمتع الأمين العام والأمناء المساعدون والموظفون الرئيسيون هم وزوجاتهم واولادهم القصر بالمزايا والحصانات التى تمنح طبقا للعرف الدولى للمبعوثين الدبلوماسيين كل بحسب درجته .

المادة الثالثة والعشرون ـ المزايا والحصانات التى تمنح للموظفين هى لصالح الجامعة ، وللامين العام الحق بل ويقتضيه الواجب رفع الحصانة عن موظفى الامانة غير المنصوص عنهم فى المادة السابقة فى كافة الاحوال التى يرى فيها ان الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها وان رفعها لايضر بصالح الجامعة أما الموظفون المنصوص عنهم فى تلك المادة فلا ترفع عنهم الحصانة الا بموافقة المجلس .

المادة الرابعة والعشرون ـ تتعاون جامعة الدول العربية فى كل وقت مع السلطات المختصة التابعة للدول الاعضاء لتحقيق العدالة ومراعاة تنفيذ لوائح الضبط وتجنب ما قد ينشأ من سوء استعمال المزايا والحصانات المبينة فى هذا الفصل .

الفصل السادس

الخـــبراء

المادة الخامسة والعشرون ـ يتمتع الخبراء « غير الموظفين المنصوص عنهم فى الفصل الخامس » اثناء قيامهم بمامورية لجامعـــة الدول العربية تنفيذا لقرار يصدره مجلسها بالمزايا والحصانات اللازمة لتادية هذه المامورية وعلى الاخص بما يأتى :

أ ـ عدم جواز القبض عليهم او حجزهـم او حجز أمتعتهـــم الشخصية

ب ـ الحصانة القضائية حتى بعد انتهاء ماموريتهم فيما يصدر عنهم بصفتهم الرسمية .

ج ـ حرمة المحررات والوثائق .

د ـ حق استعمال الرمز وتسلم المراسلات المتبادلة بينهم وبين جامعة الدول العربية برسول خاص أو فىحقائب مختومة .

هـ ـ التسهيلات التى تمنح لممثلى الدول الاجنبية الموفــدين فى مامورية رسمية مؤقتة فيما يتعلق بالنظم الخاصة بالعمـلة او القطع .

و ـ الحصانات والتسهيلات التى تمنح للممثلين الدبلوماسيين فيما يتعلق بأمتعهم الخاصة .

ز ـ اعفاؤهم وزوجاتهم وأولادهم القصر من قيـــود الهجـــرة واجراءاتقيد الاجانب والالتزاماتالخاصةبالخدمات الوطنية .

المادة السادسة والعشرون ـ المزايا والحصانات التى تمنح للخبراء هىلصلحة الجامعة ويكون للامين العام الحق بل ويقتضيه الواجب رفـــع هذه الحصانة فى الاحوال التى يرى فيها ان الحصانة تحول دون أخذ العدالة مجراها وان رفعها لايضر بصالح الجامعة .

الفصل السابع

وثيقة السفر

المادة السابعة والعشرون ـ يجوز للامانة العامة لجامعة الدول العربية منـــح تذاكر مرور لموظفيها كمستند صالح لسفر حامله تعترف به وتقبله الدول الاعضاء مع مراعاة احكام المادتين التاليتين .

المادة الثامنة والعشرون ـ تمنح التأشيرات لحاملى تذاكر المرور بناء على طلب من الامانة العامة يثبت فيه انهم موظفون فيها مسافرون لاداء عمل رسمى خاص بها .

المادة التاسعة والعشرون ـ يتم منح التأشيرات للموظفين فى اقرب وقت مستطاع مع مراعاة كافة التسهيلات لضمان سفرهم فى أقرب وقت .

المادة الثلاثون ـ تمنح نفس التسهيلات المنصوص عنها فى المادة ٢٩ للخبراء والموظفين الذين لا يحملون تذاكر مرور من الجامعة بشرط تقديمهم شهادة صادرة من الامانة العامة تثبت انهم مسافرون لاداء عمل يتعلق بالجامعة .

الفصل الثامن

فض المنازعات

المادة الحادية والثلاثون ـ تشكل جامعة الدول العربية هيئة لفض :

أ ـ المنازعات الناشئة من التعاقد وغيرها من المنازعات المتعلقة بالقانون الخاص التى تكون الجامعة طرفا فيها .

ب ـ المنازعات التى يكون طرفا فيها موظف بالجامعة متمتع بحكم مركزه الرسمى بالحصانة اذا لم ترفع عنه هذه الحصانة .

احكام ختامية

المادة الثانية والثلاثون ـ ليس فى احكام هذه الاتفاقية ما يؤثر على سلطة كل دولة من الدول الاعضاء فى اتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير لصيانة سلامة بلادها او امنها او نظامها العام .

وعلى الدولة التى ترى ضرورة لاتخاذ مثل هذه التدابير ان تسارع بالاتصال بالامانة العامة بقدر ما تسمح به الظروف للاتفاق على الاجراءات الكفيلة بحماية مصالح الجامعة .

المادة الثالثة والثلاثون ـ يرفع اى خلاف على تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية الى محكمة العدل العربية ما لم يتفق الطرفان على طريقة اخرى

المادة الرابعة والثلاثون - يعرض مجلس جامعة الدول العربية هذه الاتفاقيــة على الدول الاعضاء فى الجامعة للانضمام اليها .

المادة الخامسة والثلاثون - تصبح الاتفاقية نافذة بالنسبة لكل دولةاعتبارا من تاريخ ايداع تلك الدولة الامانة العامة وثيقة انضمامها اليها. ويقوم الامين العام باخطار الدول الاعضـــاء بايداع وثائق الانضمام .

المادة السادسة والثلاثون - انضمام احدى الدول الاعضاء لهذه الاتفاقية يعنى اتمامها للاجراءات الدستورية لجعل الاتفاقية جزءا من تشريعها الداخلى .

المادة السابعة والثلاثون - تبقى هذه الاتفاقية نافذة بالنسبة للدولة المنضمة ما بقيت لها صفة العضوية فى الجامعة .

المادة الثامنة والثلاثون - يجوز لجامعة الدول العربية أن تعقد اتفاقيات اضافية لتنظيم تطبيق احكام هذه الاتفاقية ببلاد الدول الاعضاء .

اتفـــاقية (١)

بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت
بين دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشـــمية
الجمهـــورية الســـورية
المملكـــة العراقيـــة
المملكة العربيـة السعودية
الجمهـــورية اللبنانيـــة
المملكة الليبية المتحـــدة
جمهـــورية مصـــر
المملكة المتوكليـــة اليمنية

رغبة منها فى تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربيةوتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيـام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك تسهيل

---

(١) أ ـ وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ من دور انعقاده غير العادى التاسع عشر .

ب ـ تم التوقيع عليها من قبل مندوبى المملكة الاردنيـة الهاشـــمية والجمهورية السورية والمملكة العراقيـــة والجمهورية اللبنـانية

وجمهورية مصر	بتاريخ	١٩٥٣/ ٩/ ٧
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٣/ ٩/١٣
المملكة المتوكلية اليمنية	«	١٩٥٣/١٢/ ٨

جـ ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

الجمهورية اللبنانية	بتاريخ	١٩٥٣/ ٩/١٧
المملكة الاردنية الهاشمية	«	١٩٥٣/١٠/٢٧
جمهورية مصر	«	١٩٥٣/١١/١٢
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٤/ ٢/٢٣
الجمهورية السورية	«	١٩٥٤/ ٦/٢٣
المملكة العراقية	«	١٩٥٤/١٢/٢٥

التبادل التجارى والجمارك وامور الزراعة والصناعة ·
قد وافقت على ما يأتى :

المادة الاولى

ا ـ تبادل الانتاج الزراعى والحيوانى والثروات الطبيعية :

تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول رقم (أ) الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة ·

ب ـ تبادل الانتاج الصناعى :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة فى الجدول رقم «ب» الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتخضع الى تعريفة جمركية مخفضة بنسبة ٢٥٪ من التعريفة العاديه المطبقة فى البلد العربى المستورد ·

جـ ـ لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد احد الأطراف المتعاقدة والمستوردةفى بلد طرفآخر ، الى رسومداخليةتفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة او على موادها الاولية فى البلد المستورد ·

د ـ تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على اساس المعاملة التفضيلية ·

هـ ـ وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة والتى ستبرم فى المستقبل بين البلاد العربية من مزايا اخرى ·

المادة الثانية

المواد الخاضعة لاحتكار حكومى :

لا تطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومى ·

المادة الثالثة

البضائع الممنوع استيرادها او تصديرها :

ان البضائع الممنوع استيرادها او التى يمنع استيرادها الى اراضى احد

الاطراف المتعاقدة بموجب الانظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الاراضى الاخرى ما لم يكن قد استحصل على اذن سابق لنقلها «بطريق الترانزيت» الى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركى ، ولا تعاد البضاعة الى البلاد التى صدرتها ·

وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد احد الاطراف المتعاقدة اذا استوردت الى أراضى أحد المتعاقدين الآخرين ، وتكلف الدوائر الجمركية فى البلد المستورد بارجاعها الى البلد المصدر ·

المادة الرابعة

الترانزيت :

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل النقل وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية فى البلد الذى تمر عبره تجارة الترانزيت ·

ويعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضى التابعة لبلد احد الاطراف ، نقل البضائع والامتعة الشخصية أيا كان منشؤها ، سواء أنقلت من واسطة نقل اخرى ام لم تنقل او اودعت المستودعات ام لم تودع او طرأ تبدل على شحنها أم لم يطرأ ، مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهى خارج حدود البلد الذى جرى عبره الترانزيت ·

ويعتبر كذلك نقلا بالترانزيت نقل المواشى والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الأطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الآخر ، وذلك وفقا للأنظمة المرعية·

ترفق البضائع والامتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل احد الأطراف الى بلدالطرف الآخر بمانيفست ، ينظمه صاحب وسيلة النقل أووكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية فى بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه فى بلد المقصد لدى مرور البضاعة والامتعة عبر حدود بلد الطرف الآخر ، بعد أن تتحقق السلطات الجمركية فى هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركى المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية ·

المادة الخامسة

ان البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر اراضى احد المتعاقدين لاراضى دولة ثالثة ، يجب تصديرها او سحبها من الجمارك ضمن

ثلاثين يوما من دخولها الى الجمرك واذا لم يحصل ذلك تصادر البضاعة وتباع بالمزاد العلنى او تتلف حسب القوانين المرعية ·

التصديق على الاتفاقية

المادة السادسة :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى اقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى ·

المادة السابعة :

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها ·

المادة الثامنة :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها ، وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها او انضمامها ·

المادة التاسعة :

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا أبلغ أحد الأطراف المتعاقدة الأمين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الاقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية رغبته فى التعديل او عدم التجديد ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى المنضمة ، وتبقى سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى ويبقى حكمها ساريا فى شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التى قدمت قبل نهاية المدة المذكورة ·

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها :

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٧٢، الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من اصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية او المنضمة اليها .

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	(فـــــوزى الملقى)
عن الجمهورية السورية	(خليل مردم بك)
عن المملكة العراقية	(توفيق السويدى)
عن المملكة العربية السعودية	(يوسف ياســين)
عن الجمهورية اللبنانية	(الفريد نقــاش)
عن المملكة الليبية المتحدة	
عن جمهورية مصر	(محمود فــوزى)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد على المؤيد)

ملحق رقم (١)

الجـدول (أ)

بالمواد المعفاة من الرسوم الجمركية بين دول الجامعة العربية

الفصل الاول (الحيوانات الحية) :

١ ـ الخيول والبغال والحمير وصغارها ٠
٢ ـ الابقار والجواميس وصغارها ٠
٣ ـ الاغنام والماعز وصغارها ٠
٤ ـ الطيور الداجنة وطيور الصيد ٠
٥ ـ النحل ٠
٦ ـ الجمال وصغارها ٠
٧ ـ الحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل ٠
٨ ـ الحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠

الفصل الثانى (اللحوم) :

١ ـ اللحوم الطازجة او المثلجة او المبردة ٠
٢ ـ لحوم الطيور الداجنة والبرية ٠
٣ ـ اللحوم المبهرة او المستحضرة ٠
٤ ـ اللحوم الاخرى غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠

ملحوظة : هذا الفصل لا يشمل اللحوم المستوردة فى علب او جرار خزفية او زجاجية او فى اوعية مسدودة سدا محكما ٠

الفصل الثالث (الاسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة) :

١ ـ الاسماك الطازجة او المحفوظة بحالة طازجة ٠
٢ ـ الاسماك المجففة او المملحة او المدخنة ٠
٣ ـ ذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة ٠

ملحوظة : هذا الفصل لا يشمل الاسماك ومستحضرات الاسماك المستوردة فى علب او جرار خزفية ٠

الفصل الرابع (الالبان ومنتجات صناعة الالبان والبيض والعسل) :

١ ـ الحليب الطازج واللبن الرائب .
٢ ـ قشدة الحليب الطازجة .
٣ ـ البيض .
٤ ـ العسل .

الفصل الخامس (المواد الخام والمنتوجات الخام الاخـــرى التى هى من أصل حيواني) :

١ ـ المواد الحيوانية غير القابلة للاكل «كالمصارين والمعدات والمثانات» سواء اكانت طرية او مملحة او مجففة .
٢ ـ اوتار العضلات وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الغراء ودم الماشية .
٣ ـ جلود الطيور الخام وريشها .
٤ ـ العظام والقرون والحوافر والاظفار والمناقير .
٥ ـ العاج والصدف والمرجان الخام واليسر .
٦ ـ الاسفنج .

الفصل السادس (النباتات ومنتوجات زراعة الازهار) :

١ ـ بصلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهرة او مورقة .
٢ ـ الفسائل والطعوم والدوالى .
٣ ـ الاغراس الحرجية واغراس التزين والاغراس المثمرة .
٤ ـ الازهار والبراعم المقطوفة للباقات او للتزيين .
٥ ـ الاغصان الوارقة والاوراق والاعشاب والطحالب المعدة للباقات أو للتزيين حتى المضمومة باقات او اكاليل .

الفصل السابع (الخضر والنباتات والجذور والعساقيل والدرنات للأكل) :

١ ـ الفطور الطازجة او المجففة او المكماة .
٢ ـ الزيتون الطازج .
٣ ـ الزيتون المملح .
٤ ـ البندورة .
٥ ـ البصل والثوم .
٦ ـ الجذور والدرنات القابلة للاكل .
ا ـ البطاطا للاكل .
ب ـ البطاطا للزراعة .
ج ـ غيرها .

٧ ــ الخضر والنباتات الاخرى الطازجة للاكل ٠
أ ــ الهليون والخرشف ٠
ب ــ القرنبيط والملفوف ٠
ج ــ الخس ٠
د ــ الفاصوليا والبازيلا والفول وذوات القرون الاخرى ٠
هـ ــ الخيار والكوسا والقرع والقثاء والشمام والبطيخ ٠
و ــ الخضر والنباتات للاكل غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر ٠
٨ ــ القطانى بشكل حبوب جافة :
ا ــ الفاصوليا والفول والبازيلا ٠
ب ــ العدس ٠
ج ــ الكرسنة ٠
د ــ انواع القطانى ٠

ملحوظة : هذا الفصل لا يشمل الاصناف المذكورة اذا استوردت فى اوعية من تنك او جرار او اوعية مسدودة سدا محكما ٠

الفصل الثامن :

١ ــ التمور والدبس الطبيعى ٠
٢ ــ جميع الاثمار والفواكه طازجة او جافة٠٠

ملحوظة : البند الثانى من هذا الفصل لا يشمل الاصناف المذكورةاذا استوردت فى أوعية من التنك أو فى جرار أو فى أوعية مسدودة سدا محكما ٠

الفصل التاسع (القهوة) :

١ ــ القهوة «البن» غير المحمصة ٠

الفصل العاشر الحبوب (الغلال)

١ ــ الحبوب :
ا ــ الحنطة ٠
ب ــ الشعير ٠
ج ــ الذرة البيضاء ٠
د ــ الذرة الصفراء ٠
هـ ــ الارز ٠
و ــ الحبوب الاخرى ٠

الفصل الحادى عشر : (البذور والاثمار الزيتية ، البذور والاثمار المتنوعة، النباتات الصناعية والطبيه ، القش والعلف)

١ ــ البذور والاثمار الزيتية :

ا ــ السمسم .

ب ــ اليانسون .

ج ــ بزر القطن .

د ــ البذور والاثمار الزيتية الأخرى .

٢ ــ البذور والاثمار المتنوعة :

ا ــ بذر الخس والسبانخ واللفت والشوندر والخيار والجزر والبطيخ الاصفر والفجل والبصل والملفوف والفليفلة والبقدونس .

ب ــ غيرها .

٣ ــ النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتنباك :

ا ــ جميع انواع الجذور والازهار والاعشاب والاوراق والقشور والطحالب والبذور المستعملة فقط فى الطب وغير مذكورة فى مكان اخر .

ب ــ غيرها .

٤ ــ النباتات واجزاؤها والبذور والاعشاب غيرالمذكوره ولا الداخلةفى مكان آخر .

ا ــ الزعتر .

ب ــ غيرها .

٥ ــ القش والعلف :

ا ــ قشر الحبوب .

ب ــ العلف الاخضر واليابس وقرون الخضر .

ج ــ الشوندر والجذور الكلئية

د ــ غيرها .

الفصل الثانى عشر (المواد الاولية المعدة للصباغة والدباغة والصموغ والراتنجات وغيرها من العصارات النباتية الاخرى) :

١ ــ النباتات واجزاؤها والاثمار والقرون النباتيةوالاثمار العنبيةوالجوز والبذور الصالحة للصباغة او للدباغة حتى المطحون منها .

ا ــ اخشاب الصباغة «البقم والخشب الاصفر والخشب الاحمر وخشب السماق الخ» حطبا او نجارة او مطحونة ،الجذور ،

الحزاز ، الاوراق ، الاثمار العنبية ، الاعشاب ، العساليج الخاصة بالصباغ •

ب ـ قشور الدباغ وقشور السماق واوراقه وعساليجه •

ج ـ الجذور والاعشاب والاوراق والازهار والاثمار العنبية والبزق والاثمار الصالحة للدباغة •

د ـ جوز العفص واقماع البلوط مطحونة أو غير مطحونة والهليلج «هند شعيرى» •

هـ ـ الحناء ورقاومسحوقا •

٣ ـ الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجيات والبلاسم الطبيعية •

ا ـ الكثيراء ، الصمغ العربى •

ب ـ البلاسم الطبيعية •

الفصل الثالث عشر (المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الأولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ)

١ ـ المواد النباتية المستعملة فى صناعة السلال وفى صناعة الحصر •

٢ ـ الحبوب القاسية والحفص «حبات» والقشور والجوز المعدة للحفر •

٣ ـ المواد النباتية المعدة للحشو «قطن الهند والالياف النباتيةوالبحرية وما يماثلها » حتى المضفور منها •

٤ ـ المواد النباتية المعدة لصنع المكانس والفرشايات حتى المضفورة ، ما كان منها خاما أو مقصورا او مصبوغا •

٥ ـ المحاصيل الأخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلةفى مكان آخر •

الفصل الرابع عشر (الاتربة والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية)

١ ـ الطباشير والأتربة الصباغية الخام

أ ـ الطباشير المطحون المعد للبناء •

ب ـ الاتربة الصباغية •

٢ ـ الملـــح •

٣ ـ الكبريت •

٤ ـ السنباذج وحجر الحفان وماشابههما حتى المسحوق منها •

٥ ـ الرخام والمرمر والغرانيت خاما ٠

٦ ـ الاحجار الخام الاخرى المعدة للنحت والبناء ٠

٧ ـ الجص « احجار الجبصين »

٨ ـ الكلس ٠

٩ ـ بقايا الخزف وكساراته ٠

١٠ ـ العقيق ٠

١١ ـ المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر ٠

أ ـ الطلق المعد للصناعة ٠
ب ـ غيره من أنواع الطلق ٠
ج ـ الميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج ٠
د ـ كبريت الزرنيخ الاصفر « سم الفار »٠
هـ ـ غيرها ٠

الفصل الخامس عشر (الاخشاب الخام) :

١ ـ خشب الوقود قطعا مستديرة أو حطبا أو اغصانا أو حزما ،ونفايات الخشب ونشاراته ٠

٢ ـ الخشب المستدير الخام حتى المقشور منه أو المشذب بالفأس بعض التشذيب ٠

الفصل السادس عشر :

الجلود الخام وشرانق دود الحرير والصوف الخام والشعر والأوبار الخام ٠

الفصل السابع عشر (الالياف النسيجية) :

القطن والكتان والقنب ٠

ملحق رقم (٢)

الجدول (ب)

بالمنتجات الصناعية العربية التى يشملها التفضيل

الفصل الرابع (١) **اســـم المادة**

١ ــ زبدة طازجة أو مملحة حتى ما كان منها مصهورا « السمن أو المسلى »
٢ ــ جبن قشقوال ٠
٣ ــ جبن أبيض بجميع أنواعه ٠

الفصل الثامن :

القمر الدين

الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعلب فى بلاد اليمن ٠

الفصل الحادى عشر :

١ ــ دقيق الغلال ٠
٢ ــ نشا البطاطس ٠
٣ ــ نشا الحبوب ٠

الفصل الخامس عشر :

١ ــ زيت بذرة القطن ٠
٢ ــ زيت السمسم ــ الطحينة
٣ ــ زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور « الجفت »
٤ ــ زيت بذرة الكتان ٠

كل هذه الزيوت سائلة كانت او مهدرجة

الفصل السادس عشر :

١ ــ محضرات اللحوم ومحفوظاتها ماعدا لحم الخنزير ٠
٢ ــ محضرات الاسماك ومحفوظاتها ٠

---

(١) أرقام هذه الفصول مأخوذة من جداول التعريفات الجمركية ٠

الفصل السابع عشر :

١ ـ غلوكوز ٠
٢ ـ عسل السكر «العسل الأسود»
٣ مصنوعات سكرية ٠

الفصل التاسع عشر :

١ ـ أعجنة غذائية «المعكرونة بجميع أنواعها» ٠
٢ ـ بسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر ٠

الفصل العشرون :

١ محضرات الخضر والنباتات الصالحة للأكل وأجزاؤها
٢ محضرات الأثمار وأجزاؤها ٠
٣ ـ محضرات النباتات الأخرى وأجزاؤها ٠

كل هذه المنتجات محفوظة

الفصل الثاني والعشرون :

الكحول الأثيلية ٠

الفصل الثالث والعشرون :

١ ـ ثفل الشوندر «البنجر» ٠
٢ ـ الكسب من حبوب وأثمار زيتية وغيرها ٠
٣ ـ عسل السكر غير الصالح للاستهلاك الغذائي «الميلاس» ٠

الفصل الخامس والعشرون :

١ ـ الاسمنت ما عدا الأسمنت الأبيض أو الملون ٠
٢ ـ الملح الحجري اليمني المطحون والمحفوظ ٠

الفصل الثامن والعشرون :

١ ـ غاز حامض الكربونيك «اللامائي» مضغوط او مسيل بفعل الضغط.
٢ ـ غاز الأكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط ٠
٣ ـ حامض الكبريتيك «سلفوريك» ٠
٤ ـ الغليسيرين ٠
٥ ـ أدوية مركبة ومجهزات صيدلية ٠

الفصل التاسع والعشرون :

افلام ايجابية للسينما مظهره «محمضة» ٠

الفصل الثلاثون :

١ ــ ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة ٠
٢ ــ بويات وألوان محضرة بالزيت ٠

الفصل الثانى والثلاثون :

الصابون العادى كتلا أو مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك٠

الفصل الرابع والثلاثون :

الثقاب «كسفرينت» بجميع أنواعه ٠

الفصل الخامس والثلاثون :

١ ــ الاسمدة ٠
٢ ــ نترات الجير ٠
٣ ــ فوق فوسفات الجير «سوبر فوسفات» ٠

الفصل السادس والثلاثون :

١ ــ الجلود المدبوغة ٠
٢ ــ جلود من جميع الأنواع مطلية بالبرونز أو مذهبة أو مفضضة أو ملونة أو كانت عليها رسوم أو زخارف بارزة وما شابه ذلك
٣ ــ جلود مصبوغة أو مجهزة وجلود مدهونة بالورنيش أو ألك ٠

الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع أنواعها ٠

الفصل الأربعون :

١ ــ خشب قشرة من خشب الجوز ٠
٢ ــ الواح الخشب المتعاكس «الكونتربلاكيه» ٠
٣ ــ مصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت «الموازييك» ٠
٤ ــ الاثاث من خشب من جميع الأنواع باستثناء الخشب غير المقوس٠

الفصل الرابع والأربعون :

كرتون عادى «غير المشغول» لفائف أو صفائح «طلحيات» يزيد وزن المتر المربع منه على ثلاثمائة غرام ٠

الفصل السادس والأربعون :

١ ـ خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشتقاته ·
٢ ـ خيوط الحرير الصناعى ·
٣ ـ غزول الياف الحرير الصناعى «فيبران» ·
٤ ـ مطرزات الحرير الطبيعى ·
٥ ـ أصناف العقادة من حرير طبيعى ·
٦ ـ جميع المنسوجات الأخرى من الحرير الطبيعى صرفا أو مخلوطة بمواد نسيجية أخرى من جميع الأنواع ·
٧ ـ دانتلة من حرير صناعى ·
٨ ـ مطرزات من حرير صناعى ·
٩ ـ قماش موبيليا من حرير صناعى ·
١٠ ـ أصناف العقادة من حرير صناعى ·
١١ ـ المنسوجات المصنوعة من ألياف الحرير الصناعى « فيبران » صرفا أو مخلوطة بغزل قطنى أو صوفى ·
١٢ ـ المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى صرفا كانت او مخلوطة اذا كانت مطبوعة أو مفننة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكار ، مهما كان وزن المتر المربع منها ·
صرفا أو مخلوطة اذا كانت مطبوعة أو مفننة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكار ، مهما كان وزن المتر المربع منها ·
١٣ ـ المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى « صرفا أو مخلوطة» السادة التى لا يزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام ·

أما اذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت أن الخيوط الحريرية الصناعية المستخدمة فى صناعة هذه المنسوجات من منشأ عربى فانها تتمتع بالتفضيل ·

الفصل السابع والاربعون :

١ ـ غزل الصوف بجميع انواعه ·
٢ ـ بسط وسجاجيد من صوف من جميع الانواع ·
٣ ـ منسوجات من صوف صرف اذا ثبت انها من خيط صوف عربى
٤ ـ الصوف الممشط «التوبس» اليمنى ·

الفصل الثامن والاربعون :

١ ـ غزل قطن فوق نمرة ٤٠ } غير الملمعة
٢ ـ غزل قطن تحت نمرة ٤٠ }
٣ ـ دانتلات من جميع الاصناف ·

٤ ـ مطرزات ٠
٥ ـ شرائط ٠
٦ ـ أصناف العقادة ٠
٧ ـ بسط أرجل «أقدام» ٠
٨ ـ منسوجات أخرى من قطن صرف من جميع الأنواع يزن المتر المربع منها لغاية (١١٠) جرام ٠
٩ ـ منسوجات اخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها اكثر من (١١٠) جرام
١٠ منسوجات من قطن مخلوطة بمواد نسيجية اخرى ومن جميع الانواع ٠:

الفصل الخمسون :

١ ـ القطن المندوف ٠
٢ ـ القطن المطهر (الطبى) ٠
٣ ـ حبال عادية «أمراس» او غليظة وخيوط مصقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربية ٠

الفصل الحادى والخمسون :

١ ـ منسوجات اثواب من أصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج ٠
٢ ـ جميع الأشياء الأخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخلية والجوارب ٠

الفصل الثانى والخمسون :

١ ـ ملابس واجزاء ملابس من جميع مواد النسيج ٠
٢ ـ بياضات وأجزاء بياضات من جميع الانواع ومن مختلف مواد النسيج ٠
٣ ـ جميع الاصناف الاخرى المخيطة أو الجاهزة من نسيج عربى بما فى ذلك البطاطين «الحرامات» والمناشف «البشاكير» والخيام ٠٠ الخ ٠

الفصل الرابع والخمسون :

الاحذية بجميع أنواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربى ٠

الفصل الثامن والخمسون :

١ ـ مصنوعات من رخام عربى أو مرمر عربى من جميع الانواع ·
٢ ـ مصنوعات من اسمنت أو أسمنت مسلح «خرسان» من جميع الانواع ·
٣ ـ مصنوعات من أسمنت ليفى «اترنيت» من جميع الانواع ·

الفصل التاسع والخمسون :

١ ـ طوب نارى «الطابوق» ·
٢ ـ القيشانى والصينى المزخرف ·

الفصل الستون :

١ ـ الزجاج والبلور صفائح والواحا من جميع الانواع ·
٢ ـ الاشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لاسيما ما كان منها للاستعمال المنزلى ·
٣ ـ زجاجات وقوارير وقنانى من جميع الانواع ·
٤ ـ مصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والاجهزة العلمية الخ · من جميع الانواع ·
٥ ـ أصناف من منتجات صناعة الاقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الانواع العادية باستثناء «الكريستال ونصف الكريستال» ·
٦ ـ زجاج لمبات «زجاج مصابيح بترول» ·
٧ ـ فوارغ اللمبات الكهربائية ·
«بشرط أن تكون صناعة عربية» ·

الفصل الحادى والستون :

مصنوعات العقيق اليمنى ·

الفصل الثانى والستون :

افران الطبخ والمدافىء العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد أو الفولاذ ·

الفصل الثانى والثمانون :

الصناعات الصدفية ·

الفصل الثالث والثمانون :

فرش للملابس والاحذية ولاعمال الدهان من جميع الانواع ٠

الفصل الخامس والثمانون :

١ ـ الخيوط المعدنية المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس ٠

٢ ـ الخيوط المعدنية المضمومة الى مواد نسيجية ٠

تم اعداد هذا الجدول فى يوم الخميس السابع والعشرين من شـــــهر اغسطس «آب» سنة ١٩٥٣ فى بحمدون «لبنان» ٠

اتفاقية (١)

بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الأردنية الهاشمية
الجمهورية السورية
المملكة العراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهورية اللبنانية
المملكة الليبية المتحدة
جمهورية مصر
المملكة المتوكلية اليمنية

رغبة منها فى تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها ٠

---

(١) أ ـ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ من دور انعقاده غير العادى التاسع عشر ٠

ب ـ تم توقيعها من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية

والجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر	بتاريخ	١٩٥٣/ ٩/ ٧
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٣/ ٩/١٣
المملكة المتوكلية اليمنية	«	١٩٥٣/١٢/ ٨

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

الجمهورية اللبنانية	بتاريخ	١٩٥٣/ ٩/١٧
المملكة الاردنية الهاشمية	«	١٩٥٣/١٠/٢٧
جمهورية مصر	«	١٩٥٣/١١/١٢
المملكة العربية السعودية	«	١٩٥٤/ ٢/٢٣
الجمهورية السورية	«	١٩٥٤/ ٦/٢٣
المملكة العراقية	«	١٩٥٤/١٢/٢٥

قد اتفقت على ما يلي :

المادة الاولى ـ تسديد مدفوعات المعاملات الجارية :

١ ـ تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة ـ في حدودامكانياتهاووفقا لانظمة تحويل العملات الخارجية وانظمة الاستيراد المطبقة في اراضيها ـ على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المعددة في القائمة المرفقة رقم (١) الى بقية البلدان المتعاقدة كما تمنح هذه المدفوعات أقصى مايمكن من معاملة مفضلة .

٢ ـ اذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية البلدان المتعاقدة وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدولة المتعاقدة لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التي تقبلها الدولة المتعاقدة الاخرى صاحبة العلاقة . تتعهد تلك الدولة في هذه الحالة بان تمنح المقيمين في بقية الدول المتعاقدة ، التسهيلات التالية على الاقل :

أ ـ الحق في ان يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينة في القائمة رقم (١) والمستحق دفعها في أراضي الدولة المدينة . ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذي يقيم فيه صاحب الحساب من اراضي الدولة المدينة مما يسمح للبلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

ب ـ الحق في أن يحولوا الجزء أو الكل من حسابهم الدائن الى المقيمين في أي بلد من بلاد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر .

ج ـ الحق في أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يبتاعونها في أراضي البلد المدين بقصد تصديرها الى أي بلد من بلاد أحد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

د ـ اذا كان النظام المطبق في البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة أجنبية معينة فيحق لصاحب الحساب الدائن في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (أ) و (ج) السابقتين أن يسدد فقط بالعملة الاجنبية جزءا من القيمة في حدود أفضل نسبة مقررة في البلد المدين في الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقي في حساب البلد الدائن .

المادة الثانية ـ انتقال رؤوس الاموال :

١ ـ تجيز الحكومات العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية انتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشاريع الاعمار التى يتفق عليها بين الاطراف أصحاب العلاقة في نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس اموالها أو رؤوس الاموال التى انتقلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية . وتضمن حكومات الدول المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها فى الغايات المشار اليها .

٢ ـ لا تخضع رؤوس الاموال المنقولة من بلد عربى الى بلد عربى آخر وفق أحكام المادة الثانية من هذه الاتفاقية لاية رسوم أو ضرائب استثنائية تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال .

٣ ـ تجيز حكومة كل بلد من البلاد العربية لرؤوس الاموال العربية التى ترد اليها بعد توقيع الاتفاقية بالعودة الى موطنها الاصلى .

المادة الثالثة :

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على أية اتفاقية ثنائية نافذة بين أى بلدين متعاقدين ، أو على أى تعامل جار خاص بتبادل التجارة والخدمات من النوع المبين فى مواد هذه الاتفاقية والجدول المرفق بها ويبقى مفعول التعامل الجارى بدون تحويل عملة بين أى بلد وغيره من البلدان المتعاقدة سابقا فى كل الحالات التى تعتبر أفضل لصالح المدين مما نصت عليه أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة ـ التصديق على الاتفاقية :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الخامسة :

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية ان تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة السادسة :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها ، وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ٠

المادة السابعة :

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية ان تنسحب منها بعد انقضاء خمس سنوات على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ٠ وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى عام من تاريخ ارسال الاعلان به ٠

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها ٠

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من اصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها :

امضاءات

المملكة الاردنية الهاشمية	(فوزى الملقى)
الجمهورية السورية	(خليل مردم بك)
المملكة العراقية	(توفيق السويدى)
المملكة العربية السعودية	(يوسف ياسين)
الجمهورية اللبنانية	(الفريد نقاش)
المملكة الليبية المتحدة	
جمهورية مصر	(محمود فوزى)
المملكة المتوكلية اليمنية	(السيد على المؤيد)

القائمة رقم (١)

بمدفوعات المعاملات الجارية

---

١ ـ قيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد الى بلد متعاقد آخر ونفقات شحنها والتامين عليها .

٢ ـ الارباح التجارية وريع رؤوس الاموال الثابتة والمنقولة العائدة لبلد متعاقد والموظفة فى بقية البلدان المتعاقدة .

٣ ـ نفقات البعثات السياسية والقنصلية ونفقات الوفود الرسمية .

٤ ـ نفقات السفر والانتقال للاصطياف والسياحة عامة والحج والاستشفاء والاعمال التجارية .

٥ ـ نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور الموظفين والخبراء وذوى المهن الحرة ومعاشات المتقاعدين .

٦ ـ التسديدات العائدة لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل .

٧ ـ أقساط وتعويضات التامين واعادة التأمين .

٨ ـ المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التاليف .

٩ ـ المبالغ المستحقة عن عرض الافلام وعن البيع والاشتراك فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية الصادرة فى أحد البلدان المتعاقدة .

اتفـــاقية

الاتحاد البريدى العربى (١)

المعقودة فيما بين :

المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية الســـورية
والمملكة العراقية والممـــلكة العربية الســـعودية
والجمهورية اللبنانية والمملكة الليبيـــة المتحـــدة
وجمهـــورية مصر والمملكة المتوكلية اليمنيـــة

اجتمع الموقعون أدناه المندوبون المفوضون لدول الجامعة العربية بهيئة مؤتمر فى عمان عملا بأحكام المادة (٨) من اتفاقية الاتحاد البريدى العربى المعقودة بدمشق فى ١٨ رجب ١٣٧١ الموافق ١٩٥٢/٤/١٢ وبقرار اللجنة الدائمة للمواصلات لجامعة الدول العربية فى شهر آذار (مارس) ١٩٥٤ وتم الاتفاق فيما بينهم مع التحفظ الخاص بالتصديق على وضع اتفاقية الاتحاد البريدى العربى طبقا للاحكام التالية :

---

(١) وافق مجلس جامعة الدول العربية على اتفاقيـــة الاتحاد البريدى العربى عام ١٩٤٦ بجلستة المنعقدة بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٩ من دور الانعقـاد العادى الخامس ، ولكنها لم توضع موضع التنفيذ ٠ وفى عام ١٩٥٢ عقـد مؤتمر فى دمشق اعاد النظر فى الاتفاقية سالفة الذكر واعد مشروع اتفاقية عرض على مجلس الجامعة فوافق عليه بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٢/٤/٩ من دور الانعقاد العادى الثامن عشر ٠ وهى تنص على عقـــد مؤتمر بريدى عربى مرة كل سنة للنظر فى أحكام هذه الاتفاقية أو اكمالها اواتخـــاذ قرارات جديدة والنظر فى كل ما يترتب على تنفيذها ، وتنفيذا لذلك عقـد المؤتمر البريدى العربى بعمان فى يولية سنة ١٩٥٤ واعد الاتفاقية المنشورة بعاليه ويعمل بها لمدة عام ينتهى بانقضاء سنة ١٩٥٥ ، ثم انعقد مؤتمر فى عام ١٩٥٥ بالقاهرة وادخل بعض تعديلات على الاتفاقية المذكـــورة تسرى اعتبارا من اول يناير سنة ١٩٥٦ ٠

(القسم الأول)

الاحكام التأسيسية والمبادىء العامة للاتحاد البريدى العربى

«المادة الأولى»

ـ تكوين الاتحاد البريدى العربى ـ

تكون البلاد العربية المعقودة بينها هذه الاتفاقية منطقة بريدية واحدة تتبادل فيما بينها أعمال البريد كافة ، تحت اسم «الاتحـــاد البريدى العربى» .

«المادة الثانية»

ـ الانضمام للاتحاد والانسحاب منه ـ

يقبل انضمام أية دولة عربية فى أى وقت الى الاتحاد البريدى ويبلغ ذلك الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالطرق الدبلوماسية المتبعـــة لاشعار ادارات بريد الاتحاد عن طريق المكتب الدائم .

وتتبع الاجراءات نفسها فى حالة انسحاب احدى الدول المتعـاقدة ولا يعتبر الانسحاب نهائيا الا بعد مضى سنة واحدة على وصول الاشعار الى الامانة العامة للجامعة .

«المادة الثالثة»

ـ اللغـــة الرسمية ـ

اللغة العربية هى اللغة التى تستعمل فى المؤتمرات وفى جميع العلاقات المتبادلة بين ادارات الاتحاد .

«المادة الرابعة»

ـ اتفــاقات خــاصة ـ

تخول الادارات العربية المشتركة فى هذا الاتحاد عقد اتفاقات خاصة فيما بينها ، على ألا تتعارض مع نصوص هذه الاتفاقية ، ولا تتضمن نصوصا أقل فائدة للجمهور مما جاء فيها . وعلى كل من المتعاقدين أن يشعر المكتب الدائم بتلك الاتفاقات .

«المادة الخامسة»

ـ المؤتمــرات ـ

أ ـ يجتمع مندوبو دول الاتحاد البريدى العربى بهيئة مؤتمر مرة فى كـل

سنة للنظر فى أحكام هذه الاتفاقية أو اكمالها أو اتخاذ قرارات جديدة والنظر فى كل ما يترتب على تنفيذها ٠

ب - يمثل كل دولة بالمؤتمر مندوب مفوض أو أكثر من الاخصائيين بشئون البريد ، ويكون لكل دولة صوت واحد فى المداولات ٠

جـ - يعين كل مؤتمر موعد ومكان اجتماع المؤتمر التالى على ان يتولى الدعوة الى هذا المؤتمر المكتب الدائم ويشعر فى الوقت نفسه بذلك الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٠

د - تصدق الدول العربية قرارات المؤتمر بأسرع ما يمكن٠وتعتبر القرارات المتعلقة بالاتفاقية وحدة غير قابلة للتجزئة ٠

«المادة السادسة»

- المؤتمرات الاستثنائية -

يعقد مؤتمر استثنائى اذا طلبت ذلك احدى الادارات الى المكتب الدائم وتمت موافقة أكثرية ادارات الاتحاد ويدعى هذا المؤتمر للانعقاد بمعرفة المكتب طبقا لاحكام المادة الخامسة السابقة ٠

«المادة السابعة»

- تقديم الاقتراحات -

لكل من ادارات الاتحاد البريدى العربى الحق فى تقديم اقتراحات الى المكتب الدائم قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر على الاقل ٠

«المادة الثامنة»

- تنفيذ قرارات المؤتمر ومدة العمل بها -

تنفذ قرارات كل مؤتمر فى وقت واحد فى بلاد الاتحاد التى تصدق تلك القرارات وذلك ابتداء من التاريخ الذى يحدده المؤتمر ، ويستمر العمل بها الى ان يبدأ تنفيذ قرارات المؤتمر التالى ٠

«المادة التاسعة»

- التعديلات والقرارات فى فترات ما بين انعقاد المؤتمرات -

أ - التعديلات والقرارات التى يتفق عليها فى الفترة ما بين مؤتمرين تصبح نافذة بعد ثلاثة شهور من تاريخ قيام المكتب الدائم بتبليغها للادارات الاعضاء ٠

ب – لا يجوز تعديل المواد من ١ الى ١٨ و ٢٢ و ٢٥ من هذه الاتفاقية ،وكذا المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٧ من نظامها التنفيـــذى الا باجماع الاصوات • أما المواد الاخرى فلابد لتعديلها الموضوعى من أغلبية ثلثى الاصوات ، ويكتفى بالاغلبية العادية للتعديلات الشكلية المطلوب ادخالها على أحكام الاتفاقية ونظامها التنفيذى ما عدا أحكام المواد المفروض فيها الاجماع ، ويكتفى أيضا بالاغلبيـة العادية فـى تفسير أحكام الاتفاقية ونظامها التنفيذى ، ما عدا حالة الخلاف الذى يقتضى عرضه على التحكيم •

«المادة العاشرة»

– التعاون في مؤتمرات البريد العالمية –

توحد الاقتراحات التى تقدمها ادارات الاتحاد الىمؤتمراتالبريد العالمية وتنتهج خطة موحدة ازاء المؤتمرات المذكورة •

«المادة الحادية عشرة»

– التحكيم –

أ – فى حالة الخلاف بين عضوين فاكثر من اعضاء الاتحاد ، على تفسير هذه الاتفاقية وما يتبعها من ملاحق وانظمة تنفيذية ، أو على المسؤوليةالتى تقع على احدى الادارات نتيجة لتطبيق أحكامها يسوى موضوع الخلاف بحكم محكمين فتنتخب لهذا الغرض كل ادارة من الادارات المتنازعة عضوا آخر من اعضاء الاتحاد لا يعنيه الخلاف المذكور مباشرة •

ب – فى حالة ما اذا كانت احدى الادارات المتنازعة لم تجب عن اقتـــراح التحكيم فى ظرف ستة أشهر فلمكتب الاتحاد ، اذا طلب اليه ذلك ، ان يعمل بدوره لدى الادارة المتخلفة على تعيين حكم من قبلها فان لم تستجب عين هو حكما بطريقة مباشرة •

ج – يتخذ قرار المحكمين بأغلبية الاصوات المطلقة •

د – اذا تعادلت الاصوات اختار المحكمون للفصل فى الخلاف ادارة أخـرى لا شأن لها فى النزاع القائم ، فان لم يتم الاتفاق على الاختيار عــن المكتب الدائم هذهالادارةمن بين أعضاء الاتحادغير المقترحينمن المحكمين

«المادة الثانية عشرة»

– المكتب الدائم –

أ – يحدث مكتب دائم للاتحاد البريدى العربى يعمل فى مقر الامانة العـامة

للجامعة العربية ويكون مرتبطا بها مع الاستعانة ، عند الحاجة ،بادارة بريد الدولة القائم فى أرضها المكتب ·

ب ـ يعتبر المكتب الدائم واسطة ارتباط واستعلام لبلدان الاتحاد ،ويتولى ادارته موظفون اخصائيون بشؤون البريد ·

ج ـ يجوز لكل ادارة أن تنيب عنها فى هذا المكتب من تختاره من الادارات ·

«المادة الثالثة عشرة»

ـ نفقات المكتب الدائم ـ

تتحمل ادارات الاتحاد نفقات المكتب الدائم ويقرر كل مؤتمر بريدى الاسس الخاصة بنفقات المكتب بعد الاطلاع على توصيات مديره ، على أن تعرض موازنة المكتب على الامانة العامة للجامعة العربية ·

تقوم الادارة التى يعمل المكتب الدائم فى بلادها بالاشراف على نفقاته وتسليفه المبالغ اللازمة ·

«المادة الرابعة عشرة»

ـ الاستعانة بالموظفين الاخصائيين ـ

يمكن أن تستعين احدى الادارات بموظفين اخصائيين من ادارة أخرى بعد الاتفاق معها ·

«المادة الخامسة عشرة»

ـ التخليص ـ

فى العلاقات المتقابلة بين ادارات الاتحاد البريدى العربى تطبق التعرفة الداخلية على الرسائل والبطاقات · أما المواد البريدية الاخرى التى تستفيد من أجور مخفضة ، فتطبق عليها التعرفة الخارجية · على أن تتمتع الصحف والمطبوعات الدورية والكتب والكراسات وأوراق الموسيقى والخرائط الجغرافية بتخفيض قدره (٥٠) بالمائة من تعرفة المطبوعات الخارجية الكاملة ·

تستوفى رسوم التسجيل والتأمين ورسوم الاستعلامات واشعارات التسلم واسترداد المراسلات أو تعديل عناوينها بموجب التعريفة الداخلية·

«المادة السادسة عشرة»

ـ المراسلات المعفاة من الاجور ـ

تعفى من الاجور البريدية المراسلات الرسمية المتبادلة بين ادارات البريد

والبرق والهاتف في الاتحاد وبينها وبين المكتب الدائم ، كما تعفى من الاجور نفسها المراسلات المتبادلة بين حكومات بلاد الاتحاد والامانة العامة لجامعة الدول العربية .

«المادة السابعة عشرة»

– مجانية المرور –

تلغى رسوم المرور البرى عن البريد المتبادل بين بلاد الاتحاد وتبقى رسوم النقل البحرى ، هذا مع تطبيق المادة ١٧٨ من النظام التنفيذى لاتفاقية بروكسل البريدية العالمية .

(القسم الثاني)

أحكام خاصة ببريد المراسلات

«المادة الثامنة عشرة»

مواد المراسلات

١ – يقصد بمواد المراسلات الرسائل وبطاقات البريد المفردة أو ذات الرد الخالص وأوراق الاشغال والمطبوعات والكتابات والمطبوعات البارزة للعميان وعينات البضائع والرزم الصغيرة والرسائل الصوتية المسماة (فونوبست Phonopost)

٢ – يقتصر تبادل الرزم الصغيرة والرسائل الصوتية «فونوبست» على بلدان الاتحاد التى تقبل هذا النوع من المواد .

٣ – المراسلات المحتوية على أشياء خاضعة للرسوم الجمركية تقبل مخلصا عليها بتعريفة الرسائل على أن يلصق على غلافاتها اللصيقة الخضراء أو يكتب عليها بيان بمحتوياتها وما يفيد عرضها على الجمرك .

«المادة التاسعة عشرة»

الكتابات والمطبوعات البارزة للعميان

تلغى رسوم التخليص الداخلية والخارجية على الكتابات والمطبوعات البارزة للعميان .

«المادة العشرون»

قسائم الجواب

١ ـ تنشأ قسائم جواب خاصة ببلدان الاتحاد البريدى العربى للبيع فى بلاد الاتحاد ٠

٢ ـ تحدد الادارات ذوات الشأن ثمن بيعها على ان لا يقل عن ١٥ سنتيما ذهبا أو مايساوى ذلك من عملة البلد المبيعة فيه ٠

٣ ـ تستبدل كل قسيمة فى بلد من بلاد الاتحاد بطابع بريدى واحد أوأكثر تساوى قيمة التخليص على رسالة عادية داخلية من الوزنة الاولى ٠

٤ ـ يجوز لكل ادارة ان تحتم تقديم كل من قسائم الجواب والرسائل المطلوب التخليص عليها مقابل هذه القسائم فى نفس الوقت ٠

«المادة الحادية والعشرون»

بطاقات البريد ذات الرد الخالص

يمكن تبادل بطاقات البريد ذات الرد الخالص بين بلاد الاتحاد على أن يخلص عليها بضعف التخليص الداخلى المقرر على بطاقة البريد المفردة ٠

«المادة الثانية والعشرون»

المسؤولية عن المراسلات المسجلة

فى حالة فقد مراسلة مسجلة متبادلة بين بلاد الاتحاد فللمرسل الحق فى تعويض قدره عشرة فرنكات ذهبية ٠

«المادة الثالثة والعشرون»

المراسلات التى لا تسلم لاصحابها

المراسلات التى لا تسلم لاصحابهالأى سبب كان تعادالى مصدرها معفاة من دفع جميع الرسوم مع مراعاة الانظمة الجمركية ٠

(القسم الثالث)

– أحـــكام ختـــامية –

«المادة الرابعة والعشرون»

– تطبيق أحكام الاتفاقية البريدية العالمية والتشريعات الداخلية –

تطبق أحكام الاتفاقية البريدية العالمية والاتفاقات والانظمة التنفيذية الملحقة بها وكذلك التشريع الداخلى فى بلاد الاتحاد البريدى العربى فى كل ما لم تنص عليه اتفاقية الاتحاد وملاحقها وأنظمتها التنفيذية .

«المادة الخامســة والعشرون»

– تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية –

تنفذ أحكام هذه الاتفاقية فى اليوم الاول من شهر كانون الثانى (يناير) ١٩٥٥ ويلغى اعتبارا من التاريخ نفسه ما يخالفها من الاتفاقات الخاصـــة المعقودة بين بلاد الاتحاد البريدى العربى اذا كانت أحكامها أقـــل فائدة للجمهور .

اثباتا لما تقدم وقع المندوبون المفوضون للدول المذكورة أعلاه نسـخة واحدة من هذه الاتفاقية تحفظ لدى حكومة المملكة الاردنية الهاشـمية ، وسلمت صورة منها الى كل من أعضاء المؤتمر لرفعها الى حكومته على أن تتولى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ابلاغ الاتفاقية الى الحكومات المختصـــة والجامعة العربية بالطرق الدبلوماسية .

عمان فى ٦ ذى القعدة ١٣٧٣ الموافق ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية	عبد المجيد مرتضى
عن الجمهورية السورية	فؤاد الحلبى . عبد القادر البغدادى
عن المملكة العراقية	
عن المملكة العربية السعودية	ابراهيم زارع
عن الجمهورية اللبنانية	عبد الحميد البحصلى
عن المملكة الليبية المتحدة	انطون حبيقة . على المغربى
عن جمهورية مصر	انور بكير
عن المملكة المتوكلية اليمنية	

النظام التنفيذى

لاتفاقية الاتحاد البريدى العربى

الموقعون أدناه ، بعد الاطلاع على المادة ٢٤ من اتفاقية الاتحاد البريدى العربى المعقود بعمان فى ٦ ذى القعدة ١٣٧٣ و ٧ تموز (يوليــو) ١٩٥٤، قرروا باسم اداراتهم وبالاتفاق فيما بينهم ، الاجراءات التالية لضمان تنفيذ الاتفاقية المذكورة ٠

(القسم الاول)

ـ أحكام عامة ـ

«المادة ١٠١»

ـ المؤتمـرات ـ

يراعى أن يكون مكان انعقاد المؤتمرات فى كل من بلاد الاتحاد بصفة دورية ما أمكن كما يجب حضور مدير المكتب الدائم فى كل مؤتمر ولمدير المكتب الدائم ان يستعين بمن يراه من الموظفين على نفقة المكتب ٠

«المادة ١٠٢»

الاقتراحات المقدمة لمؤتمرات البريد العالمية

أ ـ على الادارات الاعضاء أن ترسل الى المكتب الدائم للاتحاد البريدى العربى اقتراحاتها للمؤتمرات العالمية وهو الذى يتولى اذاعتها بين الادارات الاعضاء لدراستها ويتفق فى مؤتمر عربى قبل انعقاد المؤتمر العالمى ومع مراعاة المدة المقررة بالاتفاقية العالمية على الاقتراحات التى ترسل الى المكتب الدولى فى برن ٠

ب ـ ولهذه الغاية يدعو المكتب الدائم الادارات فى الموعد المناسب قبل انعقاد المؤتمرات العالمية لتبادل الرأى وتوحيده فى كل ما يتعلق بالمؤتمر العالمى ٠

«المادة ١٠٣»

سريان الاتفاقية ومدة العمل بها

١ ـ يوقع مندوبو البلاد فى المؤتمرات البريدية العربية على نسخة واحدةمن الوثائق تحفظ لدى الحكومة التى يعقد المؤتمر فى بلادها وتسلمصورة منها الى كل من أعضاء المؤتمر لرفعها الى حكومته على أن تتولى الحكومة التى يعقد المؤتمر فى بلادها ابلاغها الى الحكومات المختصة والجامعة العربية بالطرق الدبلوماسية كما تقوم بابلاغها الى المكتب الدائم ٠

٢ ـ يقوم المكتب بحفظ النسخ الواردة اليه عملا بأحكام الفقرة السابقة ويبلغها الى الادارات الاعضاء ٠

٣ ـ فى حالة عدم مصادقة بلد واحد أو أكثر على الاتفاقيةفانها تنفذبالنسبة للبلاد الاخرى التى صدقتها ٠

«المادة ١٠٤»

انتداب وتبادل موظفى البريد

١ ـ تقدم ادارات بلاد الاتحاد جميع انواع التسهيلات الممكنة الى الموظفين الذين ترسلهم احدى الادارات اليها بقصد دراسة النظم البريدية بها على ان يتحمل البلد التابع له الموظف جميع نفقاته ٠

٢ ـ عندما تطلب احدى ادارات الاتحاد الاستعانة بأحد موظفى الادارات الاخرى أو تبادل الموظفين فيما بينها فعليها أن توجه طلبها فى ذلك الشأن عن طريق المكتب الدائم للاتحاد البريدى العربى وعلىأن تتحمل الادارة الطالبة وحدها جميع نفقات ذلك الموظف ٠

«المادة ١٠٥»

اختصاصات المكتب الدائم

أ ـ يقوم هذا المكتب بالاعمال الآتية :

١ ـ السعى لتوحيد الاصطلاحات البريدية باللغة العربية ٠

٢ ـ القيام بالاعمال التمهيدية لمؤتمرات الاتحادالعربىوتبليغ مقررات هذه المؤتمرات الى ادارات الاتحاد ٠

٣ - القيام بأعمال أمانة سر مؤتمرات بريد الاتحاد .

٤ - تزويد ادارات الاتحاد بما يتلقاه من معلومات ومقترحات مفيدة في الفترة التي تفصل بين مؤتمرين .

٥ - ارسال نشرات تتضمن ما يطرأ من تعديلات على وسائل نقل البريد بين دول الاتحاد .

٦ - ابلاغ ادارات بريد الاتحاد كل انضمام او انفصال تتقدم به أية دولة عربية .

٧ - تقديم تقرير سنوى عن نفقاته وأعماله الى ادارات الاتحاد ثم عرضه على أول مؤتمر بريدى عربى .

٨ - ابداء الرأى فى المسائل المختلف عليها عندما يطلب ذلك الاعضاء المختلفون .

٩ - دراسة المسائل البريدية المتنوعة وابلاغها الى ادارات الاتحاد .

١٠ - العمل على توحيد مناهج التعليم البريدى المسلكى فى البلاد العربية .

١١ - حق اصدار قسائم جواب عربية .

١٢ - تحضير مشاريع المعاملات البريدية المتعلقة بالتحارير ، والبطاقات والرسائل ، والعلب ذات القيمة المؤمن عليها ، والطرود البريدية ، والمواد المحول عليها ، والحوالات البريدية ، والتحاويل البريدية ، والتحصيلات ، والاشتراكات فى الصحف والمطبوعات الدورية الى غير ذلك من المعاملات المستجدة .

١٣ - القيام بترجمة الاتفاقيات البريدية العالمية وملاحقها الى اللغة العربية .

١٤ - تنسيق وتوزيع ما يتلقاه من اقتراحات على ادارات البلاد الاعضاء فى أقرب مدة ممكنة .

١٥ - التقدم باقتراحات الى مؤتمرات واجتماعات الاتحاد فيما يتعلق بتكوين وتنظيم المكتب قبل تاريخ انعقادها بشهرين مع تقديم تقرير عن أعماله منذ آخر مؤتمر .

١٦ - القيام بالدراسات والابحاث اللازمة لصالح البلدان المتعاقدة فيما يتعلق بتنمية الروابط الاجتماعية والاقتصادية والفنية ومن أجل ذلك يكون المكتب تحت تصرف هذه البلدان لمدها بكافة المعلومات التى تطلبها عن المسائل المتعلقة بالخدمات البريدية .

١٧ – توزيع القوانين والانظمة البريدية الداخلية لكل من بلادالاتحاد على ادارات الاتحاد وما يطرأ عليها من تعديلات ولذلك يجب على هذه الادارات أن تمد المكتب المذكور بخمس عشرة نسخة من هذه القوانين والانظمة .

١٨ – القيام بكل ما يتعلق بهواية طوابع البريد التى تصدرها الادارات المنضمة الى الاتحاد ويحتفظ فى محافظ خاصة بالطوابع التى ترد اليه من بلاد الاتحاد مع مستنداتها .

١٩ – نشر مجموعة رسمية بالبيانات التى تمده بها الادارات فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الاتحاد وبقية الاتفاقات والانظمة الملحقة بها .

ب – يتباحث مدير المكتب مع مندوبى شركات النقل الجوى فى بلاد الاتحاد البريدى العربى أو مع لجنة تمثل الشركات المذكورة اذا لزم الامر ويناقشهم فيما يعود بالتسهيلات على نقل البريد ويعرض نتائج مباحثاته على ادارات الاتحاد .

ج – يصدر المكتب الدائم للاتحاد كل ثلاثة شهور مجلة باللغة العربية متضمنة كافة البيانات والاخبار المتعلقة بشؤون البلاد الاعضاء من الناحية البريدية على أن تتكون من :

١ – مقالات علمية عن مرافق البريد وعن أحسن الطرق لاستثمارها ، وعن العلاقات الخارجية بصفة خاصة .

٢ – مقتطفات مما ينشر فى المجلات والجرائد خاصا بالخدمات البريدية .

٣ – ما تصدره المحاكم من أحكام متضمنة مبادىء جديدة هامة تتصل بخدمات البريد .

٤ – ملخص التقارير السنوية التى تذيعها كل من ادارات الاتحاد .

٥ – بيان بالكتب التى تظهر فى المكتبات والتى تعالج ناحية من نواحى البريد وتحليل ما جاء بها .

٦ – الاعلان عن ظهور اصدارات جديدة لطوابع البريد .

٧ – ملخص للنشرات التى ترد من الاتحاد البريدى العالمى ومن الاتحادات المحددة الاخرى .

«المادة ١٠٦»

تنظيم المكتب الدائم والاشراف على أعماله

أ ـ الادارة

١ ـ يخضع تنظيم المكتب الدائم للاتحاد البريدى العربى المشار اليه فيما بعد بكلمة «المكتب» لاحكام النظام الحالى ويرجع الى أحكام اتفاقية الاتحاد فى كل ما ينص عليه هذا النظام ، وعند الاختلاف ترجح أحكام الاتفاقية ٠

٢ ـ يعهد بادارة المكتب الى مدير يعاونه وكيل للمدير وموظفون اخصائيون فى شؤون البريد يجيدون الى جانب اللغة العربية احدى اللغتين الفرنسية أو الانجليزية على أن يراعى فى اختيارهم تمثيل البلاد الاعضاء فى الاتحاد البريدى العربى ويكون انتخاب كل منهم متروكا الى ادارة البريد فى بلده بالنسبة لحاجة المكتب من الناحية الفنية ، وينتخب مدير المكتب ووكيله بواسطة المؤتمرات البريدية العربية على أن يمثل كل منهما بلدا من بلاد الاتحاد ولايجوز تغيير المدير أو وكيله الا بقرار من المؤتمر ٠

٣ ـ مدير المكتب هو الممثل القانونى للمكتب فى جميع الاختصاصات المخولة للمكتب فى الاتفاقية والاتفاقات والنظم التنفيذية وقرارات المؤتمرات البريدية العربية وفى حالة غيابه ينوب عنه وكيله ٠

٤ ـ تدخل الامور الآتية صلاحية مدير المكتب :

أ ـ اختيار المستخدمين المساعدين وتحديد مكافآتهم وأوقات عملهم ٠
ب ـ تنظيم الاعمال وتوزيعها فى المكتب ٠
جـ ـ منح الاجازات طبقا للنظام المتبع فى البلد التابع له الموظف طالب الاجازة ٠
د ـ ايفاد الموظفين والمستخدمين فى الاعمال المتعلقة بشؤون المكتب أو الاتحاد ٠
هـ ـ شراء لوازم وأدوات المكتب واستئجار الامكنة اللازمة له على غرار الطريقة المتبعة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ٠
و ـ صرف نفقات المكتب فى حدود الميزانية المقررة له ٠
ز ـ التوقيع على الايصالات واعطاء المخالصات اللازمة وايداع أموال المكتب فى البنوك والصرف منها بتوقيعه باعتباره مدير المكتب ٠

ب - الميزانية والحسابات

٥ - يضع المكتب فى شهر اكتوبر (تشرين الاول) من كل عام مشروعا لميزانيته من اول يناير (كانون الثانى) حتى ٣١ ديسمبر (كانون الاول) يتضمن البيانات التفصيلية عن نفقاته وايراداته التقديرية عادية كانت أم استثنائية مع مقارنتها بأرقام الميزانية السابقة وبآخر حساب ختامى ويعرض مشروع الميزانية على أول مؤتمر بريدى عربى لاقراره بأغلبية الاصوات .

٦ - يضع المكتب فى الربع الاول من كل عام حسابا ختاميا ترفق به كافة المستندات الخاصة بالايرادات والنفقات لعرضه على أول مؤتمر بريدى عربى لتصديقه .

ج - التقرير السنوى عن أعمال المكتب

٧ - يضع المكتب فى الربع الاول من كل عام تقريرا عن أعماله فى العام السابق يعرضه على أول مؤتمر بريدى عربى يعقد بعد ذلك .

د - الموظفون والمستخدمون

٨ - لا يجوز لموظفى المكتب أو مستخدميه ، القيام بأعمال لا تتفق وطبيعة عملهم بالمكتب .

٩ - اذا اقترف أحد الموظفين المندوبين من الادارات البريدية مخالفة أوامر تستوجب العقوبة يعهد المدير الى وكيله بالقيام بالتحقيق اللازم ، ثم يقترح على الادارة التابع لها الموظف فرض العقوبة القانونية .

١٠ - تكون صفات الموظفين على النحو الآتى طبقا لملاك (كادر) الامانة العامة لجامعة الدول العربية :

مدير المكتب	مستشار
وكيل المكتب	سكرتير أول
الموظفون المنتدبون	سكرتير ثان

١١ - تتحمل كل ادارة بريد تكاليف مندوبها (من موظفى المكتب) من مرتب وبدل انتقال واغتراب وسكن وعلاوة اجتماعية وتامين وخلافه طبقا لما يتراءى لها تحديده .

١٢ - اذا رغب الموظف ان يستقيل من الخدمة فعليه أن يتقدم باستقالته كتابة الى ادارته بواسطة مدير المكتب قبل الموعد الذى يحدده بشهر واحد على الاقل .

١٣ ـ لمدير المكتب أن ينتدب بصفة مؤقتة وبعد الاتفاق مع ادارة البريد المصرية من بين موظفيها الحاليين أو السابقين ، المستخدمين المساعدين ليعملوا ثلاث ساعات يوميا على الاقل فى غير أوقات عملهم الرسمى وفى غير أيام الاجازات او العطلات .

هـ ـ أحكام انتقالية

١٤ ـ يباشر المدير الحالى للمكتب اختصاصاته بالاضافة الى اعماله فى مصلحة البريد المصرية ، على أن يعاونه من يكون قد انتدب من وكيل المدير والموظفين الآخرين ويعمل مدير المكتب ثلاث ساعات يوميا على الاقل فى غير مواعيد عمله فى مصلحة البريد المصرية .

١٥ ـ تحدد مرتبات المستخدمين المساعدين بالقياس الى مرتبات أمثالهم فى ادارة البريد التى يوجد المكتب فى بلادها . ومن كان من هؤلاء المستخدمين منتدبا من ادارة البريد التى يعمل المكتب فى بلادها فتمنح له مكافأة أقصاها ٥٠٪ من مرتبه .
تتحمل ميزانية المكتب الدائم مكافأة المستخدمين المساعدين . وتتحمل ادارة البريد المصرية مكافأة مدير المكتب الحالى على اعتبار انه يعمل نصف الوقت أى ٥٠٪ من المرتب .

١٦ ـ تقدر نفقات المكتب لعام ١٩٥٤ بـ ٢٤٠٠ جنيه ، ويتخذ هذا المبلغ أساسا للاتفاق فى السنة التالية الى أن يصدق على الميزانية الجديدة . وتغطى هذه النفقات من اشتراكات الادارات الاعضاء فى الاتحاد بنسبة حصص حكوماتها بجامعة الدول العربية ، وقد ضم الى هذا النظام بيان بمفردات المبلغ المقرر صرفه للسنة الحالية .

١٧ ـ تسدد ادارات الاتحاد المبالغ المسلفة للمكتب بمقتضى المادة السابقة الى الادارة المصرية فى أقصر مدة ممكنة ، على أن يتم التسديد قبل ٣١ كانون الاول (ديسمبر) من السنة التى أرسل فيها الحساب . فاذا انقضت هذه المهلة بدون ان يتم التسديد تحسب على المبالغ فائدة قدرها ٥٪ لصالح الادارة المسلفة اعتبارا من يوم انتهاء المهلة .

١٨ ـ يقوم مدير المكتب بادارة خزينة المكتب وتقوم ادارة البريد المصرية بتسليفه المبالغ اللازمة فى حدود الميزانية المقررة .

١٩ ـ عند الانضمام الجديد يقدر المكتب حصة البلد المنضم فى نفقات المكتب وتعدل حصص الدول الاخرى على ضوء ذلك .

٢٠ ـ تنفذ أحكام هذه المادة اعتبارا من اول ابريل (نيسان) سنة ١٩٥٤ ويعتبر المكتب الدائم مشكلا من هذا التاريخ لتطبيق الاتفاقية النافذة ابتداء من أول يوليو (تموز) ١٩٥٤ .

«المادة ١٠٧»

المستندات والاستعلامات التى ترسل الى المكتب

ترسل ادارات الاتحاد بصورة منظمة وفى الوقت المناسب الى المكتب الدائم النشرات الآتية :

أ – التشريعات البريدية الداخلية وما يطرأ عليها من تعديلات .
ب – الدليل البريدى كلما يطبع من جديد .
ج – نتائج الاحصاء البريدى السنوى للخدمات البريدية المتبادلة بين بلاد الاتحاد البريدى العربى .
د – ما يعود بالفائدة على أشغال بريد الاتحاد العربى .
هـ – جميع الاستعلامات التى يطلبها المكتب الدائم للنشر أو للحفظ وجميع الأشياء الاخرى التى تكون من اختصاصه والتى تسمح بانجاز أعماله فى أسرع وقت .
و – التعديلات الطارئة على معادلات الاجور والرسوم البريدية مع بيان قيمة وحدة العملة بالنسبة للفرنك الذهب .
ز – مجموعة واحدة من اصدارات بلاد الاتحاد من الطوابع وأوراق تخليص البريد .

(القسم الثانى)

أحكام خاصة ببريد المراسلات

«المادة ١٠٨»

الرزم الصغيرة

١ – يجرى تبادل الرزم الصغيرة بين البلدان التى تقبل هذا النوع من المواد شريطة ان لاتتعارض مع قيود التصدير والاستيراد فى كل بلد .

٢ – يجب أن لا يزيد وزن الرزمة الواحدة عن كيلو غرام واحد .

٣ – يجب ان لاتتضمن الرزمة الصغيرة قطعا نقدية أو أوراقا مصرفية أو أوراقا نقدية أو سندات لحاملها أو بلاتينا أو ذهبا أو فضة أو احجارا كريمة أو أشياء ثمينة أخرى أو مراسلات أو مستندات لها صفة التراسل الشخصى والحالى أو طوابع بريد أو نماذج تخليص مختومة أو غير مختومة أو أية ورقة لها قيمة ما أو أفلاما سينمائية أو سيلولويد أو تسجيلات صوتية أو مواد سريعة التلف .

٤ ـ يجوز أن يوضع داخل كل رزمة فاتورة ببيان المحتويات ٠

٥ ـ يجب تهيئة هذه الرزم داخل غلافات متينة تقى المحتويات أثناء النقل وتسهل معاينتها ٠

٦ ـ ليس لصاحب الحق ان يطالب بتعويض الا فى حالة الفقد الكلى للرزمة الصغيرة المسجلة فيدفع له حينئذ التعويض القانونى ٠

٧ ـ تخضع هذه الرزم الصغيرة للاجراءات الجمركية وفقا للتشريع الداخلى لكل بلد ٠

٨ ـ يجب أن يلصق على كل رزمة صغيرة اللصيقة الخضراء ٠

٩ ـ تطبق على الرزم الصغيرة الاصول المتبعة فى العينات فيما يتعلق بالتعبئة والحزم ويجب ان يظهر على غلاف الرزمة أسم وعنوان المرسل وان تذكر عبارة (رزمة صغيرة)

«المادة ١٠٩»

قسائم الجواب

١ ـ تكون قسائم الجواب الخاصة بالاتحاد البريدى العربى مطابقة للانموذج المبين فيما بعد ويقوم بطبعها المكتب الدائم للاتحاد على ورق مطبوع عليه (الاتحاد البريدى العربى) بحروف كبيرة مائية ويوردها لادارات الاتحاد بقيمة تكاليفها ٠

٢ ـ تحسب قيمة قسائم الجواب فى الحسابات بين الادارات بسعر ١٥ سنتيما ذهبا للواحدة ٠

٣ ـ ترسل القسائم المتبادلة سنويا خلال الاشهر الثلاثة الاولى التى تلى سنة الاستعمال الى الادارات الصادرة منها مع ذكر عددها الاجمالى وقيمتها على كشف مطابق للانموذج الدولى ٠

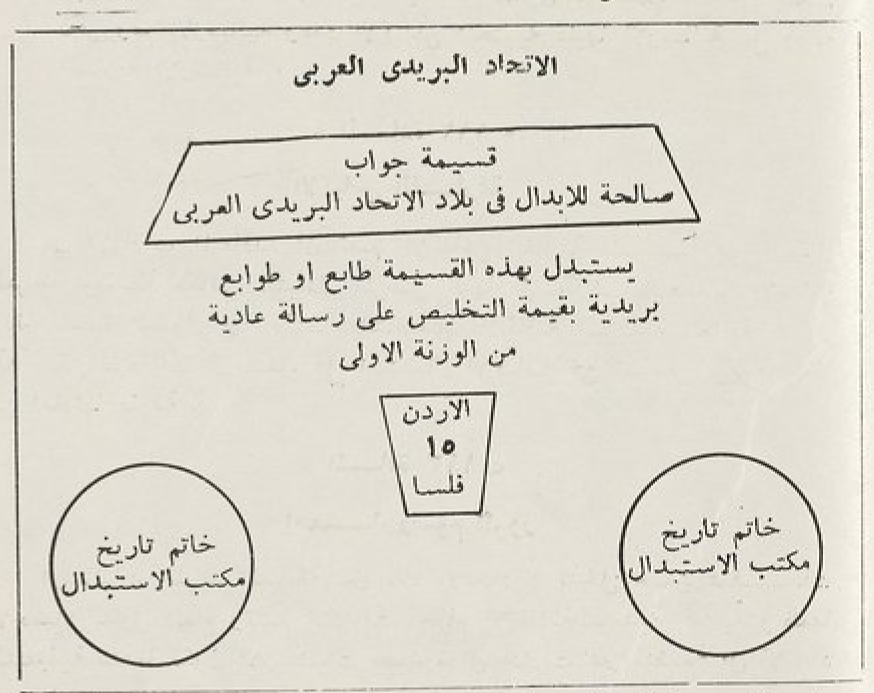
٤ ـ بمجرد أن يتم الاتفاق بين ادارتين على عدد القسائم المتبادلة فى صلاتها المشتركة تحرر كل منهما كشفا مطابقا للانموذج الدولى يذكر فيه الرصيد الدائن أو المدين وترسله الى المكتب الدائم للاتحاد البريدى العربى اذا كان هذا الرصيد يزيد على ١٥ فرنكا ذهبا وترسل فى نفس الوقت صورة من هذا الكشف الى الادارة صاحبة الشأن ٠ فاذا لم يتم الاتفاق فى ظرف ٣ أشهر تحرر الادارة الدائنة حسابها التفصيلى وترسله الى مكتب الاتحاد البريدى العربى ٠

٥ ـ اذا قدمت احدى الادارات وجدها كشفها فان البيانات الواردة فيه تصبح معتمدة ٠

٦ ـ يدرج مكتب الاتحاد البريدى العربى فى الحساب التفصيلى السنوى الرصيد بالفرنكات الذهب وتهمل السنتيمات • ويتم الدفع بطريقة التقاص وفقا للترتيب الذى يراه مكتب الاتحاد •

٧ ـ تعفى الادارة المدينة من تأدية الرصيد السنوى الناتج من تعامل ادارتين اذا كان أقل من ١٥ فرنكا ذهبا •

٨ ـ مدة صلاحية القسائم غير محددة ويجوز للادارات أن لاتبيع القسائم ولكنها مجبرة على استبدالها •



ملحوظة : ـ طول القسيمة ١٢ سنتيمتر وعرضها ٨ سنتيمترات •

«المادة ١١٠»

تصدير الاشياء الخاضعة للمعاينة الجمركية

١ ـ يجوز استعمال البيان الجمركى C 2 فى تصدير الاشياء الخاضعة للمعاينة الجمركية علاوة على اللصيقة الخضراء أو العبارة التى تحل محلها حسبما تقتضيه الأنظمة الجمركية •

٢ ـ أما مواد المراسلات المفتوحة أو التى تكون محتوياتها ظاهرة ما عدا الرزم الصغيرة فلا يتحتم استعمال أى النموذجين المشار اليهما بالفقرة السابقة •

« المادة ١١١ »

تبادل الارسـاليـات

١ - يمكن للبلاد المتعاقدة ان تتبادل ارساليات مغلقة ومراسلات مكشوفة بوساطة بلد أو اكثر من بلاد الاتحاد وذلك وفقا للشروط المقررة باتفاقية البريد العالمية ٠

٢ - يجب ان تذكر أرقام الارساليات على بطاقات الاكياس المحتوية على البريد واذا كانت الارسالية الواحدة تحتوى على جملة أكياس يتحتم ذكر رقم الارسالية وعدد الاكياس المحتوية عليها الارسالية على ورقة اخبارية الارسالية ٠

« المـادة ١١٢ »

الاكياس الفـارغة

على الادارات المتعاقدة أن تعيد الاكياس الفارغة المستعملة فى ارسال البريد بواسطة مكاتب التبادل المرسل اليها الى مكاتب التصدير الاصلية وفقا للمادة المعمول بها بالنظام التنفيذى للاتفاقية البريدية العالمية ٠ غير أنه يمكن للادارات أن تتفق على استعمال الاكياس فى تصدير بريدها بدلا من اعادتها فارغة ٠

« المـادة ١١٣ »

احصـاء رسوم المرور

ارساليات البريد المتبادلة بين بلاد الاتحاد لا تدخل ضمن عمليـات الاحصاء الدولى العام وتتبع الادارات أحكام الاتفاقيةالبريدية العالمية ونظمها التنفيذية عندما تكون الارساليات مصدرة الى ادارات غير منضمة الى الاتحاد البريدى العربى ٠

« المـادة ١١٤ »

تسوية الحسـابات

١ - مع عدم المساس بالاجراءات المقررة بالنظام التنفيذى لاتفاقية الاتحاد البريدى العالمى ، للادارات أن تصفى فيما بينها الارصدة الخاصـة بجميع الخدمات البريدية المتنوعة وذلك بعد أن تتم مطابقة الحسابات ٠

٢ - اذا تأخرت المصلحة المدينة عن وفاء رصيدها المدين لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر - فللادارة الدائنة أن تخطر بذلك المكتب الدائم لكى يتوسط فى أمر التسديد على ان تحسب فوائد تأخير قدرها ٥٪ ابتداء من مضى ثلاثة أشهر أخرى ٠

(القســم الثالث)

- أحـكام ختاميــــة -

«المادة ١١٥»

تطبيق النظام التنفيذى للاتفاقية البريدية العالمية

فيما لم ينص عليه هذا النظام بشأن تبادل المراسلات بين البـــلاد المشتركة تطبق أحكام النظام التنفيذية للاتفاقية البريدية العالمية .

« المــــادة ١١٦ »

مدة العمل بهذا النظام التنفيذى

يصبح هذا النظام نافذا ابتداء من تاريخ تنفيذ الاتفاقية ويظل معمولا به مادامت الاتفاقية سارية المفعول .

عمان فى ٦ ذى القعدة ١٣٧٣ الموافق ٧ تموز (يوليو) ١٩٥٤ .

امضاءات

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الجمهورية السورية — عبد المجيد مرتضى

عن المملكة العراقية — فؤاد الحلبى . عبد القادر ا بغدادى

عن المملكة العربية السعودية — ابراهيم زارع

عن الجمهورية اللبنانية — عبد الحميد البحصلى

عن المملكة الليبية المتحدة — انطون حبيقة . علي المغربى

عن جمهورية مصر — انور بكير

عن المملكة المتوكلية اليمنية

اتفاقية الجنسية (1)

ان حكومات :

المملكة الأردنيـــة الهاشـــمية
الجمهـــورية الســـــورية
المـــــلكة العــــراقية
المملكة العـــربية الســـعودية
جمهـــــورية لبنــــان
المملكة الليبيـــة المتحـــدة
جمهـــــورية مصـــــر
المملكة المتوكليـــة اليمنيـــة

رغبة فى التعاون تعاونا وثيقا فى شئون الجنسية تنفيذا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .

قد اتفقت على الاحكام الآتية التى وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية

---

(1) أ ـ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥ من دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين .

ب ـ تم توقيعها من قبل :

المملكة الأردنية الهاشمية	بتاريخ	١٩٥٤/٦/٨
جمهورية مصر	«	١٩٥٤/١١/٩
المملكة العراقية	«	١٩٥٥/٥/١٢

ج ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	١٩٥٤/٧/٢٨
جمهورية مصر	«	١٩٥٥/٢/٣

د ـ تحفظات

(1) جمهورية مصر
يكون اختيار القاصر للجنسية طبقا للمادتين الرابعة والسابعة عند اتمامه سن ٢١ سنة ميلادية بدلا من ١٨ سنة ميلادية .

بجلسته المنعقدة فى الخامس من شهر ابريل سنة ١٩٥٤ من دور انعقاده العادى الحادى والعشرين ودعا حكومات الدول الاعضاء الى الارتباط بها ·

المادة الاولى

يعتبر عربيا فى أحكام هذه الاتفاقية كل من ينتمى بجنسيته الى احدى الدول العربية الاعضاء ·

المادة الثانية

تكتسب المرأة العربية بالزواج جنسية زوجها العربى · وتسقط عنها به جنسيتها السابقة ما لم تطلب الزوجة الاحتفاظ بجنسيتها فى عقد الزواج أو باعلان لاحق خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج ·

واذا سحبت حكومة دولة الزوج جنسيتهاالجديدة وفقا لقوانينهاتسترد جنسيتها السابقة·

أما اذا كان الزوج ليست له أية جنسية فلا تسقط عن المرأة العربية بزواجها منه جنسيتها السابقة ·

المادة الثالثة

يحق للمرأة العربية عند انتهاء الزوجية أن تعود الى بلدها الاصلى لتقيم به كما يحق لها عند الاقامة أن تسترد جنسيتها السابقة اذا طلبت ذلك · وتفقد فى هذه الحالة الجنسية التى اكتسبتها بالزواج ·

على أنه يصح فى هذا الشأن أن تعفى من شرط الاقامة فى بلدهاالاصلى بموافقة حكومة هذا البلد ·

المادة الرابعة

يتبع الاولاد القصر الجنسية التى كسبها والدهم · على انهيسوغ لمنولد منهم قبل كسب هذه الجنسية الجديدة أن يسترد جنسية والده الاصلية خلال السنة الاولى من اتمام الثامنة عشرة الميلادية ·

المادة الخامسة

يكتسب اللقيط جنسية البلد الذى ولد فيه ويعتبر مولودا فى البلد الذى وجد فيه حتى ثبوت العكس ·

ومن ولد لام عربية فى بلد عربى ولم تثبتنسبته الى أبيهقانونا فيعتبر تابعا لجنسية أمه ·

أما اذا ثبتت قانونانسبته الى أبيه العربى ولم يكن قد أتم الثامنة عشرة الميلادية فيتبع جنسية أبيه وتزول عنه جنسيته السابقة ٠

المادة السادسة

لا يقبل تجنس أحد رعايا دول الجامعة العربية بجنسية دولة اخرىمن دول الجامعة الا بموافقة حكومته وتزول عنه جنسيته السابقة بعد اكتسابه الجنسية الجديدة ٠

المادة السابعة

لكل عربى ولد فى غير بلده من بلاد دول الجامعة العربية حق اختيار جنسية البلد الذى ولد فيه خلال السنة الاولى من تاريخاتمامه الثامنة عشرة الميلادية متى وافقت على ذلك حكومتا البلدين وتسقط عنه فى حالةاكتسابه هذه الجنسية جنسيته السابقة ٠

المادة الثامنة

لكل من له أكثر من جنسية من جنسيات دول الجامعة العربية الحق فى اختيار احداها خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية فاذا انقضت السنتان دون وقوع هذا الاختيار فيعتبر أنه اختار الجنسية الاحدث تاريخا واذا اتحد تاريخ اكتسابه اكثر من جنسية فيعتبرمختارا لجنسيةالبلد المقيم فيه عادة وتسقط عنه حينئذ ما عداها من جنسيات ٠

المادة التاسعة

كل قرار تتخذه احدى حكومات دول الجامعة العربية بمنح جنسيتها لاحد رعايا دولة عربية أخرى أو باسقاطها عنه ، يبلغ القرار فى مدى ستة شهور للحكومة صاحبة الشأن ٠

المادة العاشرة

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى ٠

المادة الحادية عشرة

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهرين من ايداع وثائق التصديق عليها من ثلاث دول ، وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهرين من ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها ·

المادة الثانية عشرة

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الموقعة ·

المادة الثالثة عشرة

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية · ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى ستة أشهر من تاريخ ارسال الاعلان به ·

واثباتا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وباسمها ·

عملت بالقاهرة فى يوم الاثنين الثانى من شعبان سنة ١٣٧٣ الموافق الخامس من ابريل سنة ١٩٥٤ من أصل واحد يحفظ بالامانة العامة لجامعة الدول العربية · وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول المرتبطة بها ·

عن حكومات :	امضاءات
المملكة الاردنية الهاشمية	عونى عبد الهادى
جمهورية سوريا	
المملكة العراقية	نجيب الراوى
المملكة العربية السعودية	
جمهورية لبنان	
المملكة الليبية المتحدة	
جمهورية مصر (مع التحفظ المثبت فى محضر التوقيع)	محمود فوزى
المملكة المتوكلية اليمنية	



جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

الاتفاقيات الاقتصادية

المعقودة في

نطاق جامعة الدول العربية

١٩٥٥

فهرس الموضوعات

صفحة

اتفاقيـــــة

بشأن تسهيل التبادل التجارى
وتنظيم تجارة الترانزيت

اتفـــاقية

بشأن تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت
بين دول الجامعـة العربية

ان حكومـــات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهـورية السـورية
المملـكة العـــراقية
المملكة العربية السـعودية
الجمهـورية اللبنـــانية
المملكة الليبية المتحـدة
جمهـــورية مصـــر
المملكة المتوكلية اليمنيـة

رغبة منها فى تنمية الروابط الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتحقيقا لما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك تسهيل التبادل التجارى والجمارك وأمور الزراعة والصناعة •

قد وافقت على ما يأتى : ـ

المادة الأولى :

أ ـ تبادل الأنتاج الزراعى والحيوانى والثروات الطبيعية:

تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة فى الجدول رقم «أ» الملحق بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة •

ب ـ تبادل الانتاج الصناعى :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدة والمدرجة فى الجدول رقم «ب» الملحق بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية

فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية فتخضع الى تعريفة جمركية مخففة بنسبة ٢٥ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد •

جـ ـ لا تخضع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد أحد الاطراف المتعاقدة والمستوردة فى بلد طرف آخر الى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على موادها الاولية فى البلد المستورد •

د ـ تتعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية •

هـ ـ وذلك كله مع عدم الاخلال بما تتضمنه الاتفاقات الثنائية المبرمة والتى ستبرم فى المستقبل بين البلاد العربية من مزايا أخرى •

المادة الثانية :

المواد الخاضعة لاحتكار حكومى :

لا تطبق مواد هذه الاتفاقية على المواد الخاضعة لاحتكار حكومى •

المادة الثالثة :

البضائع الممنوع استيرادها أو تصديرها :

ان البضائع الممنوع استيرادها أو التى يمنع استيرادها الى أراضى أحد الاطراف المتعاقدة بموجب الانظمة المرعية لديه تتعرض للمصادرة عند استيرادها من الاراضى الاخرى ما لم يكن قد استحصل على اذن سابق لنقلها (بطريق الترانزيت) الى بلاد خارجة عن بلدان المتعاقدين تحت ختم جمركى، ولا تعاد البضاعة الى البلاد التى صدرتها •

وتصادر البضائع الممنوع تصديرها من بلاد أحد الاطراف المتعاقدة اذا استوردت الى أراضى أحد المتعاقدين الآخرين وتكلف الدوائر الجمركية فى البلد المستورد بارجاعها الى البلد المصدر •

المادة الرابعة :

الترانزيت :

تتعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بعموم وسائل

النقل وفقا للأنظمة المرعية والقواعد الجمركية فى البلد الذى تمر عبره تجارة الترانزيت .

ويعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضى التابعة لبلد أحد الاطراف ، نقل البضائع والامتعة الشخصية أيا كان منشؤها ، سواء انتقلت من واسطة نقل أخرى أم لم تنقل أو أودعت المستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ ، مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهى خارج حدود البلد الذى جرى عبره الترانزيت .

ويعتبر كذلك نقلا بالترانزيت نقل المواشى والحيوانات الحية عن طريق بلد أحد الاطراف المتعاقدة الى بلد الطرف الآخر وذلك وفقا للأنظمة المرعية .

ترفق البضائع والأمتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل أحد الاطراف الى بلد الطرف الآخر بمانيفست ينظمه صاحب وسيلة النقل أو وكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية فى بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه فى بلد المقصد لدى مرور البضاعة والأمتعة عبر حدود بلد الطرف الآخر بعد أن تتحقق السلطات الجمركية فى هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركى المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية .

المادة الخامسة :

ان البضائع المعرضة للتلف والمرسلة بطريق الترانزيت عبر أراضى أحد المتعاقدين لأراضى دولة ثالثة ، يجب تصديرها أو سحبها من الجمارك ضمن ثلاثين يوما من دخولها الى الجمرك واذا لم يحصل ذلك تصادر البضاعة وتباع بالمزاد العلنى أو تتلف حسب القوانين المرعية .

التصديق على الاتفاقية

المادة السادسة :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة السابعة :

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها

باعلان يرسل منها الى الامين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة الثامنة :

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها ، وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة التاسعة :

يعمل بهذه الاتفاقية لمدة سنة ابتداء من تاريخ نفاذها وتتجدد سنة فسنة من تلقاء نفسها الا اذا أبلغ أحد الاطراف المتعاقدة الامين العام لجامعة الدول العربية خطيا قبل شهرين على الأقل من انقضاء مدة هذه الاتفاقية رغبته فى التعديل أو عدم التجديد ويقوم الامين العام لجامعة الدول العربية بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى المنضمة ، وتبقى سارية المفعول بشأن الاطراف المتعاقدة الاخرى ويبقى حكمها ساريا فى شأن طلبات استيراد وتصدير البضائع التى قدمت قبل نهاية المدة المذكورة .

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمائها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى ٢٨ ذو الحجة سنة ١٣٧٢ — الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من أصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها .

عن المملكة الأردنية الهاشمية	امضاء	(فوزى الملقى)
عن الجمهورية السورية	امضاء	(خليل مردم بك)
عن المملكة العراقية	امضاء	(توفيق السويدى)
عن المملكة العربية السعودية	امضاء	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	امضاء	(الفريد نقاش)
عن جمهورية مصر	امضاء	(محمود فوزى)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	امضاء	(السيد على المؤيد)

ملحق رقم ((١))

الجدول (أ)

بالمواد المعفاة من الرســوم الجمركية بين دول الجامعة العربية

الفصل الأول (الحيوانات الحية)

١ ــ الخيول والبغال والحمير وصغارها .
٢ ــ الأبقار والجواميس وصغارها .
٣ ــ الأغنام والماعز وصغارها .
٤ ــ الطيور الداجنة وطيور الصيد .
٥ ــ النحــل .
٦ ــ الجمــال وصغارها .
٧ ــ الحيوانات المستوردة خصيصا لتحسين النسل .
٨ ــ الحيوانات الحية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

الفصل الثانى (اللحوم)

١ ــ اللحوم الطازجة أو المثلجة أو المبردة .
٢ ــ لحوم الطيور الداجنة والبرية .
٣ ــ اللحوم المبهرة أو المستحضرة .
٤ ــ اللحوم الاخرى غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل اللحوم المستوردة فى علب أو جرار خزفية أو زجاجيــة أو فى أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل الثالث (الاسماك وذوات القشور والحيوانات الرخوة) :

١ ــ الاسماك الطازجة أو المحفوظة بحالة طازجة .
٢ ــ الاسماك المجففة أو المملحة أو المدخنة .
٣ ــ ذوات القشور والحيوانات الرخوة الطازجة .

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل الاسماك ومستحضرات الاسماك المستوردة فى علب أو جرار خزفية .

الفصل الرابع : (الالبان ومنتجات صناعة الالبان والبيض والعسل)

١ ــ الحليب الطازج واللبن الرائب .
٢ ــ قشدة الحليب الطازجة .
٣ ــ البيض .
٤ ــ العسل .

الفصل الخامس : (المواد الخام والمنتوجات الخام الاخرى التى هى من أصل حيوانى)

١ ــ المواد الحيوانية غير القابلة للأكل (كالمصارين والمعــدات والمثانات) سواء أكانت طرية أو مملحة أو مجففة .
٢ ــ أوتار العضلات وجزاز الجلود ونفاياتها المعدة لصناعة الفراء ودم الماشية .
٣ ــ جلود الطيور الخام وريشها .
٤ ــ العظام والقرون والحوافر والاظفار والمناقير .
٥ ــ العاج والصدف والمرجان الخام واليسر .
٦ ــ الاسفنج .

الفصل السادس : (النباتات ومنتوجات زراعة الازهار)

١ ــ بصلات ودرنات وبصلات وجذور نباتات مزهرة أو مورقة .
٢ ــ الفسائل والطعوم والدوالى .
٣ ــ الأغراس الحرجية وأغراس التزيين والاغراس المثمرة .
٤ ــ الأزهار والبراعم المقطوفة للباقات أو للتزيين .
٥ ــ الاغصان الوراقة والاوراق والاعشاب والطحالب المعدة للباقات أو للتزيين حتى المضمومة باقات أو أكاليل .

الفصل السابع : (الخضر والنباتات والجذور والعساقيل والدرنات للاكل)

١ ــ الفطور الطازجة أو المجففة أو الكمأة .
٢ ــ الزيتون الطازج .

٣ ـ الزيتون المملح .
٤ ـ البنـــدورة .
٥ ـ البصل والثـــوم .

٦ ـ الجذور والدرنات القابلة للأكل .

أ ـ البطاطا للأكل .
ب ـ البطاطا للزراعة .
ج ـ غــيرها .

٧ ـ الخضر والنباتات الاخرى الطازجة للأكل .

أ ـ الهليون والخرشف .
ب ـ القرنبيط والملفوف .
ج ـ الخس .
د ـ الفاصوليا والبازيلا والفول وذوات القرون الاخرى .
هـ ـ الخيار والكوسا والقرع والقثاء والشمام والبطيخ .
و ـ الخضر والنباتات للأكل غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

٨ ـ القطانى بشكل حبوب جافة .

أ ـ الفاصوليا والفول والبازيلا .
ب ـ العـدس .
ج ـ الكرسنة .
د ـ أنواع القطانى .

ملحوظة :

هذا الفصل لا يشمل الاصناف المذكورة اذا استوردت فى أوعية من تنك أو جرار أو أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل الثامن :

١ ـ التمور والدبس الطبيعى .
٢ ـ جميع الأثمار والفواكه طازجة أو جافة .

ملحوظة :

البند الثانى من هذا الفصل لا يشمل الاصنـاف المذكورة لذا استوردت فى أوعية من التنك أو فى جرار أو فى أوعية مسدودة سدا محكما .

الفصل التاسع : « القهوة »

١ ــ القهوة (البن) غير المحمصة .

الفصل العاشر : الحبوب (الغلال)

١ ــ الحبــوب

أ ــ الحنطة .

ب ــ الشـعير .

ج ــ الذرة البيضاء .

د ــ الذرة الصفراء .

هـ ــ الأرز .

و ــ الحبوب الاخرى .

الفصل الحادى عشر :

(البذور والاثمار الزيتية ، البذور والاثمار المتنـوعة ،النباتات الصناعية والطبية ، القش والعلف)

١ ــ البذور والأثمار الزيتية

أ ــ السمسم .

ب ــ اليانسون .

ج ــ بذر القطن .

د ــ البذور والاثمار الزيتية الاخرى .

٢ ــ البذور والأثمار الزيتية الاخرى .

أ ــ بذر الخس والسبانخ واللفت والشوندر والخيـار والجزر والبطيخ الاصفر والفجل والبصل والملفوف والفليفلة والبقدونس .

ب ــ غـيرها .

٣ ـ النباتات الصناعية والطبية باستثناء التبغ والتنباك

أ ـ جميع أنواع الجذور والازهار والاعشاب والاوراق والقشور والطحالب والبذور المستعملة فقط فى الطب وغير مذكورة فى مكان آخر •

ب ـ غيرها •

٤ ـ النباتات وأجزاؤها والبذور والاعشاب غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر

أ ـ الزعتر •

ب ـ غيرها •

٥ ـ القش والعلف

أ ـ قشر الحبوب •

ب ـ العلف الاخضر اليابس وقرون الخضر •

ج ـ الشوندر والجذور الكلئية •

د ـ غيرها •

الفصل الثانى عشر : (المواد الاولية المعدة للصباغة والدباغة والصموغ والراتنجات وغيرها من العصارات النباتية الأخرى)

١ ـ النباتات وأجزاؤها والأثمار والقرون النباتية والأثمار العنبية والجوز والبزور الصالحة للصباغة أو للدباغة حتى المطحون منها :

أ ـ أخشاب الصباغة (البقم والخشب الاصفر والخشب الاحمر وخشب السماق الخ) حطبا أو نجارة أو مطحونة ، الجذور ، الجزاز ، والاوراق ، الاثمار العنبية ، الاعشاب العساليج ، الخاصة بالصباغ •

ب ـ قشور الدباغ وقشر السماق وأوراقه وعساليجه •

ج ـ الجذور والاعشاب والاوراق والازهار والاثمار العنبية والبزق والاثمار الصالحة للدباغة •

د ـ جوز العفص وأقماع البلوط مطحونة أو غير مطحونة والهليج (هند شعيرى) •

هـ ـ الحناء ورقا ومسحوقا •

٢ ــ الصموغ والصموغ الراتنجية والراتنجيات والبلاسم الطبيعية :

أ ــ الكثيراء ، الصمغ العربى •

ب ــ البلاسم الطبيعية •

الفصل الثالث عشر : (المواد المعدة للضفر والحفر وغيرها من المواد الاولية والمحاصيل الخام النباتية المنشأ)

١ ــ المواد النباتية المستعملة فى صناعة السلال وفى صناعة الحصر •

٢ ــ الحبوب القاسية والحفص (حبات) والقشور والجوز المعدة للحفر •

٣ ــ المواد النباتية المعدة للحشو (قطن الهند والالياف النباتية والبحرية وما يماثلها) • حتى المضفور منها •

٤ ــ المواد النباتية المعدة لصنع المكانس والفرشايات حتى المضفورة ، ما كان منها خاما أو مقصورا أو مصبوغا •

٥ ــ المحاصيل الاخرى الخام النباتية المنشأ غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر

الفصل الرابع عشر : (الاتربة والاحجار والكلس بحالتها الطبيعية)

١ ــ الطباشير والأتربة الصياغية الخام •

أ ــ الطباشير المطحون المعد للبناء •

ب ــ الأتربة الصباغية •

٢ ــ الملح •

٣ ــ الكبريت •

٤ ــ السنباذج وحجر الخفان وما شابههما حتى المسحوق منها •

٥ ــ الرخام والمرمر والغرانيت خاما •

٦ ــ الاحجار الخام الاخرى المعدة للنحت والبناء •

٧ ــ الجص (أحجار الجبصين) •

٨ ــ الكلس •

٩ ــ بقايا الخزف وكساراته •

١٠ ــ العقيق •

١١ ــ المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر •

أ ـ الطلق المعد للصناعة .
ب ـ غيره من أنواع الطلق .
ج ـ الميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج .
د ـ كبريت الزرنيخ الاصفر (سم الفار) .
هـ ـ وغـــيرها .

الفصل الخامس عشر : (الأخشاب الخام)

١ ـ خشب الوقود قطعا مستديرة أو حطبا أو أغصانا أو حزما ، ونفايات الخشب
٢ ـ الخشب المستدير الخام حتى المقشور منه أو المشذب بالفاس بعض التشذيب.

الفصل السادس عشر :

الجلود الخام وشرانق دور الحرير والصوف الخـــام والشعر والاوبار الخام

الفصل السابع عشر :

الالياف النسيجية :

القطن والكتان والقنب .

ملحق رقم ((٢))

الجـدول (ب)

بالمنتجات الصناعية العربية التى يشملها التفضيل

الفصل الرابع (١)

١ ــ زبدة طازجة أو مملحة حتى ما كان منها مصهورا (السمن البلدى) .

٢ ــ جبن قشقوال .

٣ ــ جبن أبيض بجميع أنواعه .

الفصل الثامن :

القمر الدين .

الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعلب فى بلاد اليمن .

الفصل الحادى عشر :

١ ــ دقيق الغلال .

٢ ــ نشا البطاطس .

٣ ــ نشا الحبوب .

الفصل الخامس عشر :

١ ــ زيت بذرة القطن

٢ ــ زيت السمسم ــ الطحينة

٣ ــ زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت)

٤ ــ زيت بذر الكتان

كل هذه الزيوت سائلة كانت أو مهدرجة

(١) أرقام هذه الفصل ماخوذة من جداول التعريفات الجمركية

الفصل السادس عشر :

١ ـ محضرات اللحوم ومحفوظاتها ما عدا لحم الخنزير •
٢ ـ محضرات الاسماك ومحفوظاتها •

الفصل السابع عشر :

١ ـ غلوكوز •

٢ ـ عسل السكر (العسل الاسود) •
٣ ـ مصنوعات سكرية •

الفصل التاسع عشر :

١ ـ أعجنة غذائية (المكرونة بجميع أنواعها) •
٢ ـ بسكويت ولو مضافا اليه كاكاو أو فواكه أو سكر •

الفصل العشرون :

١ ـ محضرات الخضروالنباتات الصالحةللأكل وأجزاؤها ٢ ـ « الاثمار وأجزاؤها ٣ ـ « النباتات الاخرى وأجزاؤها	كل هذه المنتجات محفوظة

الفصل الثانى والعشرون :

الكحول الاتيلية

الفصل الثالث والعشرون :

١ ـ تفل الشوندر (البنجر)

٢ ـ الكسب من حبوب وأثمار زيتية وغيرها •

٣ ـ عسل السكر غير الصالح للاستهلاك الغذائى (الميلاس)

الفصل الخامس والعشرون :

١ ـ الاسمنت ما عدا الاسمنت الابيض أو الملون •

٢ ـ الملح الحجرى اليمنى المطحون والمحفوظ •

الفصل الثامن والعشرون :

١ ــ غاز حامض الكربونيك (اللامائى) مضغوط أو مسيل بفعل الضغط
٢ ــ غاز الاكسجين مضغوط أو مسيل بفعل الضغط •
٣ ــ حامض الكبريتيك (سلفوريك)
٤ ــ الغليسيرين •
٥ ــ أدوية مركبة و مجهزات صيدلية •

الفصل التاسع والعشرون :

أفلام ايجابية للسينما مظهره (محمضة)

الفصل الثلاثون :

١ ــ ورنيش ممزوج أو غير ممزوج بمواد ملونة
٢ ــ بويات وألوان محضرة بالزيت •

الفصل الثانى والثلاثون :

الصابون العادى كتلا أو مسحوقا بما فى ذلك صابون الكربوليك •

الفصل الرابع والثلاثون :

الثقاب (كسفريت) بجميع أنواعه

الفصل الخامس والثلاثون :

١ ــ الاسمــــدة
٢ ــ نترات الجير •
٣ ــ فوق فوسفات الجير (سوبر فوسفات)

الفصل السادس والثلاثون :

١ ــ الجلود المدبوغة •
٢ ــ جلود من جميع الانواع مطلية بالبرونز أو مذهبة أو مفضضة أو ملونة أو كانت عليها رسوم أو زخاف بارزة وما شابه ذلك •
٣ ــ جلود مصبوغة أو مجهزة وجلود مدهونة بالورنيش أو الخ •

الفصل السابع والثلاثون :

مصنوعات الجلود المدبوغة بجميع أنواعها .

الفصل الأربعون :

١ ــ خشب قشرة من خشب الجوز .
٢ ــ ألواح الخشب المتعاكس (الكونتر بلاكيه) .
٣ ــ مصنوعات الخشب المطعمة بأية مادة كانت (الموازاييك)
٤ ــ الأثاث من خشب من جميع الانواع باستثناء الخشب غير المقوس .

الفصل الرابع والاربعون :

كرتون عادى (غير المشغول) لفائف أو صفائح (طلحيات) يزيد وزن المتر المربع منه على ثلاثمائة غرام .

الفصل السادس والاربعون :

١ ــ خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشاقته .
٢ ــ خيوط الحرير الصناعى .
٣ ــ غزول ألياف الحرير الصناعى (فيبران) .
٤ ــ مطرزات الحرير الطبيعى .
٥ ــ أصناف العقاده من حرير طبيعى .

٦ ــ جميع المنسوجات الاخرى من الحرير الطبيعى صرفا أو مخلوطة بمواد نسجية أخرى من جميع الانواع .
٧ ــ دانتله من حرير صناعى .
٨ ــ مطرزات من حرير صناعى .
٩ ــ قماش موبيليا من حرير صناعى .
١٠ ــ أصناف العقاده من حرير صناعى .
١١ ــ المنسوجات المصنوعة من ألياف الحرير الصناعى (فيبران) صرفا أو مخلوطة بغزل قطنى أو صوفى .
١٢ ــ المنسوجات المصنوعة من خيــوط الحرير الصناعى صرفا كانت أو

مخلوطة . اذا كانت مطبوعة أو مفننة أو مزخرفة أو مزينة أو جاكار ، مهما كان وزن المتر المربع منها .

١٣ ـ المنسوجات المصنوعة من خيوط الحرير الصناعى (صرفا أو مخلوطة) السادة التى لا يزيد وزن المتر المربع فيها على مائة غرام .

أما اذا زاد وزن المتر المربع عن هذا الحد وثبت أن الخيـوط الحريرية الصناعية المستخدمة فى صناعة هذه المنسوجات من منشأ عربى فانها تتمتع بالتفضيل .

الفصل السابع والاربعون :

١ ـ غزل الصوف بجميع أنواعه

٢ ـ بسط وسجاجيد من صوف من جميع الانواع .

٣ ـ منسوجات من صوف صرف اذا ثبت أنها من خيط صوف عربى .

٤ ـ الصوف الممشط (التوبس) اليمنى .

الفصل الثامن والاربعون :

١ ـ غزل قطن فوق نمرة ٤٠ } غير الملمعـة
٢ ـ غزل قطن تحت نمرة ٤٠ }

٣ ـ دانتلات من جميع الاصناف

٤ ـ مطرزات

٥ ـ شرائط

٦ ـ أصناف العقادة

٧ ـ بسط أرجل (أقـدام)

٨ ـ منسوجات أخرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها لغاية (١١٠) جرام .

٩ ـ منسوجات أخـرى من قطن صرف ومن جميع الانواع يزن المتر المربع منها أكثر من (١١٠) جرام .

١٠ ـ منسوجات من قطن مخلوطةبمواد نسيجية أخرى ومن جميع الانواع .

الفصل الخمسون :

١ — القطن المندوف .

٢ — القطن المطهر (الطبى) .

٣ — حبال عادية (أمراس) أو غليظة وخيوط مصقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربية .

الفصل الحادى والخمسون :

١ — منسوجات أثواب من أصناف شغل السنارة من جميع مواد النسيج .

٢ — جميع الاشياء الاخرى من شغل السنارة بما فى ذلك الملابس الداخلية والجوارب .

الفصل الثانى والخمسون :

١ — ملابس وأجزاء ملابس من جميع مواد النسيج .

٢ — بياضات وأجزاء بياضات من جميع الانواع ومن مختلف مواد النسيج .

٣ — جميع الاصناف الاخرى المخيطة أو الجاهزة من نسيج عربى بما فى ذلك البطاطين (الحرامات) والمناشف (البشاكير) والخيام ... الخ .

الفصل الرابع والخمسون :

الاحذية بجميع أنواعها المصنوعة من الجلد ذى المنشأ العربى .

الفصل الثامن والخمسون :

١ — مصنوعات من رخام عربى أو مرمر عربى من جميع الانواع .

٢ — مصنوعات من أسمنت أو أسمنت مسلح (خرسان) من جميع الانواع .

٣ — مصنوعات من أسمنت ليفى (أترنيت) من جميع الانواع .

الفصل التاسع والخمسون :

١ — طوب نارى (الطابوق) .

٢ — القيشانى والصينى المزخرف .

الفصل الستون :

١ — الزجاج والبلور صفائح وألواحا من جميع الانواع .

٢ ـ الاشياء المصنوعة من الزجـاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لا سيما ما كان منها للاستعمال المنزلى .

٣ ـ زجاجات وقوارير وقنانى من جميع الانواع .

٤ ـ مصنوعات زجاجية لمعـامل الكيمياء والاجهزة العلمية . الخ ... من جميع الانواع .

٥ ـ أصناف من منتجات صناعة الاقـداح وجميع قطع طواقم المـوائد أو التواليت من الانواع العادية باستثناء (الكريستال ونصف الكريستال)

٦ ـ زجاج لمبات (زجاج مصابيح بترول) .

٧ ـ فوارغ اللمبات الكهربائية .

(بشرط ان تكون صناعة عربية)

الفصل الحادى والستون :

مصنوعات العقيق اليمنى .

الفصل الثانى والستون :

أفران الطبخ والمـدافىء العاملة بالمازوت والمصنوعة من حديد الصلب ومن صفائح الحديد أو الفولاذ .

الفصل الثانى والثمانون :

الصناعات الصدفية .

الفصل الثالث والثمانون :

فرش للملابس والاحذية ولأعمال الدهان من جميع الانواع .

الفصل الخامس والثمانون :

١ ـ الخيوط المعدنية المسحوبة أو المفتولة للتطريز لتجهيز الملابس .

٢ ـ الخيوط المعدنية المضمومة الى مواد نسيجية .

بيـــانات

عن توقيع الاتفاقية وايداع وثائق التصـديق عليها

---

١ ــ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ /٩ /١٩٥٣ من دور انعقاده غير العادى التاسع عشر .

٢ ــ تم التوقيع عليها من قبل مندوبى :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	٧ /٩ /١٩٥٣
الجمهورية السورية	»	٧ /٩ /١٩٥٣
المملكة العراقية	»	٧ /٩ /١٩٥٣
الجمهورية اللبنانية	»	٧ /٩ /١٩٥٣
جمهورية مصر	»	٧ /٩ /١٩٥٣
المملكة العربية السعودية	»	١٣/ ٩ /١٩٥٣
المملكة المتوكلية اليمنية	»	٨ /١٢/ ١٩٥٣

٣ ــ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

الجمهورية اللبنانية	بتاريخ	١٧/ ٩ /١٩٥٣
المملكة الاردنية الهاشمية	»	٢٧/ ١٠/ ١٩٥٣
جمهورية مصر	»	١٢/ ١١/ ١٩٥٣
المملكة العربية السعودية	»	٢٣/ ٢ /١٩٥٤
الجمهورية السورية	»	٢٣/ ٦ /١٩٥٤
المملكة العراقية	»	٢٥/ ١٢/ ١٩٥٤

❋ ❋

❋

اتفـــاقية

بتعديل اتفاقية تسهيل التبـادل التجـارى
وتنظيم تجارة الترانزيت

اتفـــاقية

بتعديل اتفاقية تسهيل التبادل التجارى
وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية

ان حكومـــات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهـورية الســـورية
المملـــكة العـــراقية
المملكة العربية السعودية
الجمهـورية اللبنـــانية
جمهـــورية مصـــر
المملكة المتوكلية اليمنيـــة

بالاشارة الى اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجـارة الترانزيت التى وافق عليها مجلس الجامعة العـربية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ والى المـادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

وبناء على ما قرره المجلس الاقتصادى فى جلسته المنعقدة بتاريخ التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ الموافق الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

قد اتفقت على ما يلى :

المادة الاولى :

تضاف الى الجدول (أ) من الاتفاقية المنتجات الحيوانية والثروات الطبيعية المبينة فى الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .

المادة الثانية :

(أ) تضاف الى الجدول (ب) من الاتفاقية المنتجات الصنـاعية المبينة بالملحق رقم (٢)

(ب) تحذف من الجدول (ب) من الاتفاقية المنتجات الصناعية المبينة فى الملحق رقم (٣) •

المادة الثالثة :

تعدل الفقرة (ب) من المـادة الاولى من الاتفاقية بحيث تصبح كما يلى :

ب ـ تبادل الانتاج الصناعى :

تعامل المنتجات الصناعية العربية والتى يكون منشؤها أحد بلدان الاطراف المتعاقدين معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسـوم الاستيراد الجمركية فتخضع الى تعريفة مخفضة بنسبة :

أولا ـ ٢٥ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد للمواد المدرجة فى الجدول رقم (ب) الملحق بهذه الاتفاقية •

ثانيا ـ ٥٠ ٪ من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد للمواد المدرجة فى الجدول (جـ) الملحق رقم (٤) من هذه الاتفاقية

المادة الرابعة :

تعدل الفقرة (د) من المادة الاولى من الاتفاقية • بحيث تصبح على النحو التالى :

تتعامل البلاد العـربية فيما بينها من حيث اجازات الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية على أن تمنح المنتجات الزراعية القـابلة للتلف والمبينة فى الفصلين السابع والثامن من الجدول رقم (أ) الملحق بالاتفاقية أجازات الاستيراد بسرعة ويسر •

المادة الخامسة :

تضاف الفقرة التاليةالىالمادة الاولى من الاتفاقية :

و ـ (شهادة المنشأ) :

يجب أن تصحب كل بضاعة تتمتع بالاعفاء أو بالتفضيل الجمركى بشهادة منشأ صادرة من جهة حكومية مختصة •

وفيما يتعلق بالمنتجات الصناعية المدرجة فى أحد الجدولين (ب) أو (ج) تكون شهادة المنشأ طبق النموذج الآتى :

« أشهد ان هذه السلع المدونة هنا هى من منشأ •••••• وان نسبة المادة الاولية العربية واليد العاملة المحلية تبلغ ٥٠ ٪ على الاقل من نفقة الانتاج الكلية » •

المادة السادسة :

يعدل نص المادة الرابعة من الاتفاقية بحيث يصبح كما يلى :

الترانزيت :

أ ـ يعتبر نقلا بالترانزيت عبر الاراضى التابعة لبلد أحد الاطراف المتعاقدة نقل البضائع والأمتعة الشخصية أيا كان منشؤها سواء أنقلت من واسطة نقل الى أخرى أم لم تنقل أو أودعت المستودعات أم لم تودع أو طرأ تبديل على شحنها أم لم يطرأ مما يؤلف نقلا كاملا يبدأ وينتهى خارج حدود البلد الذى جرى عبره الترانزيت • ويعتبر كذلك نقلا بالترانزيت نقل السيارات الجديدة على عجلاتها ونقل المواشى والحيوانات الحية على اقدامها أو محملة عن طريق بلد أحد الاطراف المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر وذلك وفقا للانظمة المرعية والقواعد الجمركية •

ب ـ يسمح بنقل البضائع المارة بالترانزيت عبر أراضى أى من الاطراف المتعاقدين بالسيارات والناقلات والقطارات أو أى واسطة نقل أخرى بدون قيد أو تمييز لنوعها أو جنسيتها وبدون اعاقة من أى نوع كان ويسمح لوسائط النقل المسجلة لدى أى من الدول المتعاقدة أن تجتاز أراضى أى من الاطراف المتعاقدين لنقل بضائع الترانزيت التى تخص أية دولة من الدول المتعاقدة بدون اعاقة أو تمييز •

ج ـ يعفى كل من الاطراف المتعاقدين البضائع والامتعة الشخصية الخاصة برعايا أى طرف متعاقد والتى تمر عبر أراضيه ووسائط نقلها من الرسوم الجمركية ورسوم الترانزيت ومن كل رسم آخر عدا ما هو عادل ومعقول من نفقات بدل الخدمات الناتجة عن الترانزيت ولا تزيد هذه النفقات فى أى حال من

الاحوال عما تخضع له البضائع المستوردة لبلد هذا الفريق ولا تعرض هذه البضائع أو الامتعة الشخصية أو وسائط النقل لأى قيود معيقة .

د ـ تمنح وسائط نقل البضائع العائدة لاحد الاطراف المتعاقدين التسهيلات الكافية لدخول وعبور أراضى أى من الاطراف المتعاقدين ويمنح سواقوها التسهيلات المعقولة للمرور والاقامة بشرط أن لا تتعاطى تلك السيارات النقل الداخلى من أى مركز فى بلد الى مركز آخر فى نفس ذلك البلد ولا تنطبق التسهيلات الخاصة بسواقى السيارات على الاشخاص الذين يمنع دخولهم لأرض أى من الاطراف المتعاقدين لاسباب تتعلق بالامن أو الصحة .

هـ ـ ترفق البضائع والامتعة الشخصية المرسلة بالترانزيت من قبل أحد الاطراف المتعاقدين الى بلد الطرف الآخر بمانيفست ينظمه صاحب وسيلة النقل أو وكيله المعتمد يؤشر عليه من قبل السلطات الجمركية فى بلد المصدر حسب الاصول ويعتمد عليه فى بلد المقصد لدى مرور البضاعة والامتعة عبر حدود بلد الطرف الآخر بعد ان تتحقق السلطات الجمركية فى هذا البلد الاخير من سلامة الرصاص الجمركى المضروب على البضاعة ووسيلة النقل وذلك وفقا للانظمة المرعية .

و ـ تنفيذا لاحكام الفقرات السابقة من هذه المادة يتفق الاطراف المتعاقدون فيما بينهم قبل نفاذ هذه الاتفاقية على تفاصيل تنفيذ احكام المادة المذكورة وتحديد نسب النقل المخصصة للسيارات التابعة لأى من الاطراف المتعاقدين وتعيين نفقات خدمات الترانزيت وغيرها .

المادة السابعة :

يصادق على هذا التعديل من الدول المتعاقدة طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن . وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الثامنة :

تعتبر هذه الاتفاقية جزءا متمما لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت الموقعة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتسرى عليها احكام المواد السابعة والثامنة والتاسعة من الاتفاقية المذكورة .

– وقد وقع هذا التعديل المندوبون المفوضون المبينة اسماؤهم بعد نيابة عن حكوماتهم .

– حرر هذا التعديل باللغة العربية بمدينة القاهرة فى يوم الاربعاء التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ الموافق الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٤ من أصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للاصل لكل دولة من الدول الموقعة عليه أو المنضمة اليه .

عن المملكة الأردنية الهاشمية	امضاء	(هاشم الجيوسى)
عن الجمهورية السورية	«	(فاخر الكيالى)
عن المملكة العراقية	«	(نديم الباجه جى)
عن المملكة العربية السعودية	«	(عبد الرحمن البسام)
عن الجمهورية اللبنانية	«	(رشيد كرامى)
عن جمهورية مصر	«	(عبد المنعم القيسونى)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	«	(محمد الحجرى)

(ملحق رقم ١)

المنتجات الحيوانية والثروات الطبيعية

المضافة على

الجدول (أ)

— يضاف الجميد الى الفقرة الاولى من الفصل الرابع فتصبح الفقرة الاولى على الوجه الآتى :

١ ـ الحليب الطازج واللبن الرائب الجميد (١)

— يضاف الاسفلت الطبيعى المعد لتعبيد الطرق الى الفصل الرابع عشر فتصبح الفقرة (١١) من الفصل المذكور على الوجه التالى :

(١١) المواد المعدنية غير المذكورة ولا الداخلة فى مكان آخر .

أ ـ الطلق المعد للصناعة .

ب ـ غيره من أنواع الطلق .

جـ ـ الميكا الخام والكوارتس ورمل الزجاج .

د ـ كبريت الزرنيخ الاصفر (سم الفار) .

هـ ـ الاسفلت الطبيعى المعد لتعبيد الطرق .

و ـ غـــيرها .

— تضاف مادة « فحم الحطب حتى ما كان مسحوقا أو بشكل قوالب »

---

(١) الجميد هولبن مجفف تجفيفا طبيعيا

(ملحق رقم ٢)

المنتجات الصناعية

المضافة على الجدول (ب)

---

١ ــ تضاف النخالة بأنواعها الى الفصل الحادى عشر تحت الفقرة «٤» على الوجه التـــالى :

الفصل الحادى عشر :

١) دقيق الغــلال
٢) نشا البطاطس
٣) نشا الحبوب
٤) النخالة بأنواعها

٢ ــ يضاف زيت البطم الى الفصل الخامس عشر تحت الفقــرة «٣» بدلا من زيت الزيتون الذى نقل الى الجــدول (جـ) فيصبح الفصـــل الخامس عشر على الوجه التالى :

١) زيت بذرة القطن)
٢) زيت السمسم والطحينة) كل هذه الزيوت سائلة
٣) زيت البطـم (١)) كانت أو مهـدرجة
٤) زيت بذر الكتان)

٣ ــ ينشأ الفصل الثامن عشر وتدرج تحته « الشكولاته » على الوجه التالى :

الفصل الثامن عشر :

الشكولاته شرط ان يكون الســكر الداخل فى صنعهــا مستخرجا من خامات زراعية عربية .

---

(١) Pistacia Terebenthis

٤ ـ ينشأ الفصل الحادى والثلاثون وتدرج تحته « الزيوت العطرية » على الوجه التالى :

الفصل الحادى والثلاثون :

الزيوت العطرية الطبيعية المفردة (غير الممزوجة) على ان تكون من نباتات عربية المنشأ .

٥ ـ يوضع تذييل الى الفصل الثانى والثلاثين نصه كالآتى :

« ينظر الجدول (ج) فيما يختص بالصابون العادى المصنوع من زيت زيتون صرف » .

٦ ـ تعدل الفقرة الرابعة من الفصل الاربعين بحذف عبارة « باستثناء الخشب غير المقوس » وبذلك يصبح نص الفقرة كالآتى : « الاثاث من خشب من جميع الانواع » .

٧ ـ ينشأ الفصل الثانى والاربعون ويدرج تحته « الاثاث المصنوع من القش أو الخيزران » على الوجه التالى :

الفصل الثانى والاربعون :

الاثاث المصنوع من القش أو الخيزران .

٨ ـ يضاف الى الفصل الرابع والاربعين « ورق التغليف وورق الطباعة » على الوجه التالى :

الفصل الرابع والاربعون :

١) كرتون عادى (غير المشغول) لفائف أو صفائح (طلحيات) يزيد وزن المتر المربع منه على ٣٠٠ غرام .
٢) ورق التغليف وورق الطباعة .

٩ ـ ينشأ الفصل التاسع والاربعون ويدرج تحته « النسج المصنوعة من الجوت » على الوجه التالى :

الفصل التاسع والاربعون :

النسج المصنوعة من ألياف الجوت محلية كانت هذه الالياف أو مستوردة.

١٠ ـ تضاف « الادوات الصحية والمواسير والوصلات من الفخار العادى »
و « الاسنان الصناعية » الى الفصل التاسع والخمسين على الوجه التالى :

الفصل التاسع والخمسون :

١) طوب نارى (الطابوق)
٢) القيشانى والصينى المزخرف
٣) الادوات الصحية والمواسير والوصلات من الفخار العادى
٤) الاسنان الصناعية

١١ ـ ينشأ الفصل الثالث والستون وتدرج تحته « الاسرة والطاولات والمقاعد وأثاثات أخرى من الحديد أو الصلب » على الوجه التالى :

الفصل الثالث والستون :

« الاسرة والطاولات والمقاعد وأثاثات أخرى من الحديد أو الصلب »

١٢ ـ ينشأ الفصل الحادى والسبعون وتدرج تحته « أحرف الطباعة » على الوجه التالى :

الفصل الحادى والسبعون :

أحرف الطبَاعة .

١٣ ـ ينشأ الفصل الثانى والسبعون ويدرج تحته « المصاعد الكهربائية » و « المضخات الزراعية » على الوجه التالى :

الفصل الثانى والسبعون :

١) المصاعد الكهربائية باستثناء محركاتها .
٢) المضخات الزراعية باستثناء محركاتها .

١٤ ـ ينشأ الفصل الثالث والسبعون وتدرج تحته «اللمبات الكهربائية» و «بطاريات السيارات » على الوجه التالى :

الفصل الثالث والسبعون :

١) اللمبات الكهربائية شرط ان تكون فوارغها الزجاجية من منشأ عربى •

٢) بطاريات السيارات (جماعات) شرط ان تكون أجزاؤها محلية الصنع •

١٥ ــ ينشأ الفصل الثمانون وتدرج تحته « الاسلحة الحربية » على الوجه التالى :

الفصل الثمانون :

الاسلحة الحربية •

١٦ ــ ينشأ الفصل الحادى والثمانون وتدرج تحته « الذخائر الحربية » على الوجه التالى :

الفصل الحادى والثمانون :

الذخائر الحربية •

(ملحق رقم ٢)

المواد الصناعيــة

المحذوفة من الجدول (ب) والتى أدرجت فى الجدول (ج)

— يحذف الفصل الرابع من جدول (ب)

— « « الثامن « « «

— « « التاسع « « «

— تحذف الفقرة «٣» من الفصل الخامس عشر من جدول (ب) زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت) .

— تحذف الفقرتان (١و٢) من الفصـــل الثالث والعشرين « ثفل الشوندر والكسب » .

— تحذف الفقرة « أ » من الفصل السادس والاربعين من جدول (ب) «خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشاقته » .

— تحذف الفقرة «٣» من الفصل الخمسين من جدول (ب) « الحبال العادية (امراس) الخ ....

— يحذف الفصل الستون من جدول (ب) .

— يحذف الفصل الثانى والثمانون من جدول (ب) .

(ملحق رقم ٤)

الجـــدول (ج)

المواد الصناعية التى تستفيد من تخفيض فى الرسوم الجمركية قدره ٥٠ ٪ من التعريفة العادية :

١ ــ الفصل الرابع :

١) زبده طازجة أو مملحة حتى ما كان منها مصهورا (السمن أو المسلى) •
٢) جبن قشقوال •
٣) جبن أبيض بجميع أنواعه •

٢ ــ الفصل الثامن :

١) القمـــر الدين
٢) الملبن (١)

٣ ــ الفصل التاسع :

البن المحمص والمطحون والمحفوظ المعلب فى اليمن •

٤ ــ الفصل الخامس عشر :

زيت الزيتون بما فى ذلك زيت السلفور (الجفت) سواء كان سائلا أو مهدرجا

٥ ــ الفصل الثالث والعشرون :

١) تفل الشوندر (البنجـــر)
٢) الكسب من حبوب وأثمار زيتية وغيرها
٣) الاعلاف الصناعية

---

(١) لفائف عصير العنب تماثل قمر الدين المشمش •

٦ ـ الفصل الثانى والثلاثون :

الصابون العادى المصنوع من زيت زيتون صرف ولو كان مضافا اليه زيت غار .

٧ ـ الفصل الثالث والثلاثون :

الغراء الحيوانى .

٨ ـ الفصل الاربعون :

مصنوعات وتماثيل من خشب الزيتون .

٩ ـ الفصل السادس والاربعون :

خيوط الحرير الطبيعى وغزول مشاقته .

١٠ ـ الفصل الخمسون :

حبال عادية (امراس) أو غليظة وخيوط مصقولة ودوبارة من مواد نسيجية عربية .

١١ ـ الفصل الستون :

١) الزجاج والبلور صفائح وألواحا من جميع الانواع .
٢) الاشياء المصنوعة من الزجاج والبلور المنفوخ أو المكبوس لا سيما ما كان منها للاستعمال المنزلى .
٣) زجاجات وقوارير وقنانى من جميع الانواع .
٤) مصنوعات زجاجية لمعامل الكيمياء والاجهزة العلمية .. الخ ...
٥) أصناف من منتجات صناعة الاقداح وجميع قطع طواقم الموائد أو التواليت من الانواع العادية باستثناء (الكريستال ونصف الكريستال) .
٦) زجاجات لمبات (زجاج مصابيح كيروسين)
٧) فوارغ اللمبات الكهربائية (شرط ان تكون صناعة عربية) .

١٢ ـ الفصل الثانى والثمانون :

المصنوعات الصدفية .

اتفاقيـــــة

بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

وانتقال رؤوس الأموال

اتفــاقية

بشأن تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهـورية السـورية
المملـكة العـراقية
المملكة العربية السـعودية
الجمهـورية اللبنـانية
المملكة الليبية المتحـدة
جمهـورية مصـر
المملكة المتوكيلة اليمنية

رغبة منها فى تنظيم تسديد مدفوعات المعاملات الجارية ووضع قواعد لانتقال رؤوس الاموال فيما بينها .

قد اتفقت على ما يلى : ـ

المادة الأولى ـ تسديد مدفوعات المعاملات الجارية :

١ ـ تعمل كل من حكومات الدول المتعاقدة ـ فى حدود امكانياتها ووفقا لأنظمة تحويل العمـلات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقـة فى أراضيها ـ على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية المعددة فى القائمة المرفقة رقم (١) الى بقيـة البلدان المتعـاقدة كما تمنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملة مفضلة .

٢ ـ اذا كان نظام تحويل العملات الخارجية المطبق لدى الدول المتعاقدة أو بعضها يفرض قيودا على تحويل مدفوعات المعـاملات الجارية الى بقيـة البلدان

المتعاقدة وكان وضع ميزان المدفوعات لدى تلك الدول المتعاقدة لا يساعدها على تحويل مدفوعات المعاملات الجارية بالعملات الاجنبية التى تقبلها الدولة المتعاقدة الاخرى صاحبة العلاقة . تتعهد تلك الدولة فى هذه الحالة بأن تمنح المقيمين فى بقية الدول المتعاقدة التسهيلات التالية على الأقل :

أ) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد جميع مدفوعات المعاملات الجارية المبينة فى القائمة رقم (١) والمستحق دفعها فى أراضى الدولة المدينة . ولتسديد قيمة جميع مستوردات البلد الذى يقيم فيه صاحب الحساب من أراضى الدولة المدينة مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

ب) الحق فى أن يحولوا الجزء أو الكل من حسابهم الدائن الى المقيمين فى أى بلد من بلاد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر .

جـ) الحق فى أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أية بضاعة يبتاعونها فى أراضى البلد المدين بقصد تصديرها الى أى بلد من بلاد أحد الاطراف المتعاقدين أو بلد آخر مما يسمح البلد المدين بتصديره الى جميع البلاد .

د) اذا كان النظام المطبق فى البلد المدين يفرض تسديد جزء من قيمة أنواع معينة من البضائع بعملة أجنبية معينة فيحق لصاحب الحساب الدائن فى الحالتين المنصوص عليهما فى الفقرتين (أ) و (ج) السابقتين أن يسدد فقط بالعملة الاجنبية جزءا من القيمة فى حدود أفضل نسبة مقررة فى البلد المدين فى الحالات المماثلة ويسدد الجزء الباقى فى حساب البلد الدائن .

المادة الثانية ــ انتقال رؤوس الأموال :

١ ــ تجيز الحكومات العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية انتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها من الاشتراك فى مشاريع الاعمار التى يتفق عليها بين الاطراف أصحاب العلاقة فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الاموال التى انتقلت اليها من التسرب خارج البلاد العربية المنضمة الى هذه الاتفاقية . وتضمن حكومات الدول المنقولة اليها رؤوس الاموال استعمالها فى الغايات المشار اليها .

٢ ــ لا تخضع رؤوس الاموال المنقولة من بلد عربى الى بلد عربى آخر وفق أحكام

المادة الثانية من هذه الاتفاقية لأية رسوم أو ضرائب استثنائية تفرض للحيلولة دون ذلك الانتقال .

٣ ـ تجيز حكومة كل بلد من البلاد العربية لرؤوس الاموال العربية التى ترد اليها بعد توقيع الاتفاقية بالعودة الى موطنها الاصلى .

المادة الثالثة :

لا تسرى أحكام هذه الاتفاقية على اتفاقية ثنائية نافذة بين أى بلدين متعاقدين أو على أى تعامل جار خاص بتبادل التجارة والخدمات من النوع المبين فى مواد هذه الاتفاقية والجدول المرفق بها ويبقى مفعول التعامل الجارى بدون تحويل عملة بين أى بلد وغيره من البلدان المتعاقدة سابقا فى كل الحالات التى تعتبر أفضل لصالح المدين مما نصت عليه أحكام هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة ـ التصديق على الاتفاقية :

يصدق على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الخامسة :

يجوز لدول الجامعة العربية غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم اليها باعلان يرسل منها الى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذى يبلغ انضمامها الى الدول الاخرى المرتبطة بها .

المادة السادسة :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى فى شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة السابعة :

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تنسحب منها بعد انقضاء خمس سنوات

على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ . وذلك باعلان ترسله الى الامين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعا بعد مضى عام من تاريخ ارسال الاعلان به .

وتأييدا لما تقدم قد وقع المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد هذه الاتفاقية نيابة عن حكوماتهم وبأسمائها .

حررت هذه الاتفاقية باللغة العربية بالقاهرة فى ١٨ ذو الحجة سنة ١٣٧٢ الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ من أصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية أو المنضمة اليها .

عن المملكة الأردنية الهاشمية	امضاء	(فوزى الملقى)
عن الجمهورية السورية	امضاء	(خليل مردم بك)
عن المملكة العراقية	امضاء	(توفيق السويدى)
عن المملكة العربية السعودية	امضاء	(يوسف ياسين)
عن الجمهورية اللبنانية	امضاء	(الفريد نقاش)
عن جمهورية مصر	امضاء	(محمود فوزى)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	امضاء	(السيد على المؤيد)

القائمة رقم (١)

بمدفوعات المعاملات الجارية

---

١ ــ قيمة البضاعة المصدرة من بلد متعاقد الى بلد متعاقد آخر ونفقات شحنها والتأمين عليها .

٢ ــ الأرباح التجارية وريع رؤوس الاموال الثابتة والمنقولة العائدة لبلد متعاقد والموظفة فى بقية البلدان المتعاقدة .

٣ ــ نفقات البعثات السياسية والقنصلية ونفقات الوفود الرسمية .

٤ ــ نفقات السفر والانتقال للاصطياف والسياحة عامة والحج والاستشفاء والاعمال التجارية .

٥ ــ نفقات اقامة الطلاب ودراستهم ورواتب وأجور الموظفين والخبراء وذوى المهن الحرة ومعاشات المتقاعدين .

٦ ــ التسديدات العائدة لادارات البريد والبرق والهاتف ومؤسسات النقل .

٧ ــ أقساط وتعويضات التأمين واعادة التأمين .

٨ ــ المبالغ المستحقة لقاء براءات الاختراع وحقوق التأليف .

٩ ــ المبالغ المستحقة عن عرض الافلام وعن البيع والاشتراك فى الصحف والمجلات والنشرات الدورية الصادرة فى أحد البلدان المتعاقدة .

بيـــانات
حول توقيع الاتفاقية وايداع وثائق التصديق عليهـــا

---

١ ــ وافق مجلس جامعة الدول العربية عليها فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٧ / ٩ / ١٩٥٣ من دور انعقاده غير العادى التاسع عشر .

٢ ــ تم التوقيع عليها من قبل مندوبى :

المملكة الاردنية الهاشمية	بتاريخ	٧ / ٩ / ١٩٥٣
الجمهورية السورية		
المملكة العراقية		
الجمهورية اللبنانية		
جمهورية مصر		
المملكة العربية السعودية	«	١٣ / ٩ / ١٩٥٣
المملكة المتوكلية اليمنية	«	٨ / ١٢ / ١٩٥٣

٣ ـ تم ايداع وثائق التصديق عليها لدى الامانة العامة من قبل :

الجمهورية اللبنانية	بتاريخ	١٧ / ٩ / ١٩٥٣
المملكة الاردنية الهاشمية	«	٢٧ / ١٠ / ١٩٥٣
جمهورية مصر	«	١٢ / ١١ / ١٩٥٣
المملكة العربية السعودية	«	٢٣ / ٢ / ١٩٥٤
الجمهورية السورية	«	٢٣ / ٦ / ١٩٥٤
المملكة العراقية	«	٢٥ / ١٢ / ١٩٥٤

❋ ❋
❋

اتفـــاقية

بتعديل اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

وانتقال رؤوس الأموال

اتفاقيـــــة

بتعديل اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية

وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية

ان حكومات :

المملكة الاردنية الهاشمية
الجمهـورية السـورية
المملـكة العـــراقية
المملكة العربية السـعودية
الجمهـورية اللبنــانية
جمهـــورية مصـــر
المملكة المتوكليـة اليمنيـة

بالاشارة الى اتفاقية تسديد مدفوعات المعـاملات الجارية وانتقـال رؤوس الاموال التى وافق عليها مجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩٥٣/٩/٧ والى المـادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

وبناء على ما قرره المجلس الاقتصادى العربى فى جلسته المنعقدة بتاريخ التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ الموافق الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

قد اتفقت على ما يلى :

المادة الاولى :

تحذف عبارة (أو بلد آخر) الواردة فى نهاية الفقرة «ب» من المادة الاولى .

المادة الثانية :

توضع عبارة (التنمية الاقتصادية) ضمن قوسين بعد كلمة الاعمار الواردة فى الفقرة الاولى من المادة الثانية .

المادة الثالثة :

يصادق على هذا التعديل من الدول المتعاقدة طبقا لنظمها الدستورية فى أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية التى تعد محضرا بايداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الاخرى .

المادة الرابعة :

تعتبر هذه الاتفاقية جزءا متمما لاتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال الموقعة بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٣ وتسرى عليها أحكام المواد الخامسة والسادسة والسابعة من الاتفاقية المذكورة .

— وقد وقع هذا التعديل المندوبون المفوضون المبينة أسماؤهم بعد نيابة عن حكوماتهم .

— حرر هذا التعديل باللغة العربية بمدينة القاهرة فى يوم الاربعاء التاسع عشر من ربيع الثانى سنة ١٣٧٤ الموافق الخامس عشر من ديسمبر سنة ١٩٥٤ من أصل واحد يحفظ فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وتسلم صورة مطابقة للأصل لكل دولة من الدول الموقعة عليه أو المنضمة اليه .

عن المملكة الأردنية الهاشمية	امضاء	(هاشم الجيوسى)
عن الجمهورية السورية	«	(فاخر الكيالى)
عن المملكة العراقية	«	(نديم الباجه جى)
عن المملكة العربية السعودية	«	(عبد الرحمن البسام)
عن الجمهورية اللبنانية	«	(رشيد كرامى)
عن جمهورية مصر	«	(عبد المنعم القيسونى)
عن المملكة المتوكلية اليمنية	«	(محمد الحجرى)

of Arab States. A true copy of the original shall be duly delivered to each contracting State.

For the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi
The Syrian Republic:
The Kingdom of Iraq: (signed) Naguib Al Rawi
The Kingdom of Saudi Arabia:
The Lebanese Republic:
The United Kingdom of Libya:
The Republic of Egypt: (signed with the reservation registered in the Protocol) Mahmoud Fawzi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen:

from the date of the coming into force of this Agreement and where the two years elapse without such option taking place, he shall be deemed to have opted for the nationality most recently acquired, provided that where there is more than one nationality acquired at one and the same time, he shall be deemed to have opted for the nationality of the country in which he ordinary resided; whereupon all other nationalities shall abate.

Article 9

Any decision taken by the government of any Arab League State conferring its own nationality on a national of another Arab State or withdrawing its own nationality from him must be notified to the government concerned within six months.

Article 10

This Agreement shall be ratified by the signatory States in accordance with their respective constitutional processes at the earliest possible date. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League of Arab States, which shall draw up a protocol of the deposit of the instruments of ratification by each State and notify it to the other contracting States.

Article 11

This Agreement shall come into force two months from the date of the deposit by three States of their instruments of ratification and shall apply with regard to each of the other States two months from the date of the deposit of their respective instruments of ratification or accession thereto.

Article 12

States of the Arab League, non signatories of this Agreement, may accede thereto by notice to be sent to the Secretary General of the League of Arab States, who shall notify such accession to the signatory States.

Article 13

Any State bound to this Agreement may, by notice to be sent to the Secretary General of the League of Arab States, withdraw therefrom. Such withdrawal shall take effect six months from the date of the transmission of the notice.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries, whose names follow, have signed this Agreement on behalf of their Governments and in their names.

This Agreement was drawn up on Monday Shaaban 2nd, 1372, (April 5th, 1954), in one copy to be kept in the Secretariat General of the League

Where the husband is stateless, the original nationality of an Arab woman is not affected by her marriage.

Article 3

On the marriage coming to an end, an Arab woman shall have the right to return to her country of origin to take up residence there and shall also have the right, when taking up residence, to recover, if she so applies, her former nationality, losing thereupon the nationality she had acquired by marriage, provided that, in this regard, the requirement of residence in her country of origin may, with the consent of the government of such country, be dispensed with.

Article 4

Minors shall follow the nationality acquired by their father, provided however that those born before such new nationality is acquired may revert to their father's original nationality, within one year after the completion of eighteen Gregorian years.

Article 5

A foundling acquires the nationality of the country in which he is born, and until the contrary is proved, shall be deemed to have been born in the country where he was found.

A person born of an Arab mother in an Arab country, whose paternity is not proved in law, shall take his mother's nationality. Where it is proved in law that he is of an Arab father and has not yet completed eighteen Gregorian years, he shall take his father's nationality, whereupon his former nationality shall abate.

Article 6

A national of one member State of the Arab League shall not, except with the approval of his Government, acquire, by naturalisation, the nationality of another member State of the League and on his so acquiring the new nationality, his former nationality shall abate.

Article 7

An Arab born in any of the Arab League countries other than his own, may, subject to the consent of the Governments of the two concerned countries, and during the first year from the date on which he completes eighteen Gregorian years, opt for the nationality of the country in which he was born and when he so opts, his former nationality shall abate.

Article 8

A person having the nationality of more than one of the member States of the Arab League may opt for one or the other within two years

NATIONALITY AGREEMENT (1)

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,,
The United Kingdom of Libya,
The Republic of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Desiring to collaborate closely in matters of nationality, in realization of the provisions of Article 2 of the Arab League Charter, have agreed on the following provisions sanctioned by the Council of the League of Arab States in its meeting held on the 5th April, 1954, during its 21st ordinary session, the Council called upon member States to adhere thereto:

Article 1

Any person who possesses the nationality of any Arab member State, shall, in accordance with the provisions of this Agreement, be deemed an Arab.

Article 2

An Arab woman acquires, by marriage, the nationality of her Arab husband and thereby her previous nationality ceases, unless she applies for the retention of her original nationalité, in the marriage contract, or in a later notice made within six months from the date of her marriage contract.

In the event of withdrawal of her new nationality by the government of her husband's country in accordance with prevailing laws, the wife shall regain her previous nationality.

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on April 5th, 1954, during its twenty-first ordinary Session.

B. Signed by:

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 8. 6.1954
The Republic of Egypt	on the 9.11.1954
The Kingdom of Iraq	on the 12. 5.1955

C. The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by:

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 28. 7.1954
The Republic of Egypt	on the 3. 2.1955

D. Reservations:

The Republic of Egypt: "A minor shall opt for nationality in conformity with articles 4 and 7, when he reaches the age of twenty-one, reckoned in Gregorian years, instead of eighten".

tween themselves outstanding balances of various postal services and this, when the accounts are identical.

2. If the debiting Department fails to settle its debiting account within a period exceeding three months, then the crediting department shall notify the Permanent Office thereof so that it may mediate for settlement. Interest due to delay, at the rate of 5%, shall be reckoned after the lapse of three other months.

SECTION III

Final provisions

Article 115

Application of the executive procedure of the Universal Postal Convention

The executive procedure of the Universal Postal Convention shall be applied to what is not provided for by the said procedure with regard to the exchange of correspondence between Contracting countries.

Article 116

Period of validity of the executive procedure

This procedure shall be effective as from the date of the implementation of the Convention and shall remain effective during its validity.

Amman, Zu-el-Qedda, 6th, 1373 (July 7th, 1954).

For the Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Abdel Meguid Mortada.
For the Syrian Republic: (signed) Fuad El Halabi and Abdel Kader El Bindari.
The Kingdom of Seoudi Arabia: (signed) Ibrahim Zareh.
The Lebanese Republic: (signed) Abdel Hamid Al Bohsali.
The United Kingdom of Lybia: (signed) Anton Hobeika Ali Al Magbabi.
The Republic of Egypt: (signed) Anwar Bakir.
The Motawakilite Kingdom of Yemen:

Article 110

Despatch of articles subject to custom examination

1. Custom declaration C2 may be used in despatching articles, subject to custom examination, beside the green label or the term which replaces it, in accordance with custom regulations.

2. With regard to objects of open correspondence or the contents of which are apparent with the exception of small packets, the use of either model mentioned in the preceding article, is not compulsory.

Article 111

Exchange of mails.

1. Contracting countries may exchange closed mails and open correspondence by means of one or more of the countries of the Union, and this in conformity with the stipulations laid down by the Universal Postal Convention.

2. Number of mails should be inscribed on the labels of bags containing postal matter. If one single mail consists of several bags, it shall be essential to mention the number of the mail and the number of bags which form the mail on the label of notification of the mail.

Article 112

Empty bags

Empty bags, used in the despatch of mails, should be returned by Contracting Departments by means of the office of exchange thereto sent, to the original despatching office, in virtue of the article in force in the executory procedure of the Universal Postal Convention. However, Departments may agree to us the bags in despatching their mails instead of returning them empty.

Article 113

Statistics of transit rates

Mails exchanged between countries of the Union should not be included within the operations of the general international statistics. Departments shall conform to the provisions of the Universal Postal Congress and its executive procedure when mails are despatched to departments, non adherent to the Arab Postal Union.

Article 114

Settlement of accounts.

1. Without infringing on the measures laid down by the executive procedure of the Universal Postal Convention Departments may settle be-

8. The term of validity of the coupons is undetermined and the Departments may not sell the coupons, but are compelled to exchange them.

ARAB POSTAL UNION

Coupon—Letter

Valid for exchange in the countries of the Arab Postal Union.

This coupon shall be exchanged for postal stamps or stamps corresponding to the value of pre-payment of an ordinary letter of the first weight.

Jordan
15
Fels

Stamp bearing date of
the issuing office

Stamp bearing date of
the exchanging office

N.B. — The length of the coupon is 12 centimetres and its width is 8 centimetres.

5. These packets should be set within strong covers to protect the contents during transport and facilitate their examination.

6. The person within rights shall not claim the payment of a compensation unless in the case of total loss of the registered small packets. To him shall then be paid the legal compensation.

7. These small packets are subject to custom transactions, in accordance with the internal legislation of each country.

8. Every small packet should bear the green label.

9. The regulations observed with regard to samples shall be applied to small packets in what concerns the package and packing. There should appear on the cover of the packet the name and address of the sender and the term "small packets" should be mentioned.

Article 109

Letter coupons

1. The letters coupons of the Arab Postal Union shall be in conformity with the model shown hereafter. The Permanent Office shall undertake the printing thereof on paper bearing the inscription "The Arab Postal Union" in large italics and shall furnish the Departments of the Union with the amount of its costs.

2. The value of letter coupons shall be included in th eaccounts between the Departments at the rate of 15 centimes in gold for each letter coupon.

3. The coupons exchanged annually shall be sent during the first quarter following the year of utilization to the issuing departments, with the mention of their total and their value on a form conforming to the universal one.

4. As soon as agreement is reached between two Departments on the number of coupons exchanged in their mutual relations, each shall draw up a list conforming to the universal form in which there shall be mentioned the debiting or crediting balance and shall be sent to the Permanent Office o the Arab Postal Union, if this balance exceeds 15 francs in gold. A copy of this form shall be sent to the Department concerned. Unless agreement is reached within three months, the crediting Department shall draw up its detailed account and despatch it to the Bureau of the Arab Postal Union.

5. If any Department alone submits its list, the statements therein entered shall be sanctioned.

6. The Permanent Office of the Arab Postal Union shall enter in the detailed annual account the balance in francs in gold with no mention of the centimes. Payment shall be effected, by way of compensation, in accordance with the procedure deemed fit by the Office in the Union.

7. The debiting Department shall be exempted from paying the annual balance resulting from the transactions between two Departments, if it is less than 15 francs in gold.

20. The provisions of this article shall come into force as from April 1st, 1954. The Permanent Office shall be considered constituted as from that date to apply the Convention which is in force as from July 1st, 1954.

Article 107

Documents and information sent to the Office

Departments of the Union shall send in a regular way and in due time to the Permanent Office the following bulletins:

(a) Internal postal legislation with amendments thereto,

(b) Every new edition of the Postal Guide,

(c) The results of the annual postal statistics for postal services exchanged between the countries of the Arab Postal Union,

(d) What is considered useful to the work of the Arab Postal Union.

(e) All information which the Permanent Office asks for publication or filing and all other matters which fall within its attributions and which enables it to perform its tasks as soon as possible,

(f) Modifications of average wages and postal charges with a statement of the value of the unit of the currency, with regard to the franc in gold,

(g) A single collection of the issue made by the countries of the Union of stamps, postal recovery documents.

CHAPTER II

Special provisions for postal corespondence

Article 108

Small packets

1. Small packets shall be exchanged between the countries that accept this kind of articles, provided they are not contradictory to the impositions laid on the exports and imports in each country.

2. The weight of each packet shall not exceed one kilogram.

3. The small packet should not include coins, bank-notes, currency notes, shares in the name of their bearers, platinum, gold, silver or precious stones or other valuable articles or correspondence or documents bearing the character of personal or actual correspondence or stamps or pre-payment patterns stamped or not stamped, or any paper bearing any value or cinema films or celluloid or vocal registrations or articles subject to rapid deterioration.

4. An invoice may be placed in every packet to indicate the contents thereof.

12. If an official wishes to resign the service, he shall submit his resignation, in written form, to his Department through the intermediary of the director of the Office one month at least before the period he fixes for his resignation.

13. The director of the Office may delegate temporarily, with the consent of the Egyptian Postal Department, from among its actual staff or former one, assistant officials to work three hours a day at least outside their official working hours, holiday days excepted.

D. Transitionary provisions:

14. The present director of the Office shall undertake its attributions in addition to his task in the Egyptian Postal Administration. He shall be assisted by those who are already delegated as deputy directors and the other officials. The director of the Office shall work at least three hours a day outside the hours of his work in the Egyptian Postal Administration.

15. The salaries of assistant officials shall be determined by the standard of their similars in the postal departments in whose country the Office lies. These officials delegated from the postal departments of the country in which the Office functions, shall be granted a gratification the maximum of which is half their salaries. The budget of the Permanent Office shall bear the gratifications of assistant officials. The Egyptian Postal Department shall bear the gratification of the actual director of the Office, considering that he is a half-time official, that is half his salary.

16. The expenditure of the Office for the year 1954 shall be estimated at two thousand four hundred pounds. This sum shall be taken as a basis for expenditure for the forthcoming year until the new budget is sanctioned. The expenditure shall be covered by the subscriptions of the Member Departments in the Union, according to the value of the quota of their Governments in the Arab League. To this procedure has been added a detailed statement of the sum fixed for expenditure during the current year.

17. The Departments of the Union shall pay the sums, lent to the Office in virtue of the preceding article to the Egyptian Department within the least possible delay, provided that settlement should be effected before December 31st of the year in which the account had been sent. If this interval lapses before settlement is effected, an interest at the rate of 5% shall be raised on the sums for the interest of the lending dpartment as from the day of the lapse of the interval.

18. The director of the Office shall undertake the management of the treasury of the Office. The Egyptian Postal Department shall lend him the necessary sum within the limits of the determined budget.

19. On a new accession, the Office shall determine the quota in the expenses of the Office of the acceding country. The quotas of the other States shall be modified accordingly.

and the lease of localities necessary thereto, on the lines followed by the Secretariat General of the League of Arab States.

(f) The defrayment of expenses of the Office within the budget allotted thereto.

(g) The signature of receipts and the necessary settlements and the deposit of the funds of the Office in banks and the expenditure thereof after his signature, in his capacity of director of the Office.

B. Budget and accounts:

5. The Office shall frame in the month of October of each year a project for its budget from January 1st until December 31st, which shall comprise all detailed statements of its estimated expenditures and receipts, ordinary and extraordinary, with due comparison of the figures of the previous budget and the final account. It shall submit the project of the budget to the first Arab Postal Congress for its sanction by a majority of votes.

Until this is effected, the Office shall function within the limits of the budget of the previous year.

6. The Office shall, in the irst quarter of each year, prepare a final account to which shall be annexed all the vouchers of receipts and expenditure for its submission to the first Arab postal congress for its sanction.

C. The annual report on the work of the Office:

7. The Office shall draw up, in the first quarter of each year, a report on its work in the preceding year and shall submit it to the first Arab Postal Congress to be held after this first quarter of the year.

D. Officials and employees (staff):

8. The staff of the Office shall not be allowed to undertake work inconsistent with the nature of their work in the Office.

9. If any official delegate of the postal departments commits any contravention or an act which warrants the infliction of punishment, the director shall entrust his deputy to institute the necessary enquiry and then propose to the Department to which the official is attached the infliction of the legal punishment.

10. The staff shall be as follows, according to the cadre of the Secretariat General of the League of Arab States:

Director of the Off ice	Counsellor
Deputy Director of the Office	First Secretary
Delegates and Officials	Second Secretaries

11. Every postal department shall bear the costs of its delegates (of the staff of the Office) as regards salary, transfer allowance, expatriation allowance, lodging, social allowance, insurance and others, in accordance to what it deems necessary to determine.

(3) Judgements pronounced by law courts comprising new important principles affecting postal services.

(4) Summary of annual reports issued by the Departments of the Union.

(5) Statements of books that are published in libraries and which treat of the postal aspects with an analysis thereof.

(6) Notice of the new issue of postage stamps.

(7) A summary of bulletins issued by the Universal Postal Union and from other fixed unions.

Article 106

Organisation of the Permanent Office and control of its work

A. Administration:

1. The organisation of the mentioned Permanent Office of the Arab Postal Union, refrered to thereafter by the word "Office" shall be subject to the present organisation. The provisions of the Convention of the Union shall be applied to what is stipulated by this organisation. In case of dissension, the provisions of the Convention shall have the greater weight.

2. The management of the Office shall be entrusted to a director assisted by a deputy director and specialized officials in postal affairs, who are masters of either English or French beside Arabic. There shall be observed in their selection their representation of Member countries in the Arab Postal Union. Their selection shall be left to the discretion of the Postal Department of their countries, taking into consideration the need of the Office from the technical aspect. The selection of the director and his deputy shall be made by means of Arab postal congresses and each should represent a country of the Union. The director and his deputy shall not be changed unless by decision of the congress.

3. The director of the Office is the legal representative of the Office in all the attributions entrusted to the Office and in the convention, agreements and executive regulations and the decisions of the Arab postal congresses. In the absence of the director, his deputy shall replace him.

4. The following matters are among the attributions of the director of the Office:

(a) The selection of the assistant staff and the fixation of their remunerations and the time of their work,

(b) The organisation of services and their distribution in the Office,

(c) The granting of leaves in conformity with the regulations observed in the country of the official asking for leave,

(d) The detailing on mission of the staff on matters concerning the Office or the Union.

(e) The purchase of the necessaries and the stationery of the Office

(9) To study different postal affairs and their notification to the Departments of the Union,

(10) To act with a view to unify the programmes, postal and wireless instructions in Arab countries,

(11) The right to issue Arabic reply coupons,

(12) To prepare the projects of postal transactions affecting correspondence, cards, letters, boxes of insured value, postal parcels, cash on delivery articles postal orders, transferable orders, subscriptions to newspapers and periodicals and others or new transactions,

(13) To undertake the translation of Universal Postal Agreements and their annexes into Arabic,

(14) To co-ordinate and distribute what it receives of proposals to the Departments of Member countries as early as possible,

(15) To submit proposals to the congresses and meetings as regards the formation and organisation of the Office, two months before their meeting, with submission of a report on its work, since the last congress,

(16) To undertake studies and dissertations necessary to the interest of contracting countries as regards fostering social, economic and technical ties. For this purpose, the Office shall be at the service of countries, with a view to furnishing them with all the requisite information affecting matters of postal service,

(17) To distribute internal postal laws and regulations of the countries of the Union to the Departments of the Union and the amendments made thereto. To this end, the Departments should furnish the said Office with fifteen copies of these laws and regulations.

(18) To undertake all that concerns philatelism issued by adhering Departments to the Union. It shall preserve in special folios the stamps received from countries of the Union with their documents,

(19) To publish an official series of the information furnished by the Departments with regard to the implementation of the Agreement of the Union and the other agreements and regulations annexed thereto.

B. — The Director of the Office shall discuss with the representatives of aerial transport companies in the countries of the Arab Postal Union or a committee, representative of the said companies, if it is necessary. Such discussion shall be held with a view to improving facilities for the transport of mail and shall submit the result of his discussions to the Departments of the Union.

C. — The Permanent Office shall issue a quarterly magazine in Arabic to include all statements and news affecting the Member countries from the postal aspect. It shall comprise:

(1) Scientific articles on postal communications and on the best means for the utilisation and especially in foreign relations.

(2) Fragments of what is published in magazines and newspapers affecting postal service.

whose country the congress is held, shall undertake their communication to the Governments concerned as well as to the Arab League by the diplomatic channels and shall undertake their communication to the Permanent Office.

3. The Office shall keep the copies to it transmitted, in virtue of the foresaid paragraph and communicate them to Member Departments.

4. In case of the non-ratification of a single country or more of the Convention, it shall come into force with regard to other countries, which have ratified it.

Article 104

Delegation and exchange of postal officials

1. The Departments of the countries of the Union shall tender all possible assistance to officials sent by any Department thereto with a view of studying postal regulations therein. The country of the official shall bear all his expenses.

2. Whenever any Department of the Union shall seek the aid of an official of the other Departments or the exchange of officials between them, it should direct its application to this effect through the medium of the Permanent Office of the Arab Postal Union. The claiming Department alone shall bear all the expenses of this official.

Article 105

Attributions of the Permanent Office

A. — This Office shall undertake the following duties:

(1) To endeavour to unify postal terminology in Arabic,

(2) To undertake the preliminary work of the congresses of the Arab Union and communicate the decisions of the congresses to Departments of the Union,

(3) To undertake the secretaryship of the congresses of the Union,

(4) To furnish the Departments of the Union with all that it receives of useful information and proposals during the period intervening between two congresses,

(5) To despatch bulletins containing all the amendments regarding the means of transport of mail between States of the Union,

(6) To notify the Postal Departments of the Union of any accession or withdrawal, submitted by any Arab State,

(7) To submit an annual report on its expenses and work to the Departments of the Union, and then its submission to the first Arab Postal Congress,

(8) To tender opinion on questions of dissension, when the dissenting members so desire,

THE EXECUTIVE PROCEDURE
OF THE CONVENTION OF THE ARAB POSTAL UNION

The undersigned, after consulting Article 24 of the Convention of the Arab Postal Union established at Amman on Zu-el-Qada 6th, 1373 (July 7th, 1954), have decided, in the name of their Departments and between themselves, the following measures to ensure the implementation of the said Convention:

CHAPTER I

General provisions

Article 101

Congresses

It shall be observed that the seat of the meeting of congresses in all the countries of the Union shall be rotatory as much as possible. The director of the Permanent Office shall attend every congress. The director of the Permanent Office shall attend every congress. He may seek the aid of officials whose emoluments shall be paid by the Office.

Article 102

Proposals submitted to Universal Postal Congressess

A. Member Departments should despatch to the Permanent Office of the Arab Postal Union their proposals to Universal congresses. The said Office shall undertakes their communications to Member Departments for their study. It shall be agreed in an Arab congress, prior to the meeting of the Universal Congress, with due observance of the period stipulated by the Universal Convention, on the proposals that shall be despatched to the International Bureau at Berne.

B. For this purpose the Permanent Office shall convene the Departments at a suitable date, prior to the meeting of the Universal Congresses to exchange opinions and the unification thereof with all that concerns the Universal Congress.

Article 103

Entry into force and duration of the Convention

1. The delegates of countries at Arab Postal Congresses shall sign one copy of the documents that shall be kept with the Government in which the congress is held. A copy thereof shall be delivered to members of the Congress for their submission to their Governments. The Government, in

For the Syrian Republic: (signed) Fuad El Halabi and Abdel Kader El Baghdadi.

For the Kingdom of Iraq: (signed) ....

For the Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Ibrahim Zareh.

For the Lebanese Republic: (signed) Abdel Hamid El Bohsaly.

For the United Kingdom of Lybia: (signed) Antoun Hobeika and Aly El Moghrabi

For the Republic of Egypt: (signed) Anwar Bakir.

For the Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) ....

Article 22

Responsibility of registered correspondence

In case of loss of registered correspondence exchanged between the countries of the Union, the sender is entitled to a compensation amounting to 10 gold francs.

Article 23

Undelivered correspondence

Undelivered correspondence for any reason shall be returned to its origin and shall be exempted from the payment of all dues, with due observance of custom procedure.

CHAPTER III

Final provisions

Article 24

Application of the provisions of the Universal Postal Union Convention and internal regulations

The provisions of the Universal Postal Convention and the agreements and the executive procedure annexed thereto and also the internal regulations shall be applicable in countries of the Arab Postal Union, in all matters not provided for by the Convention of the Union and its annexes and its executive procedure.

Article 25

Implementation of the provisions of this Convention

The provisions of this Convention shall come into force on the first day of January 1955. As from the same date, all special agreements concluded between the countries of the Arab Postal Union shall be cancelled, if the provisions thereof are less favourable to the public.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries of the above-mentioned States have signed this Convention in one single copy which shall remain in the archives of the Hashemite Kingdom of Jordan and of which a copy been delivered to each Member of the Congress, for submission to his Government. The Hashemite Kingdom of Jordan shall notify the Convention to the Governments concerned and the Arab League through the diplomatic channels.

Aman, Zu-el-Qeda 6th, 1373 (July 7th, 1954).

For the Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Abdel Meguid Mortada.

with due application of Article 178 of the procedure of execution of the Brussels Universal Postal Convention.

CHAPTER II

Article 18

Provisions pertaining to postal correspondence

1. The term "correspondence" covers letters, post-cards, both single and reply paid; commercial papers, printed papers, articles printed in relief for the use of the blind, sample of goods, small packets and phonopost packets. packets.

2. Exchange of small packets and phonopost packets shall be confined to the countries, accepting such articles.

3. Correspondence containing articles subject to custom duties shall be accepted prepaid, at correspondence rates, provided a green label is affixed to their covers or they should bear the indications of their contents and whatever may help the custom authorities.

Article 19

Printed papers and articles printed in relief for the blind

Printed papers and papers printed in relief for the use of the blind shall be exempted from internal and external clearance dues.

Article 20

Reply coupons

1. Reply coupons shall be instituted within the centres of the Arab Postal Union to be on sale in the countries of the Union.

2. The selling price of the coupons shall be fixed by the countries concerned, but may not be less than 15 centimes gold or the equivalent thereof in the currency of the country of issue.

3. Each coupon is exchangeable in any country for a stamp or stamps representing the postage on a single rate internal letter, of the first category of weight.

4. Any country has the right to demand that the coupons and correspondence to be prepaid by means of the stamps received in exchange for these coupons shall be presented at the same time.

Article 21

Reply-paid post-cards

Reply-paid post-cards may be exchanged between the countries of the Union, provided they are prepaid double the rate fixed for internal single letters.

Article 13

Expenses of the Permanent Office

The Administrations of the Union shall bear the expenses of the Permanent Office. Each postal congress shall fix the principles affecting the expenses of the Office after consulting the recommendations of its director. The budget of the Office shall be submitted to the Secretariat General of the Arab League.

The Administration in the territory of which the Permanent Office functions shall control its expenses and advance to it as loan, the necessary sums.

Article 14

Aid of expert officials

Any Administration may seek the aid of expert officials from another Department after agreement therewith.

Article 15

Prepayment

In reciprocal relations between the Administrations of the Arab Postal Union, internal rates are applied to correspondence and cards. As to other postal matters which benefit from reduced rates, external rates shall be applied thereto, provided that newspapers, periodical publications, books and pamphlets, music notes, geographical maps shall benefit of a reduction equivalent to 50% of full external rates. Fees of insurance and enquiry and notification of delivery and the redemption of correspondence or the alteration of their addresses shall be collected according to internal rates.

Article 16

Correspondence exempted from rates.

Official correspondence exchanged between Postal and Telegraph and Radio Administrations within the Union and between them and the Permanent Office shall be exempted from postal charges. Shall also be exempted from the same charges, correspondence exchanged between th countries of the Union and the Secretariat General of League of Rrab States.

Article 17

Free transit

Inland transit charges on postage exchanged between the countries of the Union shall be cancelled. Maritime transport fees shall be maintained

Article 10

Co-operation in Universal Postal Congresses

Proposals submitted by the Departments of the Union to the Universal Postal Congresses shall be unified and shall be adopted with regard to such congresses.

Article 11

Arbitration

a) In case of disagreement between two or more Members of the Union as to the interpretation of this Convention and its annexes, and procedure of execution or as to the responsibility imposed on an Administration by the application of these texts, the question in dispute shall be decided by arbitration. To that end, each of the Administrations concerned shall choose another Member of the Union, not directly involved in the dispute.

b) In case one of the dissenting Administrations does not respond to the proposal of arbitration, within six months, then the Office of the Union if so requested, shall appoint in its turn, for the defaulting Administration, an arbitrator on its art. If the said Administration shall not respond, the Office shall then directly appoint an arbitrator.

c) The decision of the arbitrators is given by an absolute majority of votes.

d) In case of equality of votes the arbitrators shall choose, with a view of settling the difference, another Administration not involved in the matter in dispute. Failing agreement in the choice, the Permanent Office shall appoint this Administration from among the Members of the Union, not proposed by the arbitrators.

Article 12

The Permanent Office

a) A Permanent Office for the Arab Postal Union shall be constituted to function in the seat of the Secretariat General of the Arab League. It shall be linked thereto and shall call for aid, where necessary, from the management of the State Post Office, in the territory in which the Office stands.

b) The Permanent Office shall be a liaison office of enquiry for the countries of the Union. Its management shall be undertaken by officials, expert in postal affairs.

c) Each Administration may delegate in this Office any administration it may choose.

Article 6

Extraordinary congresses

An extraordinary congress shall be convened, if such is requested, by anyone Department to the Permanent Office, and is approved by a majority of the Departments.

Such congress shall be called to meet by means of the Permanent Office, in accordance with the provisions of the preceding article.

Article 7

Submission of proposals

Every Department of the Arab Postal Union is entitled to submit proposals to the Permanent Office, at least three months prior to the date of the meeting of the ensuing congress.

Article 8

Effectiveness and duration of the acts of the Congress

The acts of congresses shall come into force simultaneously, in the countries of the Union, which shall ratify these acts and this from the date that shall be fixed by the congress. They shall remain binding until the acts of the ensuing one come into force.

Article 9

Amendments made and resolutions adopted during intervals of congresses

1. Amendments and resolutions agreed upon during the interval between two congresses shall come into force after the lapse of three months from the date on which the Permanent Office shall notify them to Member Departments.

2. Articles from 1 to 18, 22 and 25 of this Convention and also Articles 101, 102, 103, 105 and 107 of its executive procedure shall not be amended, except unanimously. As to the remaining articles, their amendment in substance necessitates a majority of two-thirds of the votes. An ordinary majority suffices for amendments in form, to be incorporated in the provisions of the Convention and procedure of its execution, except for provisions which warrant unanimity. An ordinary majority is sufficient in interpreting the provisions of the Convention and its executive procedure, except in cases of dissension which warrant their submission to arbitration.

Article 2

New accessions to the Union and withdrawal therefrom

The accession of any Arab department to the Postal Union may, at any time, be accepted. Notification thereof shall be made to the Secretariat General through diplomatic channels for further notification thereof to the Postal Union Departments, through the Permanent Office. The same procedure shall be adopted in the event of withdrawal of any contracting State, provided that such withdrawal shall not be considered final, until after the lapse of one year from the date of receipt of notification by the Secretariat General of the League of Arab States.

Article 3

Official language

The Arabic language shall be the one for use in all congresses and correspondence exchanged between the Departments of the Union.

Article 4

Special agreements

Arab Departments, party to the Union, shall be entitled to conclude special agreements between thmselves, provided such are neither contradictory to the provisions of this Convention, nor contain provisions less favourable to the public than those embodied herein. All contracting parties shall notify the Permanent Office of such agreements.

Article 5

Congresses

(a) Delegates of the countries of the Arab Union shall meet in congresses once every year with a view to revising the provisions of this Convention or completing them or for adopting new resolutions and for considering measures necessary for its implementation.

(b) Each country shall be represented at the congress by one or more plenipotentiaries, specialised in postal affairs. Each country shall have only one vote in the deliberations.

(c) Each congress determines the place and date of meeting of the forthcoming congress. The Permanent Office shall undertake to consider the extension of invitations to such congress, as well as the notification of the Secretariat General of the League of Arab States thereof.

(d) The Arab States shall ratify the acts of the congress as soon as possible together with decisions connected with this Convention which decisions shall be considered as an indivisible integral whole.

ARAB POSTAL UNION CONVENTION [1]

Concluded between:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The United Kingdom of Libya,
The Republic of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen.

The undersigned, Plenipotentiaries of the Governments of the above-named States of the Arab League, being assembled in Congress at Amman, in virtue of Article 8 of the Arab Postal Union Convention concluded at Damascus on Ragab 18th, 1371 (April 12th, 1952) and in virtue of the decision of the Permanent Committee for Communications of the Arab League, taken during the month of March 1954, have, by mutual consent and subject to ratification, agreed to frame the Convention of Arab Postal Union, which shall read as follows:

CHAPTER I

Basic provisions and general principles of the Arab Postal Union

Article 1

Constitution of the Arab Union

The countries between which the present Convention is concluded, form a single postal territory for the reciprocal exchange of all correspondence under the title of "The Arab Postal Union."

---

(1) The Council of the League of Arab States, during its fifteenth ordinary session, and on December 9th 1946, approved the convention of the Arab Postal Union; which, however, was not enforced.

During 1952, a congress was hel din Damascus to reconsider and revise the above-mentioned convention. In fact, it prepared a draft of a convention, which was submitted to the Arab League Council and was approved in its eighteenth ordinary session on April 9th 1953. By virtue for the purpose of revising, complementing or annually by the Arab Postal Union for the purpose of revising, complementing or amending the provisions of the said convention or taking any resolution pertaining to its enforcement. Consequant upon the above provision, the Arab Postal Union Congress was held in Amman during July 1954 and prepared the convention published above, which is valid fvor one year, ending December 31st 1955.

Subsequently a Congress was held during 1955 in Cairo, introducing certain amendements into this conventon, which shall come into force as from the first of January 1956.

LIST No. 1

OF PAYMENT OF CURRENT TRANSACTIONS

1. Value of goods exported by a contracting country to another contracting country, with costs of their loading and insurance.

2. Commercial profits and dividends of immovable and movable capitals returning to a contracting country and utilized in the remainder of contracting countries.

3. Expenses incurred by diplomatic and consular missions and by delegations on official mission.

4. Travelling expenses and those incurred during travels to sunner resorts and tourism in general, and incurred by pilgrimage, cures and in commercial transactions.

5. Expenses of the sojourn of students as well those incurred by their studies; salaries and emoluments of officials and experts and of members of free professions and the pensions of pensioners.

6. Settlements due to Postal, Telegraph and Radio Departments and to transport organisations.

7. Premiums and payments of insurance policies and value of the surrender of policies.

8. Sums due for patents and copyrights.

9. Sums due for release of reels (films) sale of and subscription to newspapers, magazines and reviews, periodical publications, issued by one of the contracting countries.

the lapse of five years of its enforcement, by means of a notification to be sent to the Secretary General of the League of Arab States. Withdrawal shall be considered effective, a year after the date of despatch of the notification with regard thereto.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries, whose names follow, have signed this Convention on behalf of their Governments and in their names:

This Convention was drawn up in Arabic in Cairo, Zu-al-Hegga 28th, 1372 (September 7th, 1953), in one original kept in the custody of the Secretariat General of the League of Arab States. A true copy of the original shall be delivered to each of the Powers who have signed it or acceded thereto.

The Hashemite Kingdom of Jordan (signed) Fawzi Al Molki
The Syrian Republic (signed) Khalil Mardam Bey
The Kingdom of Iraq (signed) Tewfik Al Soweidi
The Kingdom of Saudi Arabia (signed) Youssef Yassine.
The Lebanese Republic (signed) Alfred Naccache
The Republic of Egypt (signed) Mahmoud Fawzi
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Al Sayed Ali Al Moayyad.

2. Capitals moved from an Arab country to another Arab country, in accordance with the provisions of Article 2 of this Convention, are not liable to any duty or exceptional taxes imposed to preclude this movement.

3. Each of the governments of the Arab countries shall permit Arab capital moved after the signature of this Convention, to be returned to the country of origin.

Article 3

The provisions of this Convention shall not be applicable to any binding bilateral conventions between any two Contracting Parties, or any current transaction relating to the exchange of trade and services of a kind specified in the provisions of this Convention and the list thereto attached. The effect of current transactions shall remain valid without transferring currencies between any country and another of the previously contracting countries, in all cases considered preferable to the interests of the debtor as provided for by the provisions of this Convention.

Article 4

Ratification of the Convention

This Convention shall be ratified by the signatory States in accordance with their respective constitutional processes, at the earliest possible date. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League of Arab States, which shall draw up a protocol of the deposit of ratification of each State and notify it to the other Contracting States.

Article 5

States of the League, non signatories of this Convention, may accede to it by notice to be sent to the Secretary General, who shall notify such accession to the other Contracting States.

Article 6

This Agreement shall come into force one month after the deposit of the instruments of ratification of three signatory States and shall be deemed binding in respect to the other States, one month after the deposit of its instruments of ratification or accession thereto.

Article 7

Any Power bound to this Convention may withdraw therefrom after

facilitating the transfer of payments of current transactions, enumerated in the attached list No. 1, to the other Contracting Parties and shall accord to these payments the utmost of favoured treatment.

2. If the procedure of the transfer of foreign currencies, observed by the Contracting Parties or some thereof, lays down restrictions on the transfer of payments of current transactions to the remaining Contracting Parties and the situation of the balance of payments of the Contracting Parties does not allow the transfer of the payments of current transactions in foreign currencies, which are acceptable to the other interested Party, then this Party shall be pledged, in this case, to grant at least to residents in the remaining Contracting Parties the following facilities :

(a) The right of utilizing their credit accounts for settling all payments of current transactions detailed in list No. 1, payment of which falls due in the territories of the debtor country, as well as the settlement of the value of all the imports of the country wherein resides the account holder, in the territories of the debtor country and which the crediting country allows its exportation to all countries.

(b) The right of transferring a part or the whole of their credit accounts to residents in any of the country of the Contracting Parties or another country.

(c) The right of utilizing their credit accounts for settling the payment of the value of any goods they may purchase in the territories of the debtor country, for the purpose of exporting them to any of the countries of the Contracting Parties or another country and which the debtor country shall allow its export to all countries.

(d) If the procedure followed in the debtor country imposes a settlement of a part of the value of specified items of goods in a specified foreign currency, then the owner of the credit account shall be entitled, in the cases provided for by the preceding paragraphs (a) and (c), to settle only in foreign currency part of the value within the limits of the best rates allowed by the debtor country in similar cases and the remaining part shall be settled to the account of the crediting country.

Article 2

Movements of Capital

1. Arab Governments bound to this Convention shall permit the movements of capital to enable their subjects and the residents of their countries to participate in constructional enterprises agreed upon by the interested parties within the limits of the regulations laid down by each State for the protection of capitals whether belonging to that State or whether they had been transferred to it, from leaking out of its own territory. The governments of the Powers to which the capitals had been moved guarantee their utilization in the above-mentioned purposes.

CONVENTION FOR THE SETTLEMENT OF PAYMENTS OF CURRENT TRANSACTIONS AND THE MOVEMENTS OF CAPITAL BETWEEN STATES OF THE ARAB LEAGUE (1)

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The United Kingdom of Libya,
The Republic of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Eager to organize the settlement of payments of current transactions and lay down rules for the movements of capital between them,

Have agreed on the following:

Article 1

The settlement of payments of current transactions

1. Each of the Governments of the Contracting Parties shall, within its possible means, and in accordance with regulations affecting the transfer of foreign currencies and import, applicable in its territories, act in

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on September 7th, 1953, during its Nineteenth Extraordinary Session.

B. Signed by:

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 7. 9.1953
The Syrian Republic	on the 7. 9.1953
The Kingdom of Iraq	on the 7. 9.1953
The Lebanese Republic	on the 7. 9.1953
The Republic of Egypt	on the 7. 9.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 9. 9.1953
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 8.12.1953

C. Instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by:

The Lebanese Republic	on the 17. 9.1953
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 13. 9.1953
The Republic of Egypt	on the 12.11.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23. 2.1954
The Syrian Republic	on the 23. 6.1954
The Kingdom of Iraq	on the 25.12.1954

SECTION 59

1. Refractory bricks.
2. Crockery and ornamented China-ware.

SECTION 60

1. Glass and crystal, in sheets or rolled, of all kinds.
2. Glass ware articles, blown or compressed crystal ware articles, especially those for domestic use.
3. Bottles, phials and flasks of all kind.
4. Glass ware articles for chemical laboratories and scientific apparatuses, etc. of all kinds.
5. Articles of products of hollow-glass ware and all table glass ware or toilet ware of the ordinary kind (crystal and semi-crystal excepted).
6. Lamp glass (petrol lamp glass).
7. Scraps of electric globes, provided that all these are of Arab industry.

SECTION 61

Yemen carnelion products.

SECTION 62

Cooking stoves, heaters worked with mazout, made of cast iron and of iron sheets or steel.

SECTION 82

Mother of pearls industry.

SECTION 83

Clothes brushes, shoe brushes, paint brushes of all kinds.

SECTION 85

1. Long or twisted metal thread for embroidery or clothes making.
2. Metal threads added to other textile substances.

This list was drawn up on Thursday August 27th, 1953, at Bhamdoun (Lebanon).

For: The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Republic of Egypt,
Th e Motawakilite Kingdom of Yemen,
The Secretariat General of the League of Arab States.

3. Fabrics of pure wool, if proved to be of Arab wool thread.
4. Carded wool of Yemen.

SECTION 48

1. Cotton yarn above No. 40 non glazed.
2. Cotton yarn below No. 40 non glazed.
3. Laces of all kinds.
4. Embroideries.
5. Ribbons.
6 Trimmed articles.
7. Foot carpets.
8. Other woven cotton fabrics of pure cotton and of all kinds, the weight of a square metre thereof being up to 110 grams.
9. Other woven cotton fabrics of pure cotton of all kinds, the weight of a square metre thereof being more than 110 grams.
10. Woven cotton fabrics, interwoven with other textile materials and of all kinds.

SECTION 50

1. Spinning cotton.
2. Antiseptic cotton.
3. Ordinary cords, thick cords, bleached thread, and string of Arab textile substance.

SECTION 52

1. Clothes fabrics of knitting for dresses of all kinds.
2. All other articles knitted, including underclothes, stockings and socks.

SECTION 53

1. Clothes and clothes parts of all textile substances.
2. Sheets and parts thereof of all kinds and of different textile substances.
3. All other kinds sewn or ready-made of Arab textile, including blankets, towels and tents.

SECTION 54

Boots and shoes of all kinds, made of leather of Arab origin.

SECTION 58

1. Products of Arab marble or Arab alabaster of all kinds.
2. Products of cement or ferro-concrete of all kinds.
3. Products of cement in the form of asbestos slabs.

SECTION 36

1. Tanned hides and skins.
2. Skins and leathers of all kinds, bronzed, gilt, silvered, coloured or covered with designs or relief ornaments or such like.
3. Dyed skins and leathers strapped, varnished or covered with lac.

SECTION 37

Products of tanned skins and leathers of all kinds.

SECTION 40

1. Veneering of walnut wood.
2. Plied wood.
3. Products of mosaic wood.
4. Wood furniture of all kinds, excluding non carved wood.

SECTION 44

Ordinary creton, without designs, rolled or in sheets the weight of a square metre thereof exceeding 300 grams.

SECTION 46

1. Threads of natural silk and waste yarns.
2. Threads of artificial silk.
3. Fibroin yarns of artificial silk.
4. Natural silk embroideries.
5. Trimmings of natural silk.
6. All other kinds of natural silk fabrics, pure or interwoven with other textile substances of all kinds.
7. Lace of artificial silk.
8. Embroideries of artificial silk.
9. Tapestry of artificial silk.
10. Trimmings of artificial silk.
11. Fabrics made of pure fibroin or interwoven with cotton or wool yarns.
12. Fabrics made of artificial silk threads, pure or interwoven. If printed, designed or ornamented or Jacquard, whatever be the weight of a square metre thereof.
13. Fabrics made of artificial silk threads (pure or interwoven). The pure should not exceed 100 grams as weight of a square metre. If the weight exceeds this limit, and it is proved that the artificial silk threads used in the make of such fabrics is of Arab origin, then they are subject to the treatment of the most favouried nation.

SECTION 47

1. Woollen yarns of all kinds.
2. Woollen carpets and rugs of all kinds.

SECTION 20

1. Edible plants and vegetables, their parts and products.
2. Fruit products and their parts.
3. Products of other plants and their parts.

All these products are preserved.

SECTION 22

Ethyl alcohols.

SECTION 23

1. Beet-root dregs.
2. Oil cakes of oleaginous fruits and grains.
3. Mollass.

SECTION 25

1. Cement, other than white or coloured.
2. Yemen mineral salt, preserved or ground.

SECTION 28

1. Anhydrous carbonic acid, compressed or liquefied by compression.
2. Oxygen gas, compressed or liquefied by compression.
3. Sulphuric acid.
4. Glycerine.
5. Patent medicines and

SECTION 29

Positive and developed reels (films).

SECTION 30

1. Paints, clear or mixed with colouring substances.
2. Paints and colours, prepared by oil.

SECTION 32

Ordinary soap, in blocks, in flakes, including carbolic soap.

SECTION 34

Matches of all kinds.

SECTION 35

1. Manure.
2. Calcium nitrate.
3. Superphosphate.

ANNEX B
List B

List of Arab industrial products, subject to the treatment of the most favourised nation, as drawn up by the Experts Sub-Committee, established by the Congress of Arab Ministers of Finance and Economy.

SECTION 4

1. Fresh butter, salted or melted into cooking butter (massli).
2. Kashkawal cheese.
3. White cheese of all kinds.

SECTION 8

Apricot paste.

SECTION 9

Roasted coffee, ground coffee, preserved coffee, or coffee sent in boxes from Yemen.

SECTION 11

1. Flour of wheat.
2. Potato starch.
3. Grain starch.

SECTION 15

1. Cotton oilseed.
2. Sesame oil (tahina).
3. Olive oil, including sulphur oil.
4. Linseed oil.

All these oils in liquid form or melted.

SECTION 16

1. Meat products and meat preserves, pork excluded.
2. Fish products and fish preserves.

SECTION 17

1. Glucose.
2. Mollass.
3. Confectionery.

SECTION 19

1. Products made of Italian paste (macaronis of all kinds).
2. Biscuits, even if cocoa, fruit or sugar is added thereto.

(*) The numbers of these sections are taken from Lists of Custom Tariffs.

d) Ratsbane.
e) Others.

SECTION XV — **Raw wood**

1. Wood for fuel in round sheaves or stacks, in twigs or bundles, wood scrapings and it saw-dust.
2. Raw circular wood, even worked with the plane or notched with spade.

SECTION XVI

Raw skins and hides, cocoons, raw wool, hair and raw fibre.

SECTION XVII — **Textile fibres**

Cotton, flax and hemp.

SECTION XII — **Raw material for dyeing and tanning, gums, resins and other vegetable saps and juices.**

1 Plants and their parts, fruits, pods, berries, walnut and seeds for dyeing and tanning, even powdered (ground):
   a) Wood for dyeing (logwood, yellow wood, red wood, sumach tree, etc.) in stalks, saw-dust or ground, roots, scraps, leaves, berries, herbs, twigs, for dyeing.
   b) Barks for tanning, bark of sumach tree, its barks and twigs.
   c) Roots, herbs, leaves, blossoms, berries, grains and plants for tanning.
   d) Gallnut, acorns, ground or not ground, myrobalans.
   e) Henna in leaves or powder.
2. Gums, resinuous gums, resins and natural balsams:
   a) Gum-dragon and Arabic gum.
   b) Natural balsams.

SECTION XIII — **Materials for plaiting, carving and other raw materials and products of vegetable origin**

1. Vegetable material for wicker work and mats.
2. Hard grains, husks (pips), barks and walnuts for carving.
3. Vegetable materials for padding (India cotton, sea and vegetable fibres and similar), even those plaited.
4. Vegetable materials for broom make, brushes, even those plaited, raw or decolorized or dyed.
5. Other raw products of vegetable origin non specified and not included elsewhere.

SECTION XIV — **Ashes, dusts, stones and calcium in their natural state**

1. Chalk and raw dyeing dust:
   a) Ground chalk for building.
   b) Dyeing dust.
2. Salt.
3. Sulphur.
4. Emery, pumice stone and everything similar, even when ground.
5. Marble, alabaster and raw granite.
6. Other raw stones for carving and building.
7. Gypsum.
8. Calcium.
9. Scrapings of pottery and its fragments.
10. Carnelion.
11. Mineral material non specified and not included elsewhere:
   a) Talc for industry.
   b) Other kinds of talc.
   c) Raw mica and quartz and sand glass.

2. All kinds of fruits, fresh and dired.
N.B. — The second item of this section does not include the mentioned articles if imported in cans, pots or jars hermetically closed.

SECTION IX — **Coffee**

Coffee, coffee beans, not roasted.

SECTION X — **Grains (cerals)**

Cereals:
a) Wheat.
b) Barley.
c) White maize.
d) Yellow maize.
e) Rice.
f) Other grains.

SECTION XI — **Seeds, oleaginous fruits, seeds and various fruits, industrial and medicinal plants, straw and fodder.**

1. Seeds and oleaginous plants:
aa) Sesame.
b) Anis.
c) Cotton seed.
d) Seeds and other oleaginous plants.

2. Seeds and various fruits:
a) Seeds of lettuce, spinach, turnips, beet-root, cucumber, carrot, yellow water melon, raddish, onion, cabbage, pepper and parsley.
b) Other plants.

3. Industrial and medicinal plants, tobacco and tombac excepted:
a) All the various kinds of roots, flowers, herbs, leaves, barks, algae (green moss, sea moss) and seeds only used in medicine and non specified elsewhere.
b) Other kinds.

4. Plants and their parts, seeds, herbs non specified and not included elsewhere:
a) Thyme.
b) Other kinds.

5. Straw and fodder:
a) Grain bark.
b) Green and dried fodder and pods.
c) Beet-root and grass roots.
d) Other kinds.

4. Bones, horns, hoofs, claws and beaks.
5. Ivory, mother of pearls, raw coral and yusr [1].
6. Sponge.

SECTION VI — **Plants and products of floriculture**

1. Bulbs, tubers, onions and roots of flower or foliage plants.
2. Cuttings, grafts and berries.
3. Forest and ornament plants and fruit plants.
4. Flowers, cut buds for ornaments or for bunches.
5. Foliage, leaves, herbs and moss used for bunches or ornaments, even tied in bunches or wreaths.

SECTION VII — **Edible vegetables, plants, roots, twigs and tubers.**

1. Mushrooms, fresh, dried or truffled.
2. Fresh olives.
3. Salted olives.
4. Tomato.
5. Onions and garlic.
6. Edible roots and tubers:
   a) Potatoes for food.
   b) Potatoes for cultivation.
   c) Others.
7. Other alimentary vegetables and plants:
   a) Asparagus and artichoke.
   b) Cauliflower and cabbage.
   c) Lettuce.
   d) Haricot beans, peas, beans and other pulses.
   e) Cucumber, marrow, pumpkin, melon and water melon.
   f) Alimentary vegetables and plants non specified and not included elsewhere.
8. Pulses in the form of dried grains:
   a) Haricot beans, beans and peas.
   b) Lentils.
   c) Vetches.
   d) Kinds of pulses.

   N.B. — This section does not include the mentioned articles when imported in cans, pots or jars hermetically closed.

SECTION VIII —

1. Dates and natural mollass.

---

(1) Used as beads in bead strings.

ANNEX 1.

List A

List of articles exempted from custom duties between States of the Arab League

SECTION I — **Livestock**

1. Horses, mules, asses and their youngs (foals, stallions, geldings, mares, heifers).
2. Cows, bulls, buffaloes and their youngs (calves, bullocks, steers and heifers).
3. Sheep, goats, lambs and kids.
4. Poultry and game birds.
5. Bees.
6. Camels and camel colts.
7. Animals especially imported for the improvement of animal stock.
8. Livestock neither specified nor included elsewhere.

SECTION II — **Meats**

1. Fresh, frozen or cold meats.
2. Flesh of poultry and game birds.
3. Spiced or prepared meats.
4. Other meats neither specified nor included elsewhere.

   N.B. — This section does not include imported meats, canned, potted or bottled or in glass pottery hermetically closed.

SECTION III — **Fish, crustaceans and molluscs**

1. Fresh fish or preserved fish.
2. Dried fish, salted or smoked.
3. Crustaceans and fresh molluscs.

   N.B. — This section does not include fish and their products imported in glass or pots.

SECTION IV — **Milks, dairy products, eggs and honey.**

1. Fresh milk and skimmed milk.
2. Fresh milk cream.
3. Eggs.
4. Honey.

SECTION V — **Raw materials and other raw products of animal origin**

1. Animal materials, non-edible (such as guts, stomachs, bladders) either fresh, salted or dried.
2. Sinews, scrapings of hides and skins, used in glue making and cattle blood.
3. Raw skins of birds, and their feathers.

Article 7

States of the Arab League, non signatories of this Convention, may adhere thereto by means of a notification on their part to the Secretary General of the League of Arab States, who shall notify the other powers, bound to this Convention, of their adhesion thereto.

Article 8

This Convention shall become binding a month after the deposit of the instruments of ratification of three of the signatory powers and shall become binding as regards other Powers a month after the deposit of the instruments of their ratification or adhesion.

Article 9

This Convention shall become binding for a year from the date of its enforcement and shall be automatically renewed, year after year, unless one of the Contracting Parties shall notify the Secretary General to the League of Arab States, in written form, of its desire to amend or non renew the Convention, at least two months before its expiry. The Secretary General shall then notify this desire to the other Parties, bound by this Convention. It shall remain in force with regard to other Contracting Parties, and its provisions shall remain binding with regard to former claims for importing or exporting goods, and which had been made before the expiry of the mentioned period.

In testimony weherof, the Plenipotentiaries, whose names follows, have signed this Convention on behalf of their Governments and in their names.

This Convention was drawn up in Arabic, at Cairo, on Zu-el-Hegga 28th, 1372 (September 7th, 1953), in one original to be kept in the custody of the Secretariat General of the League of Arab States. A true copy of the original shall be delivered to every Power signatory thereof or adhering thereto.

On behalf of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: (signed) Nazem Al Kodsi
The Kingdom of Iraq: (signed) Noury Al Said
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Yussef Yassin
The Lebanese Republic: (signed) Riad Al Solh
The Kingdom of Egypt: (signed) Mustapha Al Nahas
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Al Sayed Ali Al Moayyad.

Article 4

Transit

The Contracting Parties are hereby pledged to facilitate transit movement across their territories by all the means of transport, according to binding rules and custom regulations in the country which is being crossed by transit trade.

Are considered as transported by transit across the territories of any of the Contracting Parties, the transfer of goods and personal effects, regardless of their origin, be they transferred by other means of transport, or are not transported or be they deposited or not in warehouses or be their loading altered, so as to constitute a complete transfer, beginning and ending beyond the boundaries of the country which is being crossed by transit.

The transport of cattle and livestock is considered as effected by way of transit through the country of a Contracting Party to the country of another Contracting Party and this in conformity with binding regulations.

Goods and persnal effects, despatched by transit by any of the Parties to the country of another Party, shall be accompanied by a manifest, to be drawn up by means of a transport agency or its accredited representative and which shall be annotated in due form by means of the custom authorities of the exporting country. It shall be duly considered by the country of destination, on the crossing of the goods and effects through the boundaries of the other Contracting Party, and when the custom authorities of this latter country are assured of the integrity of the custom lead appended to the goods and of the means of transport, and this in conformity with binding regulations.

Article 5

Goods liable to deterioration and despatched by way of transit across the territories of any of the Contracting Parties, to a third power, must be exported or withdrawn from the customs within thirty days of their entry into the custom circuit. Unless this shall be accomplished, the goods shall be confiscated and sold by public auction or destroyed, according to regulations in force.

Article 6

Ratification of the Convention

The signatory powers of the Convention shall ratify it in accordance with their own constitutional laws and processes, at the earliest possible date. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League of Arab States, which shall establish a protocol of the deposit of the instruments of ratification of each Power and shall notify the other Contracting Parties thereof.

import duties, provided that their origin is a country of the Contracting Parties.

B. Exchange of industrial production:

Arab industrial products, the origin of which is a country of the Contracting Parties, and which are included in Annex B appended hereto, shall be the subject of the treatment of the most favourised nation, as regards custom import dues and shall be subject to a reduced custom tariff in the proportion of 25% of the ordinary binding tariff, in the importing Arab country.

C. Agricultural, livestock and industrial products, produced in any of the countries of the Contracting Parties, and imported in a country of another Party, shall not be subjected to internal duties exceeding the duties imposed on similar local products, or on their raw materials in the importing country.

D. Arab countries shall, in the treatment between them of delivering import and export permits, observe the treatment of the most favourised nation.

E. Due observation should be paid to all this, without infringing on other privileges, provided for by bilateral agreements already concluded, or to be concluded in future between Arab States.

Article 2

Articles subject to government monopoly

The provisions of this Convention shall not be applicable to articles, subject to government monopoly.

Article 3

Goods, the import or export of which is prohibited

Goods, the import of which is prohibited or to be prohibited into the territories of one of the Contracting Parties, according ot binding regulations in that country, are liable to confiscation, if imported from other territories, unless a previous authorisation, bearing the custom seal, had been obtained for their transfer (by way of transit) to countries other than those of the Contracting Parties. The goods shall not be returned to the exporting country.

Goods, the export of which is prohibited from any country of the Contracting Parties, shall be confiscated when imported into the territories of one of the other Contracting Parties. The custom authorities in the importing country shall be called upon to return them to the exporting country.

CONVENTION FOR FACILITATING TRADE EXCHANGE AND THE REGULATION OF TRANSIT TRADE BETWEEN STATES OF THE ARAB LEAGUE (1)

Whereas the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabi,
The Lebanese Republic,
The United Kingdom of Libya,
The Republic of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Being eager to foster the economic ties between States of the Arab League, and in fulfilment of Article 2 of the Pact of the League of Arab States, to the effect of the necessity of the existence of a close co-operation between States of the Arab League in financial and economic matters, including facilitating the exchange of trade, custom, agricultural and industrial matters.

Have agreed upon what follows:

Article 1

A. Exchange of agricultural, livestock production and natural resources. Agricultural and livestock products as well as natural resources, included in Annex A, appended to this Convention, shall be exempted from custom

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on September 7th, 1953, during its Extraordinary Nineteenth Session.

B. Signed by the Plenipotentiaries of :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 7. 9.1953
The Syrian Republic	on the 7. 9.1953
The Kingdom of Iraq	on the 7. 9.1953
The Lebanese Republic	on the 7. 9.1953
The Republic of Egypt	on the 7. 9.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 13. 9.1953
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 8.12.1953

C. The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by :

The Lebanese Republic	on the 17. 9.1953
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 27.10.1953
The Republic of Egypt	on the 12.11.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23. 2.1954
The Syrian Republic	on the 23. 6.1954
The Kingdom of Iraq	on the 25.12.1954

Article 30. — Similar facilities to those specified in Article 29 shall be accorded to experts and officials, who, though not holders of League laissez-passer, have a certificate that they are travelling on the business of the League.

CHAPTER VIII

Settlements of disputes

Article 31. — The League of Arab States shall establish an organ for settling:

a) Disputes arising out of contracts, or other disputes of a private law character, to which the League is a party.

b) Disputes involving any official of the League, who, by reason of his official capacity, enjoys immunity, when immunity has not been waived in his case.

FINAL ARTICLES

Article 32. — No provisions in this Convention shall affect the authority of a Member State to take such measures as are deemed appropriate for the safety of its territory or the establishment of security and maintenance of public order.

Any State deeming necessary the taking of such steps, shall hasten to contact the Secretariat General, as circumstances will permit, in order to agree upon the measures warranting the safeguarding of the interests of the League.

Article 33. — Any dispute arising out of the interpretation or application of this Convention should be submitted to the Arab Court of Justice, unless both parties agree otherwise.

Article 34. — The Council of the League of Arab States shall submit this Convention to Member States of the League for accession thereto.

Article 35. — This Convention shall become binding on the respective States as from the date of the deposit of the instruments of accession by that State with the Secretariat General. The Secretary General shall inform all Member States of the League of the deposit of each accession.

Article 36. — The accession of any Member State to this Convention means that it has accomplished the constitutional processes to render this Agreement part of its internal legislation.

Article 37. — This Convention shall remain binding on each acceding State, as long as it remains a Member State of the League.

Article 38. — The League of Arab States may conclude supplementary agreements for proper application of the provisions of this Convention, within the territories of Member States.

CHAPTER VI

Experts

Article 25. — Experts (other than officials coming within the scope of Chapter V) performing missions for the League of Arab States shall be accorded, in execution of a resolution to be adopted by its Council, such privileges and immunities, necessary for the fulfilment of that mission, more especially :

1) Immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal baggage.
2) Immunity from legal process, even after the termination of their mission, in respect of words spoken or written and acts done by them in the course of the performance of their mission.
3) Inviolability for all papers and documents.
4) For the purpose of their communications with the States of the Arab League, the right to use codes and to receive papers or correspondence by courier or sealed bags.
5) The same facilities in respect of currency or exchange restrictions, as are accorded to representatives of foreign States on temporary official missions.
6) The same immunities and facilities in respect of their personal baggages as are accorded to diplomatic envoys.
7) Immunity, together with their spouses and minor children, from immigration restrictions and alien registration and the obligation concerning national service.

Article 26. — Privileges and immunities are granted to experts in the interest of the League. The Secretary General shall haev the right and the duty to waive the immunity in any case where, in his opinion, the immunity would impede the course of justice and it can be waived without prejudice to the interests of the League.

CHAPTER VII

Laissez-passer

Article 27. — The Secretariat General of the League of Arab States may issue laissez-passer to its officials. These laissez-passer shall be recognized and accepted as valid travel documents by Member States, taking into account the provisions of the two succeeding articles

Article 28. — Visas are accorded to holders of laissez-passer at the request of the Secretariat General, in which it is stated that they are officials, travelling on official business of the Secretariat General.

Article 29. — The grant of visas shall be dealt with as speedily as possible. In addition, such persons shall be granted facilities for speedy travel.

a) Together with their spouses and relatives dependent on them, immunity from immigration restrictions and aliens registration.
b) Facilities as accorded to diplomatic envoys of their ranks, accredited with the Government concerned, in respect of the regulations relevant to exchange.
c) Facilities as accorded to diplomatic envoys, in times of international crisis, as regards their repatriation.
d) The right to import, free of duty, their furniture and effects, within a year from the time of first taking up their posts in the country in question.

Article 21. — Officials of the Secretariat General shall be immune from the obligations of national service. As regards the nationals of each State, this immunity is restricted to those whose names appear in a list proposed by the Secretary General and approved by the Government concerned.

In the case of officials, other than those mentioned above, these, when called upon for national service, it is incumbent upon the Government concerned, at the request of the Secretary General, to postpone, as long as possible, their undergoing national service, if the exigencies of their work necessitate their exemption, to avoid serious interruption of the work entrusted to them.

Article 22. — Further to the privileges and immunities provided for by the two preceding articles, the Secretary General, Assistant Secretaries General and senior officials, together with their spouses and their minor children, shall enjoy privileges and immunities, which are accorded, in accordance with international law, to diplomatic envoys, each according to his rank.

Article 23. — Privileges and immunities are accorded to officials to safeguard the interests of the League. The Secretary General has the right and is under the duty to waive the immunity of officials of the Secretariat General, not specified in the foregoing article, in any case where, in his opinion, the immunity would impede the administration of justice and can be waived without prejudice to the interests of the League. As to officials provided for in that article, the immunity is not to be waived except by approval of the Council.

Article 24. — The League shall co-operate, at all times, with the appropriate authorities of Member States, to ensure the proper administration of justice, secure the observance of police regulations and prevent the occurrence of any abuse, in connection with the privileges and immunities mentioned in this chapter.

Article 13. — Periods spent by the representatives of Member States to the principal and subsidiary organs of the League of Arab States and to conferences convened by it, in one of the territories of a Member State, shall not be considered as periods of residence for the assessment of a tax, if the imposition of such a tax is consequent upon such period of residence.

Article 14. — Privileges and immunities are accorded to the representatives of Member States, not for their personal benefit, but in order to safeguard the independent exercise of their functions in connection with the League.

Consequently, Member States are under a duty to waive the immunity of its representatives in any case where that immunity would impede the course of justice and if it can be waived without prejudice to the purpose for which the immunity is accorded.

Article 15. — The provisions of Articles 11, 12 and 13 are not applicable as between a representative and the authorities of the State of which he is a national, or of which he is or has been the representative.

Article 16. — The expression "representative" in this chapter shall be deemed to include all delegates of Member States, their deputies, advisers and technical experts and secretaries of delegations.

Article 17. — Permanent State representatives shall enjoy, during the period of their representing their State in the organs of the League of Arab States, such privileges and immunities as are enjoyed by diplomatic envoys.

Article 18. — The Secretary General shall notify Member States of the names of representatives of the States in the Council of the League, as well as their permanent delegates and members of permanent committees.

CHAPTER V

Officials

Article 19. — The Council of the League of Arab States shall specify the categories of officials to which the provisions of Article 20 and the provisions of Chapter VII shall be applied, as submitted to it by the Secretary General, who will communicate to Member States periodically a list containing the names of such officials and their respective functions.

Article 20. — 1°) Officials of the Secretariat General of the League of Arab States shall, regardless of their nationality, enjoy the following privileges and immunities:

a) Immunity from legal process, in respect of words spoken or written and all acts performed by them in their official capacity.

b) Exemption from taxation on their salaries and emoluments paid or to be paid to them by the League.

2°) Furthermore, officials of the Secretariat General other than the nationals of the host country, shall enjoy:

favourable than that accorded by that State to the communications of any other Member State, including its diplomatic mission, in the matter of priorities, rates and taxes on mails, cables, telegrams, radiograms, telephone and other communications and press rates for information to the press and radio. No censorship shall be applied to such official correspondence and other official communications.

Article 10. — The League of Arab States may use codes and despatch its correspondence by couriers or bags, which shall have the same immunities and privileges as diplomatic couriers and bags.

CHAPTER IV

The representatives of Members

Article 11. — Representatives of Member States to the principal and subsidiary organs of the League of Arab States and to conferences convened by the League, shall, while exercising their functions and during the journey to and from the place of meeting, enjoy the following privileges and immunities:

a) Immunity from personal arrest or detention and from seizure of their personal baggage.
b) Immunity from legal process of any kind in respect of words spoken or written and acts done by them in their capacity as representatives.
c) Inviolability for all papers and documents.
d) The right to use codes and to receive papers or correspondence by courier or in sealed bags.
e) Exemption in respect of themselves and their spouses from immigration restrictions, aliens registration or national service obligations in the State they are visiting, or through which they are passing, in the exercise of their functions.
f) The facilities accorded to the representatives of foreign States, delegated on temporary official missions in respect of laws relevant to currency and exchange.
g) The same immunities and facilities, in respect of their personal baggage, as are accorded to diplomatic envoys.
h) Such other immunities and facilities, not inconsistent with the foregoing, as diplomatic envoys, except that they shall have no right to claim exemption from custom and excise duties on articles imported other than their personal baggage.

Article 12. — Representatives of Member States in the principal and subsidiary organs of the League of Arab States and in conferences convened by the League, shall enjoy immunity from legal process in respect of words spoken or written, in discharging their duties as representatives of their States in the organs of the League of Arab States, notwithstanding that the persons concerned are no longer the representatives of Member States.

CHAPTER II

Property, Funds and Assets

Article 2. — The League of Arab States, its property and assets, wherever located and by whomsoever held, shall enjoy immunity from every form of legal process, unless the Secretary General decides to waive it expressly. It is however understood that no waiving of immunity shall extend to any measure of execution.

Article 3. — The premises occupied by the League of Arab States shall be inviolable. Its property and assets, wherever located and by whomsoever held, shall be immune from search, requisition, confiscation, expropriation and any other form of interference, whether by executive, administrative, juridical or legislative action.

Article 4. — The archives of the League of Arab States and in general, all documents belonging to it, or held by it, shall be inviolable.

Article 5. — The League may:

1°) Hold funds, gold or currency of any kind and operate accounts in any currency.

2°) Be free to transfer its funds, gold or currency from one country to another, or within the country itself and to convert it to any currency. The League may not, in contravention of any regulations prevailing, transfer any amount of funds subjected to special restrictions, from one State, in excess of any amount it has brought into that State.

Article 6. — In exercising its rights under Article 5 above, the League of Arab States shall pay due regard to any representations made by Member States, in so far as is considered that effect can be given to such representations, without detriment to the interests of the League.

Article 7. — The League of Arab States, its movable or immovable property and its assets shall be:

a) Exempt from all direct taxes, except for those which are no more than charges for public utility services.

b) Exempt from custom duties, prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of articles imported or exported by the League, for its official use. Such articles, imported under such exemption, will not be sold in the country in which they were imported, except with the consent of the Government concerned.

c) Exempt from custom duties, prohibitions and restrictions on imports and exports in respect of its publications.

CHAPTER III

Facilities in respect of communications

Article 9. — The League of Arab States shall enjoy, in the territory of each Member State, for its official communications, treatment not less

CONVENTION OF THE PRIVILEGES AND IMMUNITIES OF THE LEAGUE OF ARAB STATES [1]

Whereas Article 14 of the Pact of the League of Arab States provides that the Members of the League's Council and its committees as well as its officials, specified in the "internal regulation" thereof, shall enjoy diplomatic privileges and immunities in the exercise of their functions,

And that further, the premises occupied by the organs of the League shall be inviolable; therefore it has become indispensable to specify these kinds of privileges and immunities, referred to in the Pact and to define clearly the manner of their application in order to facilitate to the League the exercise of its functions in the territories of Member States on basis agreed upon,

Consequently, the Council of the League of Arab States, by a resolution adopted in its meeting held on May 10th, 1953, approved the following Convention and proposed it for accession by each of the Member States:

CHAPTER I

Juridical Personality

Article 1. — The League of Arab States shall possess juridical personality. It shall have the capacity:

a) To acquire and dispose of immovable and movable property,

b) To contract,

c) To institute legal proceedings.

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on May 10th, 1953, during its Eighteenth Ordinary Session.

B. The instruments of accession were deposited with the Secretariat General by :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 12.12.1953
The Republic of Egypt	on the 8. 3.1954
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 5. 4.1954
The Kingdom of Iraq	on the 20. 2.1955

C. Reservations :

THE REPUBLIC OF EGYPT :

First. — Non-acceptance of Egypt of the terms provided for in the firs paragraph of Article 21, relating to the exemption of some officers of the Secretariat General from the obligations of national service. It will observe with the officers mentioned in the said paragraph exactly the provisions decided in the second paragraph of the said Article, i.e. it shall be contented with the postponement of the call to national service of those whom the exigencies of work warrant their maintenance in service.

Secondly. — Non-acceptance of provisions of Article 22, relating to the enjoyment by senior officials of the League of Arab States, together with their spouses and their minor children, of the privileges and immunities which are accorded by international practice, to diplomatic representatives.

B. — CURRENCY, ZONES, RATES OF TELEPHONE COMMUNICATIONS

Article 9

Currency

The currency to be taken as basis in telephone communications between the Departments of the Union shall be agreed upon by special agreements, to be concluded between them, until agreement is reached between the States of the Arab League on a unified currency.

Article 10

Zones

Multiplicity of zones may be maintained in telephone communications.

Article 11

Rates

Rates shall be fixed subsequent to the completion of the telephone projects between States of the Arab League by virtue of agreements to be concluded between the interested countries. Departments of the Union shall provide for amending standing agreements relating to rates, for realizing the aims of the Arab Union.

Cairo, 27th Djamad Awal, 1372)February 12th, 1953) .

On behalf of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Abdel Maguid Mortada.
The Syrian Republic: (signed). Mustapha Al Shehabi.
The Kingdom of Iraq: (signed) Ahmed Hafez.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdel Rahman Bassam Ibrahim Selsella.
The Lebanese Republic: (signed) Abdel Hamid Al Bohsoli Jean Barcash.
The Kingdom of Egypt: Abdel Maguid Al Hennawi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Abdel Rahman Abd Rabbu Al Baydani.

Article 3

Auditing

Auditing between any two Arab Departments shall be governed by special agreements.

Article 4

Government cables

The rates of Government cables exchanged between th Governments of the State of the Arab League and between them and the Secretariat General of the League of Arab States shall be reduced proportionally to 50 per cent of the ordinary rates.

Article 5

Press cables

The rates of Press cables shall be reduced to one third of the ordinary rates. Reduction shall become proportionate to 66 2/3 per cent of ordinary rates.

Article 6

Letter-telegrams

Letter-telegrams shall be accepted at half rate, provided that the paid rate should not be less than the rate for twenty two words and in accordance with the international provision (Regulation of the Congress of Paris, 1949).

Article 7

Cables of official Arab Broadcast

Cables of official Arab broadcast between States of the Arab Union and despatched by their official representatives for their release shall be reduced to the rate of 66 2/3 per cent of the total ordinary rates.

Article 8

Exemptions

Postal Administrations in the States of the Arab League and the two Permanent Offices of the Arab Postal Union and the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications shall be exempted from rates imposed on official telegrams cabled on the wireless and telecommunications nets, pertaining to the States of the Union.

PROTOCOL No. 2 TO THE CONVENTION OF ARAB UNION FOR WIRELESS COMMUNICATIONS AND TELECOMMUNICATIONS

(concerning rates and exemptions)

The Plenipotentiaries of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
T he Kingdom of Egypt,

Have agreed upon the following terms, shown in the Protocol affecting rates and exemptions mentioned in Article 18 of the Convention of the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications:

A. — RATES, COMMISSION FEES, AUDITING AND EXEMPTION OF CABLES

Article 1

Rates

1. The maximum of cable rates exchanged between the countries of the Arab Union shall be unified on its wireless and telecommunications nets. 35 cents in gold shall be fixed for each word in ordinary cables.

2. Wireless and telecommunication nets shall be considered as complementing one another and rates on cables exchanged between them shall be unified.

3. The multiplicity of zones shall be cancelled in the countries of the Arab Union, save for Egypt, where the rates of the first and second zones shall be unified, and supplementary fees for the third zone shall remain unchanged.

Article 2

Commission fees

Commission fees on cables exchanged between the countries of the Arab Union shall only be reduced by special agreements to be concluded by the respective Departments. Reduction shall be reckoned in relation to total rates, provided that this rate shall not exceed its maximum which is 35 cents in gold.

Article 4

Wireless connections between Arab countries

Projects of wireless connections shown in Documents No. 2 shall be executed as complementary and provisional nets for telecommunications.

Cairo, 27 Djamad Awal, 1372 (February 12th, 1953).

On behalf of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Abdel Maguid Mortada.
The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi.
The Kingdom of Iraq: (signed) Ahmed Hafez.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdel Rahman Bassam Ibrahim Selsella.
The Lebanese Republic: (signed) Abdel Hamid Al Bohsoli Jean Barcash.
The Kingdom of Egypt: Abdel Maguid Al Hennawi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Abdel Rahman Abd Rabbu Al Baydani.

PROTOCOL No. 1 TO THE CONVENTION OF WIRELESS COMMUNICATIONS AND TELECOMMUNICATIONS AFFECTING TECHNICAL MATTERS

The Plenipotentiaries of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom ofIraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Have agreed upon the following terms, concerning technical matters:

Article 1

Akaba Project

The project connecting Cairo with the Arab countries via Akaba-Amman shall be completed (Documents No. 1a, 1b, 2, 3 and 4.)

Article 2

Project of ultra-short waves

Arab countries shall undertake to make technical experiments to link their countries by ultra-short waves. If such experiments prove satisfactory, then the most suitable project shall be executed to link Arab countries by such waves, thus:

1. Cairo-Gaza (or Al Arish)-Ramalleh.
2. Beirut-Port Said.
3. Beirut-Al Arish.

Article 3

Project of the Mediterranean Basin

The projects enumerated in Article 1 and 2 shall be considered as bases for linking the Arab countries with the project of the Mediterranean Basin.

Article 16

Rates and exemptions

Departments of the Union shall provide for the unification of rates and their reduction between themselves and agree as to reciprocal exemptions.

Article 17

Resort to the Convention and international regulations

Concerning whatever is not mentioned in this Convention, resort shall be made to the Convention and international regulations in force and to the provisions of special bounding agreements.

Article 18

Protocols of the Convention

There should be appended to this Convention two Protocols, the first for technical matters and the second for rates and exemptions.

Article 19

Execution of the Convention

The terms of this Convention and the Protocols thereof shall become effective after the lapse of three months from the sanctioning and ratification thereof by the respective Governments. Special agreements concluded between countries of the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications shall be annulled, if their terms are in conflict and if their provisions are less favourable to the interest of the public.

The Plenipotentiaries of the States mentioned have signed two copies of this Convention; the first copy shall remain in the custody of the Secretariat General of the Arab League and the second copy shall be kept in the Egyptian Ministry for Foreign Affairs. Copies thereof shall be despatched to each of the Governments of the contracting States.

Cairo, Gamad Awal 27th, 1372 (February 12th, 1953)

For:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Abdel Maguid Mortada.

The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi.

The Kingdom of Iraq: (signed) Ahmed Hafez.

The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdel Rahman Bassam Ibrahim Selsella.

The Lebanese Republic: (signed) Abdel Hamid Al Bohsoli Jean Barcash.

The Kingdom of Egypt: Abdel Maguid Al Hennawi.

The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Abdel Rahman Abd Rabbu Al Baydani.

Article 11

Guarantee of communications

The Governments of this Union shall provide for guaranteeing adequate and suitable connections for wireless communications and telecommunications and survey their safety and be keen on being bound by the wave length, frequencies and bases for relay, to them assigned, to avoid interference of radio-communications and for the sake of organizing crossing cable connections and this in coformity with the terms of the Convention and international regulations.

Article 12

Settlement of accounts

Accounts between the respective Departments of the Union shall be settled on principles to be agreed upon.

Article 13

Exchange of officials and technical aid

Departments of the Arab Union shall exchange technical officials and specialists between them and detail missions to specialize in technical and administrative affairs in the States of the Arab League.

Article 14

Unification of programmes concerning international congresses

Proposals submitted by the Governments of the Arab Union to the international congresses of wireless communications and telecommunications shall be unified and the State that submits them shall pursue a unified procedure with regard to the said congresses. Delegates of States of the Union shall co-operate to realize its ends, whether such concern some or all of the States of the Union.

Article 15

Standardization of apparatuses and instruments

Departments of the Union shall endeavour to use apparatuses and instruments of uniform identification in their desire to ensure the coordination of connections.

(j) To prepare the budget for the forthcoming year, to be submitted to the Congress for sanctionning and application,

(k) To submit a statement of its expenditure during the year to the Congress for approval.

Article 8

Expenses of the Permanent Office

Departments of the States of the Union shall bear the expenses of the Permanent Office, in accordance with regulations observed in the Secretariat General of the League of Arab States.

Article 9

Congresses

Delegates of the States of the Union shall meet annually in the form of a congress, to examine the provisions of this Convention and its complementation and to adopt new resolutions and to consult one another on technical problems. Each States shall be represented by one or more plenipotentiaries, specialized in matters of wireless communications and telecommunications. Each State shall have one single vote in the deliberations. Each congress shall appoint the meeting place of the forthcoming one.

The date fixed for the meeting of the Congress may be advanced or retarded and its meeting plac may be changed, after due approval of the contracting Governments.

The Office of the Union shall undertake asking for the submission of the proposals of the contracting States, three months before the meeting of the Congress. Such proposals should reach the Office at least two months prior to the meeting of the Congress. The office shall undertake the coordination and publication of the proposals and their despatch to the States of the Union, provided those should reach them before the meeting of the Congress, one month before the Congress is convened.

Arab States shall ratify the resolutions of the Congress as speedily as possible. Its resolutions affecting the Convention shall be considered as an indivisible whole.

Article 10

Official language

Arabic is the official language to be used in the Congress and in relations exchanged between the Departments of the Union.

or in connection with the responsibility which devolves on any Department consequent to the application of its terms, such disputes shall be settled by award of arbitrators. Each Department concerned shall select, for this purpose, a member of the Union, not directly involved in the dispute, to act as arbitrator on its behalf.

Article 7

The Permanent Office

A Permanent Office shall be established, to be called the Office of the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications, which shall function in the seat of the Secretariat General of the League of Arab States and shall be considered as a medium of liaison, information and consultation for the respective Departments of the Union.

The Permanent Office shall be constituted of:

1. A chairman to be elected by the Congress of the Union, from among the officials of the Departments of the Union, for a period of five years, provided he is a specialist in matters of wireless communications and telecommunications. His election may be renewed,
2. A secretary to be appointed by the chairman,
3. Specialised officials to assist the chief of the Office, from among the officials of the Departments pertaining to the territory wherein lies the Office.

The attributions of the Office shall be as follows:

(a) To endeavour to unify technical and administrative terminology in Arabic,

(b) To undertake the preliminary work for the congresses of the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications and to notify the resolutions thereof to the respective Departments of the Union,

(c) To act as a secretariat for the congresses of the Union,

(d) To furnish Departments of the Union with all information and proposals within the intervening period between two congresses.

(e) To despatch bulletins embodying any notifications affecting wireless communications and telecommunications among the States of the Union,

(f) To translate the Convention, regulations and international publications and their distribution to the respective Departments of the Union

(g) To notify the Departments of the Union of any accession or withdrawal submitted by any Arab State.

(h) To tender advice on matters in dispute, whenever such is required by dissenting members,

(i) To submit an annual report to the Congress on the work of the Office during the year,

3. To exchange technical assistance between States of the Union and to encourage scientific and practical research.

4. Co-operation between Departments of the Union and the unification of their efforts for their common interest in the International Union in the field of wireless communications and telecommunications.

Article 3

Adherence to the Union

Governments, non-members of the League of Arab States, may adhere to this Union, provided a request is made to the contracting Governments through the Secretariat General of the League of Arab States.

This adherence invests the acceding governments with all rights and imposes on them all the obligations, warranted by the Convention.

Article 4

Withdrawal from the Union

Each contracting Government is entitled to withdraw from the Union at will, by virtue of a notification to be sent through diplomatic channels to the Secretariat General of the League of Arab States, who shall undertake to notify the Governments of Arab States thereof, by the same procedure.

Such withdrawal shall not be considered final and valid until after the lapse of a year from the date of the receipt of the notification by the said Secretariat General.

Article 5

Conclusion of special agreements

Any two or more of the oGvernments members of the Union, are entitled t oconclude between them special agreemnts, provided such are not in conflict with the terms of this Convention and do not embody terms less favourable to the public; provided further that a copy of such an agreement is despatched to the Permanent Office for notification thereof to the remaining members of the Union.

Article 6

Arbitration

In the event of dispute arising between two or more members of the Union in interpreting this Convention and any protocols appended thereto,

CONVENTION OF THE ARAB UNION FOR WIRELESS COMMUNICATIONS AND TELECOMMUNICATIONS (1)

The Plenipotentiaries of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Have agreed upon the Convention of the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications, the provisions of which follow hereunder, in virtue of the powers invested in them by the International Convention for Wireless Communications and Telecommunications in force:

Article I

Formation of the Union

Arab countries, who shall ratify this Convention, shall constitute the Arab Union for Wireless Communications and Telecommunications.

Article 2

Aims of the Unions

The purposes of the Union are summarized as follows:

1. Co-operation for the organization and generalisation of wireless communications and telecommunications between countries of the Union for fostering cultural and commercial relations.

2. To provide for the utmost utilisation of the wireless communications and telecommunications, which linh the States of the Union.

---

(1) A. The Council of the League of Arab States sanctioned this Convention on April 9th, 1953, at its Eighteenth Ordinary Session.

B. The Convention was duly signed by the Plenipotentiaries of Member States on February 12th, 1953.

C. Duly ratified by :

The Lebanese Republic	on the 16.10.1953
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 9.10.1953
The Republic of Egypt	on the 27. 1.1954
The Syrian Republic	on the 23. 6.1954

Article II

This Convention shall be ratified as speedily as possible in accordance with the constitutional processes prevailing in each of the respective contracting States. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League.

Article III

This Convention shall become effective one month after the deposit of the instruments of ratification of three of th signatory State and shall be binding in respect of each of the remaining States one month after the deposit of its instruments of ratification.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries whose names follow, have signed this Convention on behalf of their Governments and in their names.

This Convention was drawn up, in Arabic, in Cairo on Wednesday Safar 24th, 1372 (November 12th, 1952), in one copy to be kept with the Secretariat General of the League of Arab States. A true copy of the original shall be duly delivered to each signatory State.

For the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi.
The Kingdom of Iraq: (signed) Naguib Al Rawi.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdallah Al Fadl.
The Lebanese Republic: (signed) Nadim Dimechkieh.
The Republic of Egypt: (signed) Mahmud Fawzi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen:

CONVENTION AFFECTING THE NATIONALITY OF ARABS RESIDENT IN COUNTRIES TO WHICH THEY ARE NOT RELATED BY ORIGIN (1)

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Being desirous to determine the nationality of persons related by origin to one of the States of the Arab League, while domiciled in another, and not having acquired any specific nationality,

Have agreed on the following:

Article I

Every person, related by origin to one of the States of the Arab League, who has not acquired any specific nationality, nor has elected the nationality of his country of origin within the periods prescribed by conventions or laws, shall be deemed to be a national of his country of origin.

This shall not prejudice his right to reside in the State in which he is being domiciled, in accordance with prevailing regulations, nor shall this prejudice the right to acquire the nationality of that State, in fulfilment of the required conditions, provided that where he acquires the nationality of the country of domicile, his nationality of the country of origin shall abate.

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on September 23rd, 1952, during its Sixteenth Ordinary Session.

B. Signed by :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 17.2.1953
The Lebanese Republic	on the 18.2.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23.5.1953
The Syrian Republic	on the 7.6.1953
The Kingdom of Egypt	on the 9.6.1953
The Kingdom of Iraq	on the 27.7.1953

C. The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by :

The Kingdom of Saudi Arabia	on the 5.4.1954
The Republic of Egypt	on the 15.5.1954

Article XX

Non signatory States of this Agreement may adhere thereto, by notification to this effect, to be sent to the Secretary General of the Arab League, who shall notify their adhesion to other States, party to this Agreement.

Article XXI

This Agreement shall come into force one month after the deposit of the instruments of ratification of three of the signatory States. It shall be effective one month from the date of the deposit of its ratification or adhesion to this Agreement.

Article XXII

Each State bound to this Agreement may withdraw therefrom by notification to that effect to the Secretary General of the League of Arab States. Withdrawal shall be considered as effective six months from the date of the despatch of the notification. This Agreement shall remain, however, valid as regards the extradition claims and the execution of sentences imposing restriction of freedom, submittd before the lapse of the said period.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries whose names follow have signed this Agreement, on behalf of their Governments and in their names. This Agreement was drawn up in Arabic, in Cairo, on Monday, Safar 15th, 1372 (November 3rd, 1952) in one copy to be kept with the Secretariat General of the League of Arab States. A true copy of the original was duly delivered to each signatory State and to each adherent State.

For the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi.
The Kingdom of Iraq: (signed) Neguib Al Rawi.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdallah Al Fadl.
The Lebanese Republic: (signed) Nadim Dimechkieh.
The Kingdom of Egypt: (signed) Mahmoud Fawzi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen: ....

Article XIV

No person shall be tried by the State which has applied for extradition, except for the offence, for which his extradition was sought and for offences which are connected therewith and offences which he may have committed after his surrender. However, if opportunity prevails for him to quit the country and he fails to avail himself thereof within thirty days, his trial for another offense is allowed.

Article XV

The States bound to this Agreement, undertake to facilitate the passage, through their territories, of extradited offenders and to ensure their safe custody, on presentation of a copy of the extradition order.

Article XVI

The demanding State shall bear all expenses, necessitated by the execution of extradition and shall also defray all expenses incident to the return of the extradited person to the country from which extradition took place, in case the charges against him are not established or if he is acquitted.

Article XVII

Sentences of imprisonment with or without hard labour, when imposed by the demanding State, may be executed in the State which is being asked to execute the extradition, but with the consent of the latter State.

The demanding State shall bear all expenses of the execution of the sentence.

Article XVIII

If the provisions of this Agreements are in conflict with the terms of any bilateral agreement between two signatory States, the provisions most suitable for facilitating extradition shall be applied.

Article XIX

Signatory Powers shall ratify this Agreement, each according to its constitutional processes at the earliest possible convenience and the instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League, which shall establish a protocol of the deposit of the instruments of ratification of each State and inform the other contracting States thereof.

Article X

In each case, extradition claims shall be accompanied by a full statement, regarding the identity of the person sought for, whether accused or convicted, as well as documents proving that such person is a national of the requesting State, when the case is so claimed to be.

These documents shall be duly certified by the Minister of Justice of the requesting State or a responsible authority, acting on his behalf.

Article XI

Exceptionally, a request for extradition may be made by post, telegram or telephone. In such cases, the State asked to execute the extradition, shall take adequate precautions to keep th person sought for under close supervision until the proper proceeding have been taken for the presentation of the claim for his extradition. Meanwhile, however, his temporary arrest as a precautionary measure, may be made for a period, not exceeding thirty days, aftr which he shall be released, if the required documents and formalities or a new request are not received. Such period of detention shall be deducted from the period of imprisonment to which he may have been sentenced, by the demanding State.

When the demand has been made by telephone or cable, the authorities asked to execute the extradition may, if they deem necessary, take measures to ascertain this officially from the authorities requesting the extradition.

Article XII

Whatever is found in the possession of the person, whose extradition is requested, at the time of his arrest, shall be handed over to the State requesting the extradition, as well as everything that may be considered as an evidence of the offence, in so far as the laws of the surrendering State permit.

Article XIII

If several demands of extradition are submitted by different States as to the same person and for the same offence, priority shall be given to the State, whose interests have been mostly affected by the offence, next to the State, in whose territory the offence was committed and subsequently to the State, of whom the person sought is a national. However, if the claims are for different offences, the person in question will be handed to the State, which has made the first request for his extradition.

In case the person in question is under trial for another offence, committed in the State, which is being asked to surrender him, his extradition shall be postponed until the trial is terminated and the penalty inflicted has been xecuted. However, provisions may be made for the temporary surrender to stand trial in the requesting State, on condition that at the end of such trial and before the execution of the penalty inflicted, he will be returned to the State applying for his extradition.

Article VI

Extradition shall not be enforced if either the offence or the sentence has been prescribed according to the laws of the demanding or surrendering State. However, extradition shall be granted if the demanding State does not accept the principle of prescription and the person in question is one of its nationals or a national of another State, which does not accept the principle of prescription.

Article VII

Extradition may be refused by the State to which a request for extradition is being addressed, if the person in question is one of its nationals, provided he is put to trial for the same offence, for which his extradition is being sought and due regard is given to the investigations carried out by ththe demanding country.

Article VIII

Extradition claims shall be submitted through diplomatic channels and shall be decided upon by the competent authorities, in accordance with the laws of the State concerned.

Article IX

Extradition claims shall be supported by the following documents:

a) In case the claim is for a person, whose case is still under investigation, a warrant of arrest issued by the competent authority, giving full details of the nature of the charge or the offence, and the article of the law applicable, together, if possible, with a certified copy of the text of the relevant law and a copy of the investigation proceedings made, duly authenticated by the appropriate legal authorities.

b) In case it is in respect of a person already convicted, whether he was present at the trial or was convicted in absence, a certified copy of the conviction and sentence.

Article II

Surrender is obligatory when the person sought for is being pursued, charged with, or condemned for, one of the offences mentioned in Article III and which has been committed on the territory of the State requesting extradition. In case the offence had been committed outside the territorial jurisdiction of both States, i.e. the one requesting extradition and the other granting it, extradition shall be compulsory only in case the offence committed is punishable in accordance with the laws of both States, when committed outside their respective territories.

Article III

The right of extradition is restricted to cases where the offence committed is either a crime or misdemeanour, subjecting the offender to imprisonment for one year or more, under the laws of both countries, or where the person wanted has been already sentenced to no less than two months imprisonment.

In case the act, on the basis of which extradition is being requested, is not punishable by the laws of the requested State or the penalty inflicted in the requesting State has not a corresponding provision in the country from which extradition is sought, then extradition shall not be compulsory, unless the person, being extradited, is a national of the requesting State or is a national of a State, whose laws provide for a similar penalty.

Article IV

Extradition shall not be granted for political offences. The decision whether an offence is political or not, shall be left to the discretion of the State, which is being demanded. However, extradition is compulsory for the following offences:

1. Attempts against monarchs, presidents of States, their spouses and direct descendants.
2. Attempts against heirs to the throne.
3. Crimes of murder, with premeditation.
4. Terroristic crimes.

Article V

Extradition shall not be granted in case the person sought for has already been committed to trial for the offence for which his extradition is being requested and has not been found guilty, or has been already convicted, or if he is under investigation, or if trial had been started for the same offence in the State from which extradition is being requested.

EXTRADITION AGREEMENT [1]

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Wishing to establish a close collaboration for the surrender of absconding offenders and in pursuance to Article 2 of the Pact of the Arab League, have agreed as follows:

Article I

Each of the States of the Arab League, who is signatory of this Agreement for the extradition of offenders, sought by any of the other States, undertakes to surrender such persons, in accordance with the provisions of this Agreement.

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on September 14th, 1952, during its Sixteenth Ordinary Session.

B. Signed by :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 17.2.1953
The Lebanese Republic	on the 18.2.1953
The Syrian Republic	on the 19.4.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23.5.1953
The Kingdom of Egypt	on the 9.6.1953
The Kingdom of Iraq	on the 27.7.1953

C. The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by :

The Republic of Egypt	on the 8.3.1954
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 5.4.1954
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 28.7.1954

D. Reservations :

THE REPUBLIC OF EGYPT

First. — Non-acceptance of Egypt to determine the crimes for which delivery is essential and provided for in Article 4, which crimes are attempts at kings, presidents of States or their spouses or their ancestors or descendants and crimes of attempts at crown princes and crimes of premeditated murder and crimes of terrorism.

Secondly. — The word "detention", mentioned in Article II shall be replaced by "imprisonment" with no provisions for arrest.

possible date. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League, which shall draw up a protocol of the deposit of the instruments of ratification by each State to this Agreement and shall notify the contracting States thereof.

Article X

States of the League who have not signed this Agreement may accede thereto, by sending notice to this effect to the Secretary General of the League, who shall notify the other signatories of such accession.

Article XI

This Agreement will come into force a month from the date of the deposit of the instruments of ratification of three of the signatory States. For other States, it shall come into effect a month from the date of the deposit of their instruments of ratification or the notice of accession thereto.

Article XII

Any of the States, bound by this Agreement, may withdraw therefrom by serving a notice to this effect upon the Secretary General of the League of Arab States. Withdrawal shall be effective after the lapse of six months from the date of such notice. However, the provisions of this Agreement will remain valid and binding for execution of demands submitted before the date of expiration of the notice so served.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries, whose names follow, have signed this Convention on behalf of their Governments and in their names.

This Convention was drawn up, in Arabic, in Cairo on Monday Safar 22nd, 1372 (November 10th, 1952), in one copy to be kept with the Secretariat General of the League of Arab State. A true copy of the original shall be duly delivered to each signatory State and to each adherent State.

For the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi.
The Kingdom of Iraq: (signed) Neguib Al Rawi.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdallah Al Fadl.
The Lebanese Republic: (signed) Nadim Dimechkieh.
The Kingdom of Egypt: (signed) Mahmoud Fawzi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) El Sayed Ali Al Moayyad. with the reservation entered in th eprotocol of signature.

Article IV

The provisions of this Agreement shall not be applicable to any judgment issued against the Government of the requested State or any of its officers in his official capacity and in the course of the performance of his duties; nor shall they be applicable to judgements which are contrary to international treaties and agreemnts, in force in the requested State.

Article V

Requests for execution should be supported by the following documents:

1. A certified true copy of the judgment duly authenticated by the responsible authorities attested as being executory.
2. The original summons of service of the text of the judgment which is to be executed, or an official certificate to the effect that the text of the judgment had been served.
3. A certificate from a responsible authority to the effect that judgment is final and executory.
4. A certificate that the parties were duly served with summons to appear before the proper authorities or before the arbitrators in case the judgment or the award given was in default.

Article VI

Judgments which are to be executed in any State of the League shall have the same legal validity as in the requesting State.

Article VII

In any of the States of the League, nationals of the requesting State shall not be asked to pay any fees, furnish any deposit, or produce any securities, which they are not required to do in their own country, nor is it permitted to deprive them of legal aid or exemptions from legal fees.

Article VIII

Each State shall designate the legal authority to which will be submitted all requests for execution, procedure and appeals against decisions taken in this respect. Communication of such designations shall be made to each of the other contracting States.

Article IX

States, which shall have accepted this Agreement, shall ratify it in accordance with their own constitutional laws and processes, at the earliest

Article II

The appropriate judicial authorities of the State, which is requested to execute the sentence shall not be allowed to investigate or review the subject matter of the case and shall not refuse execution of the judgment, except under the following circumstances:

a) If the legal authority which rendered the judgment was not qualified to hear the case on account of lack of jurisdiction or because of prevailing principles of international law.

b) If the parties concerned were not properly and duly summoned.

c) If the judgment is contrary to the general order, or to the public policy of the State which is requested to carry out its execution. The said State shall decide whether the case is to be so considered, as also whether the execution of the judgment would be contrary to a recognized principle of international law.

d) If the Courts of the State which is requested to carry out the execution have already given judgment between the same parties on the same subject matter, or if a case is pending on the same subject and between the same parties, provided the said case had been instituted in the Court of the requested State, prior to the date of its being instituted in the Court of the requesting State, which gave verdict and asked for execution.

Article III

With due consideration to Article I of this Agreement, the authorities who are requested to enforce execution are not entitled to reconsider the award of arbitrators, which was given in any of the States of the League. However, request of execution may be refused in the following instances:

a) If the laws of the requested State do not admit the settlement of litigation by means of arbitration.

b) If the award given was not in pursuance of a valid arbitration agreement or any provision thereof.

c) If the arbitrators were not qualified to act in pursuance of a conditional agreement of arbitration, or in accordance with the provisions of the law under which the award was given.

d) If the parties were not properly served with summons to appear.

e) If the arbitrators award includes anything considered to be against general order or public morals in the State requested to carry out execution. The requested State shall decide whether the case is to be considered as such and may refuse execution.

f) If the arbitrators' award is not final in the State in which it was given.

RECIPROCAL ENFORCEMENT OF JUDGEMENTS AGREEMENT [1]

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Desirous of facilitating, among their several States, the carrying out of the enforcement of judgments and in accordance with the provisions of Article 2 of the Pact of the Arab League, have agreed as follows:

Article I

Any final judgement deciding civil or commercial rights or the payment of compensation by virtue of any sentence imposed by criminal Courts, as well as judgments relating to personal status emanating from a competent court in any of the member States of the Arab League, shall be executory in the other States of the League, in accordance with the provisions of this Agreement.

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab State on September 14th, 1952, during its Sixteenth Ordinary Session.

B. Signed by :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 17. 2.1953
The Lebanese Republic	on the 18. 2.1953
The Syrian Republic	on the 19. 4.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23. 5.1953
The Kingdom of Egypt	on the 9. 6.1953
The Kingdom of Iraq	on the 27. 7.1953

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 28. 7.1951

D. Reservvations: The Motawakilite Kingdom of Yemen :

1. With regard to paragraph (a) of Article 2, which reads thus :- 'Yemen has no tribunals, at the present time, except Isamic Sharril C curts, competent in every law-suit."
2. With regard to paragraph (e) of Article 2 also, so worded: "Non-execution of the judgement contrary to one of the common principles of Islamic Sharia law".

of the League of Arab States, which shall draw up a protocol of the deposit of ratification of each State and notify it to the other Contracting States.

Article 11

States of the League, non signatories of this Agreement, may accede thereto by notice to be sent to the Secretary General, who shall notify such accession to the other Contracting States.

Article 12

This Agreement shall come into force one month after the deposit of the instruments of ratification of three signatory States and shall be deemed binding with respect to the other States, one month after the deposit of their instruments of ratification or their accession thereto.

Aricle 13

Any State, bound by this Agreement, may, by notice to be sent to the Secretary General of the League of Arab States, withdraw therefrom. Such withdrawal shall take effect six months after the transmission of such notice, provided that this Agreement shall remain in force, with regard to writs required to be served and letters of request made before the expiry of the said period.

In testimony whereof, the Plenipotentiaries, whose names follows hereafter, have signed this Convention on behalf of their Governments and in their names.

This Convention was drawn up in Arabic, in Cairo, on Thursday, Safar 18th, 1372 (November 6th, 1952), in one copy to be kept with the Secretariat General of the League of Arab States. A true copy of the original was duly delivered to each of the signatory States of this Agreement or to the adherents thereto.

For the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi
The Syrian Republic: (signed) Mustapha Al Shehabi
The Kingdom of Iraq: (signed) Naguib Al Rawi
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Abdallah Al Fadl
The Lebanese Republic: (signed) Nadim Dimechkieh
The Kingdom of Egypt: (signed) Mahmoud Fawzi
The Motawakilite Kingdom of Yemen: (signed) Al Sayed Ali Al Moayyad

Article 7

The letter of request shall be transmitted through diplomatic channels and effect shall be given in the following manner:

(a) The judicial authority concerned shall proceed to execute the request in accordance with the procedure in force, provided that where the State making the request desires to have it executed in some other way, such desire, unless it conflicts with the laws of the State giving effect to the request, shall be accorded.

(b) The authority making the request shall be notified of the place and time at which it shall be put into effect in order to permit the party interested to appear in person, if he so wishes, or to appoint someone to represent him.

(c) Where the request is in respect of a matter or proceeding which the law of the State to which the request is made does not permit effect to be given thereto or where it is not possible to fulfil the request, the State to which the request is made, shall so inform the State making the request, stating the reasons.

(d) The State to which the request is made shall bear the costs, with the exception of expert fees which shall be paid by the State making the request and of which a note shall be sent with the file of the letter or request, provided that the country to which the request is made may, on the documents produced at the hearing of the case, exact for its own account, the fees prescribed under its laws.

Article 8

A judicial proceeding, taken in compliance with a letter of request in accordance with the preceding provisions, shall have the same legal effect as if it had been taken before the competent authority in the State making the request.

Article 9

No claim shall be made against nationals of the State making the request in any of the States of the League, for fees, deposit or security for which the nationals of that State are not liable, nor shall they be deprived of the right which such nationals enjoy with regard to legal assistance or exemption from court fees.

Article 10

This agreement shall be ratified by the signatory States in accordance with their respective constitutional processes at the earliest possible date. Instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General

State requesting service desires to have the service carried out in accordance with its own laws, such desire, unless it conflicts with the laws of the State where service is required, shall be accorded.

Article 3

Writs shall be transmitted through diplomatic channels, subject to the following:

(a) The request must contain all information regarding the person to be served — his name, surname, occupation and place of residence — and two copies of the document required to be served shall be drawn up, one of which must be delivered to the person to be served and the other must be returned, signed by him or endorsed to the effect that service had been effected or that acceptance of service had been refused.

(b) The serving officer shall state, on the copy returned, the manner in which service was effected or the reasons for not effecting service.

(c) The State requesting service shall collect, for its own account, the fees due thereon in accordance with its own laws and no fees shall be collected in the State in which service is required.

Article 4

The State in which service is required shall not object to such service being effected by the consulate of the country requesting service, within the limits of its jurisdiction, if the person to be served is a national of that State and where such service is so effected, the State in which it is effected shall bear no responsibility.

Article 5

Service effected in accordance with this Agreement shall be treated as if it had been ffected in the territory of the State requesting service.

II. — Letters or request.

Article 6

Any State bound by this agreement may request any other State party thereto, to proceed, on its behalf, in the territory of the State receiving the request with any judicial proceeding conncted with a pending case, in accordance with the provisions of the following two articles.

AGREEMENT RELATING TO WRITS AND LETTERS OF REQUEST [1]

The Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan,
The Syrian Republic,
The Kingdom of Iraq,
The Kingdom of Saudi Arabia,
The Lebanese Republic,
The Kingdom of Egypt,
The Motawakilite Kingdom of Yemen,

Desiring, in the promotion of close collaboration between their respective States, to facilitate between them the service of writs and the carrying into effect of letters of request (commissions rogatories), have agreed on the following:

I — Notices (Notification).

Article 1

The service of documents and writs within the States of the Arab League, signatories of this Agreement, shall be in accordance with the provisions of Articles 2 and 4.

Article 2

Service shall take place in accordance with the procedure laid down in the laws of the State, where service is required, provided that where the

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on September 14th, 1952, during its Sixteenth Ordinary Session.

B. Signed by :

The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 17 2.1953
The Lebanese Republic	on the 18. 2.1953
The Syrian Republic	on the 19. 4.1953
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 23. 5.1953
The Kingdom of Egypt	on the 9. 6.1953
The Kingdom of Iraq	on the 27. 7.1953
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 28.11.1953

C The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by :

The Kingdom of Saudi Arabia	on the 5. 4.1954
The Republic of Egypt	on the 15. 5.1954
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 28. 7.1954

SUPPLEMENTARY PROTOCOL TO THE TREATY OF COMMON DEFENCE AND ECONOMIC COLLABORATION BETWEEN THE ARAB STATES AND TO THE MILITARY ANNEX (1)

A consultative military organization shall be composed of the Chiefs of Staff of the Contracting States to supervise the Permanent Military Committee provided for by Article V of the Treaty and to direct it in all the functions specified in Article 1 of the Military Appendix.

The reports and proposals of the Permanent Military Committee shall be submitted to the Consultative Military Organization before submitting them to the Common Defence Council provided for by Article VI of the Treaty.

The Consultative Military Organization shall submit its reports and proposals regarding its functions to the Common Defence Council that it may examine them and take the necessary decisions.

The present Protocol shall have the same force as the Treaty and its Appendix as regards the provisions of Articles V and VI of the Treaty and Article 3 of the Military Appendix.

Hashemite Kingdom of Jordan: (s) Awni Abdel Hadi
Syrian Republic: (s) Nazim El Kodsi
Kingdom of Iraq: (s) Nury El Said
Kingdom of Saudi Arabia: (s) Faysal
Lebanese Republic: (s) Riad El Solh
Kingdom of Egypt: (s) Mustapha El Nahas
Mohamed Salah El Dine
Motawakilite Kingdom of Yemen:
(s) Al Sayed Aly Al Moayyad.

---

(1) A. The Council of the League of Arab States sanctioned this Protocol on February 2nd, 1951, during its Thirteenth Ordinary Session.

B. The Protocol was duly signed by :

The Syrian Republic	on the 2.2.1951
The Kingdom of Iraq	on the 2.2.1951
The Kingdom of Saudi Arabi,	on the 2.2.1951
The Lebanese Republic	on the 2.2.1951
The Kingdom of Egypt	on the 2.2.1951
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 2.2.1951
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 16.2.1952

C. The instruments of ratification of this Protocol were deposited on the same date as that of the deposit of the instruments of ratification of the Treaty.

Article 3

The Permanent Military Committee, hereof mentioned in Art. 6, shall submit detailed reports upon its activities and its studies to the Council of Common Defence; similarly it shall submit to it all its annual reports covering the activities of the preceding year.

Article 4

Cairo will be the headquarters of the Permanent Military Committee. Meetings, however, may take place anywhere else.

The Committee shall choose its president from among its members for a period of two years; the president may be re-elected and must be a senior military officer.

Members of this Committee must be nationals by origin of the Contracting States.

Article 5

The chief command shall be vested in the State having the largest number of forces in military operations, in number as well as in equipment, unless the choice of a commander-in-chief should be made through a different procedure having the unanimous approval of the Contracting States.

A general council of chiefs of staff shall assist the commander-in-chief in the discharge of his functions.

For the Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi
the Syrian Republic: (signed) Nazim El Kodsi
the Kingdom of Iraq: (signed) Nouri El Said
the Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Yussef Yassin
the Lebanese Republic: (signed) Riad 81 Solh
the Lebanese Republic: (signed) Riad Al Solh
the Kingdom of Egypt: (signed) Mustapha El-Nahas,
Mohamed Salah El-Din.

the Motawakilite Kingdom of Yemen:
(signed) Al Sayed Aly Al Moayyad.

MILITARY ANNEX

Article 1

The Permanent Military Committee, provided for in Article 5 of the Pact of Common Defence, shall be charged with:

(a) Preparation of military plans to meet all eventual dangers or an armed aggression which might be perpetrated against one or several of the Contracting States or against their forces. These plans shall be prepared in accordance with decisions taken by the Council of Common Defence.

(b) Preparation of proposals organizing the forces of the Contracting Parties and of determining their minimum number in conformity with military exigencies and the capacity of each State.

(c) Submission of necessary proposals to enhance the power of the forces of the Contracting Parties in respect of their armaments, organization and training in order that they may conform with the most modern methods and with military developments; also to coordinate and unify such measures.

(d) Submission of proposals for the exploitation of natural, industrial, agricultural and other resources of the Contracting States in the interest of war efforts and common defence.

(e) Organization of exchange of military training missions and preparation of plans for combined manœuvres of forces of the Contracting States; participation in these manœuvres and a study of their results with the view of improving cooperation between the forces on battlefields and reaching the highest level.

(f) Preparation of necessary data and statistics of the resources of the Contracting Parties as well as their military possibilities and potentialities in the common war effort.

(g) Examination of facilities, aid and other means of assistance which, in case of war, would be asked of each of the Contracting Parties for other Arab forces posted in their territories, in conformity with the terms of this Agreement.

Article 2

In accordance with Article 2 of the Pact, the Permanent Military Committee is authorised to establish permanent or temporary sub-committees, chosen from amongst its members, with a view to studying any question within its jurisdiction.

The Committee may seek the aid of experts in respect of any question, whenever it shall be deemed necessary.

The Kingdom of Iraq: (signed) Noury Al Said.
The Kingdom of Saudi Arabia: (signed) Yussef Yassin.
The Lebanese Republic: (signed) Riad Al Solh.
The Kingdom of Egypt: (signed) Mustapha Al Nahas and Mohamed Salah-el-Din.
The Motawakilite Kingdom of Yemen: "I approve this Treaty with its Annex with regard to my letter to the Secretary General, detailed in the procès-verbal drawn up this day." — Al Sayed Ali Al Moayyad.

Article 9

The Annex to this Treaty shall be considered as an integral part thereof.

Article 10

Each of the Contracting States is bound not to conclude any agreement in contradiction to this Treaty and not to adopt, in its international relationship, an attitude contrary to the purposes of his Treaty.

Article 11

The terms of this Treaty shall not affect and are not intended to affect, in any manner, the rights and obligations of the Contracting Parties which arise or could arise from the Charter of the United Nations, or the obligations incumbent upon the Security Council in connection with the safe-guarding of international peace and security.

Article 12

Ten years after the entry into force of the present Treaty, any one of the Contracting States may withdraw therefrom, provided it has notified the Secretariat General of the Arab League of its intention to do so, a year in advance.

The Secretariat General shall communicate such notifications to the other Contracting Parties.

Article 13

The present Treaty shall be ratified by each Contracting State in accordance with its constitutional processes.

The instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the Arab League.

The Treatty shal! come into force, in regard to every country that shall ratify it, fifteen days after the receipt by the Secretariat General of the instruments of ratification from at least four Contracting States.

This Treatty was drawn up in Arabic, in Cairo on Gamad Al Tani 25th, 1369, (April 13th, 1950), in one copy to be kept at the Secretariat General. A true copy thereof has been duly delivered to each Contracting State.

On behalf of:

The Hashemite Kingdom of Jordan: (signed) Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: (signed) Nazem Al Kodsi.

In the Annex to this Treaty shall be specified the powers of this permanent committee, including the submission of the necessary reports embodying the cooperation and collaboration provided for in Article 4.

This permanent Committee shall present reports regarding its activities to the Council of Common Defence provided for in the following article.

Article 6

Under the control of the Council of the League shall be constituted a Council of Common Defence, the authority of which shall extend to all questions relating to the execution of the provisions of Articles 2, 3, 4 and 5 of this Treaty. It will be assisted in the respect by the Permanent Military Committee mentioned in the preceding article.

The Council of Common Defence shall be constituted of the Ministers for Foreign Affairs and of National Defence of the Contracting States, or their delegates.

Decisions adopted by the Council with two-thirds of the number of States shall be binding upon all the Contracting States.

Article 7

In order to realise the objects of this Treaty and its aims of ensuring tranquillity and promoting prosperity in the Arab countries and of raising their standard of living, the Contracting States shall cooperate for the economic renaissance of their countries, for the exploitation of their natural resources and for facilitating the exchanges of their agricultural and industrial products. They shall in general organize and coordinate their ecnomic activities and conclude such agreements as may be necessary for realising these objectives.

Article 8

An Economic Council shall be created, which shall consist of the Ministers of the Contracting States concerned with economic questions or of their delegates in case of necessity. This Council shall suggest to the Governments of these States, measures which it considers of such a nature as to guarantee the realization of the purposes indicated in the preceding article.

In its activities, this Council may be assisted by Committee for Economic and Financial Affairs provided by Article 4 of the Charter of the Arab League.

Article 1

Desirous of maintaining peace and security, the Contracting States declare their determination to settle all their international disputes by peaceful means, whether in their relations with each other or in their iirelations with other States.

Article 2

The Contracting States agree that an armed aggression, directed against any one or more of them or against their forces, shall be considered as directed against all of them. For this reason, they agree, by virtue of the right of legitimate self-defence, both individual and collective, to assist at once the State or States so attacked and to adopt immediately, both individually and collectively, all the measures and means at their disposal, including the employment of armed force, to repulse the aggression and restore peace and security.

In application of the provisions of Article 6 of the Arab League Charter and of Article 51 of the Charter of the United Nations, the League Council and the Security Council shall be immediately informed of the aggression and of the steps and measures taken as a result thereof.

Article 3

The Contracting States shall consult together at the request of any one of them, whenever the integrity of the territory, independence or security of any one of them is exposed to danger.

In the event of a threat of an impending war or of an international continengency, the danger of which may be apprehended, the Contracting States shall at once hasten to coordinate their plans and efforts in adopting such preventive and defensive measures as the situation may require.

Article 4

With a view to fulfilling the above-mentioned obligations in the fullest manner possible, the Contracting States declare their intention to cooperate amongst themselves to strengthen and reinforce their military forces and to participate, each one according to its own needs and resources, in the preparation of inidvidual and collective measures to resist armed aggression.

Article 5

A permanent military committee shall be formed of representatives of the chiefs of staff of the Contracting Parties to organize plans for joint defence and to prepare their measures and methods.

And in response to their own peoples' wish to join forces in the common defence of their own existence and in maintaining security and peace, in accordance with the Charter of the League of Arab States and of the United Nations Charter and the aims thereof and in order to reinforce stability and tranquillity and afford their countries means of welfare and prosperity;

Have agreed to conclude a treaty to this end and have designated the following plenipotentiaries:

For **The Hashemite Kingdom of Jordan:** H.E. Awni Abdel Hadi.
The Syrian Republic: H.E. Premier Nazem El Kodsi.
The Kingdom of Iraq: H.E. Premier Noury El Said.
The Kingdom of Saudi Arabia: H.E. Yussef Yassin, minister of State.
The Lebanese Republic: H.E. Premier Riad Al Solh.
The Kingdom of Egypt: H.E. Premier Mustapha Al Nahas and
H.E. Dr. Mohamed Salah el-Din.
The Mutawakilite Kingdom of Yemen: H.E. Al Sayed Ali Al Moayyad.

Who, having exchanged their credentials which invest them with full power, and which were found duly correct and complete, have agreed as follows:

---

not because that State is bound by treaties and agreements with other powers or because foreign troops exist in its territories for any reason.

2. "With regard to the ultimate paragraph of Article VI, the Motawakilite Government of Yemen expects that certain circumstances may make it appropriate for Yemen to adopt a special attitude of its own. It has therefore deciding not to consider the decisions of the Common Defence Council as binding on her, unless she actually accepts those decisions; this is due to Yemen's geographical position and to her potentialities and to special considerations.

3. "The Yemen Government does not object to Article I of the Military Annex, but certain considerations may make it mpossible for her to execute certain matters she may be asked to accomplish. She therefore :

"Approves Article I of the Military Annex, except paragraphs 4 and 6, which the Motawakilite Government of Yemen is expected to approve in due time."

E. Declarations of the Government of Iraq :

"With regard to hte provisions of Article 4 of the Treaty of Common Defence and Economic Collaboration among States of the Arab League, as to the preparation of measures of defence, individual and collective, to repulse any armed aggression, shall be according to the resources of each State and its needs.

"As to the text of the ultimate paragraph of Article VI of the same Treaty, that 'what the Council of Common Defence may decide by a majority of two third of the States shall be binding on all contracting States, as it is understood that the text of this ultimate paragraph of Article VI shall not be applicable to the preparation of measures of defence individual and collective to repulse any armed aggression for such preparation of measures has a special character, provided for by Article IV, afore-mentioned."

TREATY OF JOINT DEFENCE AND ECONOMIC COOPERATION BETWEEN THE ARAB LEAGUE STATES AND ITS MILITARY ANNEX [1]

The Governments of:

H.M. the King of the Hashemite Kingdom of Jordan,
H.E. the President of the Syrian Republic,
H.M. the King of Iraq,
H.M. the King of Saudi Arabia,
H.E. the President of the Lebanese Republic,
H.M. the King of Egypt,
H.M. the King of the Motawakilite Kingdom of Yemen,

Being desirous of reinforcing and strengthening their bonds and of promoting collaboration between the Arab League States in order to maintain their independence and to preserve their common heritage;

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on April 17th, 1950, during its Twelfth Ordinary Session.

B. Signed by:

The Syrian Republic	on the 17. 6.1950
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 17. 6.1950
The Lebanese Republic	on the 17. 6.1950
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 17. 6.1950
The Kingdom of Egypt	on the 17. 6.1950
The Kingdom of Iraq	on the 2. 2.1951
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 16. 2.1952

C. The instruments of ratification were dopsited with the Secretariat General by:

The Syrian Republic	on the 31.10.1951
The Kingdom of Egypt	on the 22.11.1951
The Hashemite Kingdom of Jordan	on the 31. 3.1952
The Kingdom of Iraq	on the 7. 8.1952
The Kingdom of Saudi Arabia	on the 19. 8.1952
The Lebanese Republic	on the 24.12.1952
The Motawakilite Kingdom of Yemen	on the 11.10.1953

D. Reservation made by the Motawakilite Government of Yemen.

1. "As regards Article II, Yemen does not consider the attack on any Arab State as an aggression, unless it is an attack against that State itself and

Article XIV

Member States shall encourage the establishment of Arab cultural and social clubs in their respective countries.

Article XV

Member States shall adopt all measures necessary to ensure the closest possible similarity in matters of legislation. They shall also endeavour to unify their laws whenever that is practicable and to introduce comparative legal study of Arab countries into the curricula of their respective educational institutions.

Article XVI

This Treaty shall be ratified by the undersigned States in accordance with their respective constitutional processes at the earliest possible date. The instruments of ratification shall be deposited with the Secretariat General of the League, which shall draw up a protocol registering the deposit of the instruments or ratification of each country and shall communicate it to other Member States.

Article XVII

Other Arab countries may adhere to this Treaty by notifying the Secretary General of the League of such a desire. The Secretary General shall in turn communicate this to Member States.

Article XVIII

This Treaty shall come into force one month after the deposit of the instruments of ratification by two Member States. The same principle applies in respect of ratifications by other States, after it has come into force.

Article XIX

Any State bound by the obligations of this Treaty may withdraw therefrom by notifying the Secretary General to that effect. Withdrawal shall take effect six months after the receipt of such a notice.

On testimony whereof the Plenipotentiaries have signed this Treatty and offered thereto their seals.

On behalf of the Governments of:

The Hashemite Kingdom of Jordan:
The Syrian Republic: (signed) Gamil Mardam Bey.
The Kingdom of Irak: (signed) Tahsin Al Askari.
The Kingdom of Saudi Arabia:
The Lebanese Republic: (signed) Sami Al Khoury.
The Kingdom of Egypt: (signed) Mahmoud Fahmy Al Nokrashi.
The Motawakilite Kingdom of Yemen:

teaching in all subjects in all educational stages throughout the Arab countries.

Article X

Member States shall endeavour to strengthen relations between public libraries and scientific, historical and art museums in their respective countries by various means such as the exchange of literary works, indices, replicas of ancient relics and facsimiles. They shall also endeavour to exchange technical and scientific experts and excavation missions by means of agreemnts to be concluded between the respective States.

Article XI

Member States agree to strengthen relations and facilitate co-operation between scientists, scholars, journalists, people engaged in free professions and persons connected with the stage, the cinema, music and broadcasting — wherever these exist — through the organization of visits from one country to another.

They shall also encourage, for the same purpose, the holding of cultural, educational and scientific conferances, the placing of adequately equipped research centres and laboratories belonging to the various scientific institutes of each country at the disposal of the scientists and scholars of the other countries for the conducting and demonstration of scientific researches and the publication of periodical bulletins on all works written and researches made in all Arab countries.

They shall make it obligatory for all authors and publishers to present copies of all publications issued by them to the Cultural Committee of the League, to be kept in its Library and for the purpose of distribution to public libraries in each State.

Article XII

Member States agree to introduce into the educational curricula of their respective countries, literary, geographical and historical matter sufficient to enable students to form a clear idea about the life and civilisation of the other Arab countries. They shall also endeavour to establish an Arabic Public Library for pupils in each State.

Article XIII

Member States shall endeavour to acquaint their nationals with the cultural, social, economic and political conditions of the other Arab States through the medium of the radio, the theatre, the cinema, the press or any other means; also through the establishment of museums for Arab culture and civilisation, adequately equipped by them and by other Member States to ensure success and through the organization of periodical art and literary exhibitions and school shws in the different Arab countries.

concerned, all possible facilities for the establishment of residential quarters for the accomodation of their respective pupils.

Article IV

Member States shall endeavour to encourage cultural tours, as well as scouting and sport excursions, in those areas of their countries to which access is allowed by their respective Governments. They shall also encourage the holding of cultural and educational conferences for the benefit of students, and extend all possible facilities for such purposes, particularly with regard to travel and the reduction of travelling expenses.

Article V

Member States agree to the establishment in their respective countries of educational and scientific institutes by any other Member State.

Article VI

Member States shall co-operate with one another for the revival, preservation and dissemination of the Arabs' legacy of art and literature, so as to make such legacy available to all scholars.

Article VII

To keep peace with the world's intellectual movement, the Member States shall encourage the translation from foreign languages works of famous authors, ancient and modern, and co-ordinate all efforts exerted in this direction.

They shall also encourage intellectual production in the Arab countries by diverse methods such as the establishment of literary and scientific research institutes, and the organization of competitions amongst writers and authors, assigning prizes for the best achievement in literature, science and art.

Article VIII

Member States shall undertake to ensure, through local legislation, the safeguarding of literary, scientific and art copyrights in their respective countries for all publications produced in their own territoies.

Article IX

Member States shall endeavour to unify scientific expressions and terminology through the medium of joint congresses, conferences and committees to be organized for this purpose, and through bulletins to be published by these bodies. They shall also endeavour to develop and promote the Arabic language so as to make it capable of absorbing all modern literary and scientific expressions, and to make Arabic the medium

H.M. the King of Saudi Arabia
has designated as His Plenipotentiary:

H.E. the President of the Lebanese Republic
has designated as His Plenipotentiary:

H.M. the King of Egypt
has designated as His Plenipotentiary: H.E. Mahmoud Fahmy Al Nokrashi Pasha, Minister for Foreign Affairs.

H.M. the King of Yemen
has designated as His Plenipotentiary:

Who, having proved that they are empowered by their Governments, have agreed upon the following terms:

Article I

The Member States of the League do hereby agree to establish, each in its respective country, a local organization whose functions shall be the promotion and development of cultural co-operation between Arab States. Each State shall have full freedom to choose the way in which such rganization is to be formed.

Article II

Member States agree to the exchange of professors and teachers between their respective educational institutions, in accordance with such general or individual conditions as shall be agreed upon between them. The duration of service of exchanged professors or teachers who are Government officials, shall be reckoned as part of their Government service, entitling them to retain their original Government posts with the pertaining rights of promotion and pension.

Article III

Member States agree to the exchange of students and pupils between their educational institutions. These shall be admitted to the classes for which they are fit, within the limits of the places available, due regard being given to regulations governing such institutions. To facilitate such an exchange, the Member States, with due observance of the fundamental educational principles applied in their respective countries, shall endeavour to standardize educational grades and certificates. Such procedure shall be governed by specific agreemnts to be concluded between the respective States.

Each Member State shall also extend to the country or countries

CULTURAL TREATY[1]

Whereas:

H.M. the King of the Hashemite Kingdom of Jordan,
H.E. the President of the Syrian Republic,
H.M. the King of Iraq,
H.M. the King of Saudi Arabia,
H.E. the President of the Lebanese Republic,
H.M. the King of Egypt,
H.M. the King of Yemen,

Are desirous of unifying the general tendencies of their States and strengthening co-operation between thm in cultural matters and increase of intellectual affinity and spiritual harmony between the peoples of Arab countries and their action towards generalising knowledge and enhancing of the cultural standard of their peoples.

Have agreed to conclude a Treaty and have designated as their Plenipotentiaries the ofllowing:

H.M. the King of the Hashemite Kingdom of Jordan
has designated as His Plenipotentiary:

H.E. the President of the Syrian Republic
has designated as His Plenipotentiary:

H.M. the King of Iraq
has designated as His Plenipotentiary:

---

(1) A. Approved by the Council of the League of Arab States on November 27th, 1945, during its Second Ordinary Session.

B. Signed by :

The Syrian Republic	on the 22.10.1946
The Lebanese Republic	on the 30.10.1946
The Kingdom of Iraq	on the 4.12.1946
The Kingdom of Egypt	on the 20. 5.1946

C. The instruments of ratification were deposited with the Secretariat General by :
The Kingdom of Egypt on the 18. 6.1947

D. Reservations.

Owing to the special position of the Kingdom of Saudi Arabia and Yemen, their delegation have made the following reservations on singing the Treaty and consider this as part of the Treaty as concerns the obligation of the said two kingdoms towards their provisions:

"The Government of Saudi Arabia agrees to the terms of this Treaty, except to what it does contradictory to Islamic faith or is inconsistent with its local organisation and the situation."

TABLE OF CONTENTS



LEAGUE OF ARAB STATES

TREATY SERIES

Agreements and Conventions

concluded between member States
within the framework
of the Arab League

Article 13

Tout Etat partie à la présente convention peut la dénoncer moyennant un avis adressé au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes. Cette dénonciation prendra effet six mois de la date de la notification.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire le 2 Chaaban 1373 (5 Avril 1954), en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats contractants.

Pour les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie : Aoni Abdel Hadi
De la République Syrienne :
Du Royaume d'Irak : Néguib El Rawi
Du Royaume d'Arabie Séoudite :
De la République Libanaise :
Du Royaume-Uni de Libye :
De la République d'Egypte : Mahmoud Fawzi. (Avec la réserve contenue dans le procès-verbal de signature).
Du Royaume Moutawakélite du Yémen :

ments des deux pays auront donné leur assentiment à cette option. S'il acquiert la nouvelle nationalité, il perd par le fait même la première.

Article 8

Quiconque ressortit à plus d'une des nationalités des Etats de la Ligue Arabe, a le droit d'opter pour l'une d'elles dans un délai de deux ans de la date de la mise en vigueur de la présente convention. Si, à l'expiration des deux années, l'option n'a pas eu lieu, il sera considéré comme ayant opté pour la nationalité dont l'acquisition est de date plus récente. En cas d'acquisition de plus d'une nationalité à la même date, il sera considéré comme ayant opté pour la nationalité du pays de sa résidence habituelle. Dans ce cas, il perd les autres nationalités.

Article 9

Toute décision de l'un des gouvernements des Etats de la Ligue Arabe conférant sa nationalité à l'un quelconque des ressortissants d'un autre Etat arabe ou la lui retirant, sera communiquée dans un délai de six mois au Gouvernement intéressé.

Article 10

La présente convention sera ratifiée dans le plus bref délai possible par les Etats signataires, conformément à leurs lois constitutionnelles. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, lequel établira un procès-verbal constatant le dépôt de l'instrument de ratification de chaque Etat et le communiquera aux autres Etats contractants.

Article 11

La présente convention sortira ses effets deux mois après le dépôt des instruments de ratification de trois Etats. Elle produira ses effets à l'égard des autres Etats deux mois après le dépôt de leurs instruments de ratification ou d'adhésion.

Article 12

Les Etats de la Ligue non signataires de la présente convention peuvent y adhérer moyennant un avis adressé au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes qui notifiera leur adhésion aux Etats signataires.

Par contre, si l'époux est un apatride, la femme arabe ne perd pas, par son mariage, sa nationalité première.

Article 3

La femme arabe a le droit, lorsque le mariage est dissous, de rentrer dans son pays d'origine pour y résider, auquel cas elle aura le droit de reprendre son ancienne nationalité si elle en formule la demande. Dans ce cas, elle perd la nationalité qu'elle avait acquise par le mariage.

Toutefois, avec l'assentiment de son pays d'origine, elle pourra être exemptée de la condition de résidence dans ce pays.

Article 4

Les enfants mineurs suivent la nationalité acquise par leur père. Toutefois, ceux d'entre eux qui sont nés avant l'acquisition de cette nouvelle nationalité ont le droit de reprendre la nationalité d'origine de leur père dans la première année qui suit leur dix-huitième année calculée d'après le calendrier grégorien.

Article 5

L'enfant trouvé acquiert la nationalité du pays où il est né. Il est considéré comme étant né dans le pays où il a été trouvé jusqu'à ce que le contraire soit prouvé.

Quiconque est né d'une mère arabe dans un pays arabe alors que la paternité n'est pas légalement prouvée est considéré comme ressortissant à la nationalité de sa mère. Par contre, si la paternité arabe est légalement établie et si l'enfant n'a pas complété les dix-huit ans d'après le calendrier grégorien, il suivra la nationalité de son père et perdra de ce fait sa précédente nationalité.

Article 6

L'acquisition par le ressortissant d'un des Etats de la Ligue Arabe de la nationalité d'un autre pays, membre de la Ligue, est subordonnée à l'approbation préalable de son Gouvernement. Sa précédente nationalité disparaît consécutivement à l'acquisition de la nouvelle.

Article 7

Tout Arabe né en dehors de son pays, mais sur le territoire d'un des Etats de la Ligue Arabe, a le droit d'opter pour la nationalité du pays où il est né et ce dans le courant de la première année qui suit la date où il aura complété sa dix-huitième année grégorienne, au cas où les gouverne-

CONVENTION SUR LA NATIONALITE (1)

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume-Uni de Libye,
De la République d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Désireux de réaliser une collaboration étroite en matière de nationalité, en exécution des dispositions de l'Article 2 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes, sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Aux termes de la présente convention, est considéré comme Arabe quiconque ressortit à la nationalité d'un des Etats, membres de la Ligue Arabe.

Article 2

La femme arabe acquiert par le mariage la nationalité de son époux arabe et perd sa première nationalité, à moins que dans l'acte de mariage ou par un avis subséquent adressé dans le délai de six mois de la date de l'acte précité, elle ne demande de conserver sa première nationalité.

Si, en conformité de sa législation, le Gouvernement de l'État auquel ressortit l'époux, retire la nationalité que l'épouse a nouvellement acquise, celle-ci recouvrera sa nationalité précédente.

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 5.4.1954 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 21ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 8. 6.1954
La République d'Egypte	le 9.11.1954
Le Royaume d'Irak	le 12. 5.1955

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 28. 7.1954
La République d'Egypte	le 3. 2.1955

D. Réserves.

République d'Egypte : "Le droit du mineur d'opter pour une nationalité, prévu aux articles 4 et 7, s'exerce aussitôt qu'il aura atteint l'âge de 21 ans révolus, au lieu de l'âge de 18 ans suivant le Calendrier Grégorien."

sent règlement concernant l'échange des correspondances entre les pays contractants.

Article 116

Durée de valdité du présent Règleemnt

Le présent Règlement sera exécutoire à partir du jour de la mise en vigueur de la Convention. Il aura la même durée de validité que la Convention.

Fait à Amman le 6 Zi el Quêdah 1373 (7 juillet 1954)

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Abdel Méguid Mortada.
Pour la République de Syrie: Fouad El Halabi et Abdel Kader El Baghdadi.
Pour le Royaume d'Irak:
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Ibrahim Zareh.
Pour la République Libanaise: Abdel Hamid El Bohsaly.
Pour le Royaume Uni de Libye: Antoun Hobeica et Aly El Moghraby.
Pour la République d'Egypte: Anwar Bakir.
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen:

faut indiquer sur la feuille d'avis le numéro de la dépêche et le nombre des sacs dont elle se compose.

Article 112

Sacs vides

Les Administrations contractantes sont tenues de renvoyer vides aux bureaux d'origine les sacs employés pour l'expédition du courrier et cela par les soins des bureaux d'échange destinataires conformément aux dispositions de l'article en vigueur du Règlement d'exécution de la Convention Postale Universelle. Cependant, les Administrations peuvent s'entendre pour l'emploi des sacs pour la transmission réciproque de leur courrier au lieu de les renvoyer vides.

Article 113

Statistique des frais de transit

Les dépêches du courrier échangées entre les pays de l'Union ne sont pas comprises dans les opérations des statistiques générales internationales. Les Administrations appliquent les dispositions de la Convention Postale Universelle et ses Règlements d'exécution lorsque les dépêches sont expédiées à des Administrations non adhérentes de l'Union Postale Arabe.

Article 114

Règlement des comptes

1. Sans préjudice des dispositions prévues par le Règlement d'exécution de la Convention de l'Union Postale Universelle, les Administrations peuvent liquider entre elles les soldes relatifs aux divers services postaux et cela après approbation des comptes.

2. Lorsque l'Administration débitrice tarde dans le règlement de son solde débiteur pendant une période dépassant trois mois, l'Administration créancière peut en aviser le Bureau permanent afin qu'il intervienne pour le règlement. Passés trois autres mois, des intérêts moratoires courent à raison de 5%.

TROISIEME PARTIE

Dispositions finales

Article 115

Application du Règlement d'exécution de la Convention Postale Universelle

Seront applicables les dispositions du Règlement d'exécution de la Convention Postale Universelle, dans tout ce qui n'est pas prévu dans le pré-

UNION POSTALE ARABE

Coupon-réponse
valable pour l'échange dans les Pays
de l'Union Postale Arabe

Ce coupon est échangeable contre
un timbre-poste ou des timbres-poste
représentant l'affranchissement d'une
lettre ordinaire de port simple

Jordanie
15
Fils

Timbre à date
du bureau d'émission

O

Timbre à date
du bureau d'échange

O

Article 110

Expédition des objets soumis au contrôle douanier

1. La déclaration en douane, C 2, peut être employée pour l'expédition des objets à soumettre au contrôle douanier en plus de l'étiquette verte, ou la mention qui en tient lieu, exigée par les règlements douaniers.

2. Pour les objets de correspondances ouvertes ou dont le contenu est visible, à l'exception des petits paquets, l'emploi de l'un des modèles mentionnés à l'alinéa précédent, n'est pas obligatoire.

Article 111

Echange de dépêches

1. Les pays contractants peuvent échanger des dépêches closes et des correspondances à découvert par l'intermédiaire de l'un ou de plusieurs des pays de l'Union et cela conformément aux conditions prévues par la Convention Postale Universelle.

2. Les numéros des dépêches doivent être inscrits sur les étiquettes des sacs renfermant le courrier. Si une dépêche contient plusieurs sacs, il

---

NOTE : Longueur du coupon 12 cms.
Largeur du coupon 8 cms.

6. L'ayant droit ne peut réclamer d'indemnité qu'en cas de perte totale du petit paquet recommandé. On lui verse alors le montant réglementaire d'indemnité.

7. Les petits paquets sont soumis aux formalités douanières selon la législation interne de chaque pays.

8. L'étiquette verte doit être collée sur chaque petit paquet.

9. Sont applicables aux petits paquets les dispositions prescrites pour les échantillons en ce qui concerne le conditionnement et l'emballage. Les nom et adresse de l'expéditeur doivent figurer sur l'emballage du petit paquet avec la mention: « Petit paquet ».

Article 109

Coupons-réponse

1. Les coupons-réponse spéciaux de l'Union Postale Arabe doivent être conformes au modèle indiqué ci-après. Ils sont imprimés par les soins du Bureau permanent de l'Union sur du papier portant, en filigrane, les mots (Union Postale Arabe) en gros caractères. Le Bureau en approvisionne les autres Administrations au prix coûtant.

2. Dans les décomptes entre Administrations, la valeur des coupons est calculée à raison de 15 centimes-or par unité.

3. Les coupons échangés sont envoyés annuellement, au cours du premier trimestre qui suit l'année de leur usage, aux Administrations qui les ont émis, avec l'indication globale de leur nombre et de leur valeur sur un relevé conforme au modèle international.

4. Aussitôt que deux Administrations se sont mises d'accord sur le nombre des coupons échangés dans leurs relations réciproques, elles dressent, chacune, et transmettent au Bureau permanent de l'Union Postale Arabe, un relevé conforme au modèle international indiquant le solde débiteur ou créditeur, si ce solde dépasse 15 francs-or. En même temps, une copie de ce relevé est adressée à l'Administration intéressée. A défaut d'accord dans un délai de trois mois, l'Administration créancière établit son décompte et l'envoie au Bureau de l'Union Postale Arabe.

5. Si l'une des Administrations seulement fournit son relevé, les indications de celui-ci font foi.

6. Le Bureau de l'Union Postale Arabe inscrit dans le décompte annuel le solde en francs-or, tout en négligeant les centimes. Le paiement est opéré par voie de compensation selon la méthode qui serait fixée par le Bureau de l'Union.

7. Lorsque le solde annuel entre deux Administrations ne dépasse pas 15 francs-or, l'Administration débitrice est exonérée de tout paiement.

8. Le délai de validité des coupons-réponse est illimité. Les Administrations ont la faculté de ne pas vendre les coupons, mais elles sont tenues de les échanger.

Article 107

Documents et renseignements à transmettre au Bureau

Les Administrations de l'Union transmettent au Bureau permanent, d'une manière régulière et en temps opportun, les documents suivants:

a) Les législations postales internes et les amendements éventuels y apportés.

b) Le guide postal dès sa nouvelle impression.

c) Les résultats des statistiques postales annuelles des services postaux réciproques entre les pays de l'Union Postale Arabe.

d) Tout ce qui est utile aux services postaux de l'Union arabe.

e) Tous les renseignements demandés par le Bureau permanent pour les besoins de la publication ou des archives ainsi que tous les autres objets qui rentrent dans sa compétence et qui lui permettent d'accomplir ses travaux le plus tôt possible.

f) Les modifications éventuelles apportées aux équivalents des taxes et droits postaux avec indication de la valeur de l'unité monétaire par rapport au franc-or.

g) Une seule série des émissions des timbres-poste et des formules d'affranchissement postal des pays de l'Union.

DEUXIEME PARTIE

Dispositions spéciales concernant la poste aux lettres

Article 108

Petits paquets

1. L'échange de petits paquets est limité aux pays qui se sont déclarés d'accord pour cette catégorie d'envois à condition de ne pas déroger aux restrictions d'exportation et d'importation dans chaque pays.

2. Le poids du petit paquet ne doit pas dépasser 1 kilogramme.

3. Le petit paquet ne doit pas renfermer des pièces de monnaie, des billets de banque, des billets de monnaie ou des titres au porteur, du platine, de l'or, de l'argent, des pierreries précieuses ou d'autres objets de valeur, des communications ou des documents ayant le caractère de correspondance personnelle et actuelle, des timbres-poste ou des formules d'affranchissement oblitérés ou non ou tout autre papier ayant une valeur quelconque, des films cinématographiques de celluloide, des registres sonores ou des matières périssables.

4. Il est permis d'insérer dans le petit paquet une facture de son contenu.

5. Ces petits paquets doivent être conditionnés dans des emballages assez forts pour protéger leur contenu en cours de transport et pour en faciliter la vérification.

13. Le directeur du Bureau a le droit de déléguer, à titre provisoire et d'entente avec l'Administration des Postes égyptiennes, parmi ses fonctionnaires en service ou en retraite, des employés collaborateurs pour travailler trois heures au moins par jour en dehors des horaires du travail officiel, des congés et des jours fériés.

E. — Dispositions transitoires.

14. Le directeur actuel du Bureau exerce ses attributions tout en gardant ses fonctions à l'Administration des Postes égyptiennes. Il est aidé par le sous-directeur et les autres fonctionnaires délégués. Il travaille trois heures au moins par jour en dehors des horaires officiels de son travail à l'Administration des Postes égyptiennes.

15. Les traitements des employés collaborateurs sont fixés en proportion avec ceux de leurs semblables dans l'Administration du pays, siège du Bureau. Celui d'entre ces employés qui est délégué de l'Administration des Postes du pays où fonctionne le Bureau recevra une gratification ne dépassant pas 50% de son traitement. Le budget du Bureau permanent supporte les gratifications des employés collaborateurs. L'Administration des postes égyptiennes supporte la gratification du directeur actuel du Bureau sur la base qu'il travaille demi-temps, c'est-à-dire, sur la base de 50% de son traitement.

16. Les dépenses du Bureau pour l'année 1954 sont arrêtées à L.E. 2400, lequel montant est pris pour base pour les dépenses de l'année suivante jusqu'à l'approbation du nouveau budget. Ces dépenses sont couvertes par les contributions des Administrations membres de l'Union en proportion avec les quote-parts de leurs gouvernements dans la Ligue des Etats Arabes. Est annexé à ce règlement le détail de la somme prévue pour les dépenses pendant l'année courante.

17. Les Administrations de l'Union rembourseront à l'Administration des Postes égyptiennes les sommes avancées au Bureau en vertu de l'article précédent. Ce remboursement doit être opéré dans le plus bref délai possible et, au plus tard, avant le 31 décembre de l'année d'envoi du compte. Passé ce délai les sommes dues sont productives d'intérêt au profit de l'Administration créditrice à raison de 5% par an, à compter du jour de l'expiration dudit délai.

18. Le Directeur du Bureau dirige la caisse du bureau. L'Administration des Postes égyptiennes lui avance les sommes nécessaires dans les limites du budget.

19. En cas d'admission nouvelle, le Bureau détermine la contribution du pays adhérent ce qui donne lieu à la modification des contributions des autres Etats.

20. Les dispositions de cet article seront exécutées à partir du 1er avril 1954. Le Bureau permanent est considéré comme constitué dès cette date et cela pour l'application de la Convention qui est mise en vigueur à compter du 1er juillet 1954.

e) Achat du matériel et des fournitures du Bureau et location des locaux qui lui sont nécessaires selon la procédure suivie par le Secrétariat général de la Ligue des Etats Arabes.

f) Paiement des dépenses du Bureau dans les limites du budget qui lui est prévu.

g) Signature des reçus et livraison des quittances nécessaires, dépôt des fonds du Bureau dans les banques et utilisation de ces fonds pour les dépenses sur sa signature en sa qualité de directeur du Bureau.

B. — Budget et Comptabilité.

5. Le Bureau établit au mois d'octobre de chaque année un projet de son budget pour l'année allant du 1er janvier au 31 décembre comprenant les données détaillées relatives à l'estimation des dépenses et recettes ordinaires ou extraordinaires, comparées avec les chiffres du budget précédent et du dernier compte final. Il soumet ce projet de budget au premier Congrès Postal Arabe pour approbation à la majorité des voix. Entretemps le Bureau fonctionne dans les limites des chiffres du budget de l'année précédente.

6. Le Bureau dresse au cours du premier trimestre de chaque année un compte final auquel sont annexés tous les documents relatifs aux recettes et dépenses pour être soumis au premier Congrès postal arabe pour approbation.

C. — Rapport annuel des travaux du Bureau.

7. Le Bureau établit au cours du premier trimestre de chaque année un rapport sur ses travaux pendant l'année précédente et le soumet au premier Congrès Postal Arabe suivant.

D. — Fonctionnaires et employés.

8. Il n'est pas loisible aux fonctionnaires et employés de s'engager dans des travaux incompatibles avec la nature de leur travail dans le Bureau.

9. Si l'un des fonctionnaires délégués par l'une des Administrations postales commet une irrégularité ou un acte impliquant une punition, le Directeur demande au sous-directeur d'engager l'enquête nécessaire et propose à l'Administration dont dépend le fonctionnaire la punition légale qui doit être infligée.

10. Les classes des fonctionnaires sont déterminées comme suit, selon le cadre du Secrétariat général de la Ligue des Etats Arabes.

directeur du bureau	conseiller
sous-directeur du bureau	premier secrétaire
fonctionnaires délégués	deuxième secrétaire

11. Chaque Administration postale supporte les frais de son délégué (fonctionnaire du Bureau) relatifs aux traitements, déplacement, dépatriement, logement, allocation sociale, assurance, etc.

12. Si l'un des fonctionnaires veut démissionner du service, il doit présenter sa démission par écrit à son Administration par l'intermédiaire du directeur du Bureau un mois au moins avant la date y fixée.

3. les arrêts rendus par les tribunaux et comprenant des principes nouveaux et importants se rapportant aux services postaux;

4. résumé des rapports annuels de toutes les Administrations de l'Union;

5. énumération des livres parus dans les librairies et traitant des questions postales avec l'analyse de leur contenu;

6. informations sur l'apparition de nouvelles émissions de timbres-poste;

7. résumé des circulaires provenant de l'Union Postale Universelle et des Unions postales restreintes.

Article 106

Organisation du Bureau permanent et contrôle de ses travaux

A. — La Direction

1. L'organisation du Bureau permanent de l'Union Postale Arabe, désigné ci-après par « Le Bureau », est soumise aux dispositions du présent règlement et à celles de la Convention de l'Union pour tout ce qui n'est pas prévu dans ce règlement. En cas de contradiction, on fait valoir celles de la Convention.

2. La direction du Bureau est confiée à un directeur, assisté d'un sous-directeur et des fonctionnaires qualifiés en matière postale et ayant une connaissance parfaite de la langue arabe ainsi que du français ou de l'anglais. Dans leur choix, on doit tenir compte de la représentation des pays membres de l'Union Postale Arabe. La désignation de chacun d'eux est laissée à l'Administration postale dans son pays, à condition de satisfaire aux besoins du Bureau du point de vue technique. Le directeur du Bureau ainsi que son sous-directeur sont élus par les congrès postaux arabes à condition que chacun d'eux représente l'un des pays de l'Union. Le changement du directeur ou du sous-directeur ne peut avoir lieu que par décision du Congrès.

3. Le directeur est le représentant légal du Bureau dans toutes les attributions qui lui sont reconnues par la convention, les arrangements les règlements d'exécution et les décisions des congrès postaux arabes. En cas d'absence, il est remplacé par le sous-directeur.

4. La compétence du directeur du Bureau s'étend à ce qui suit:

a) Choix des fonctionnaires assistants avec détermination de leurs gratifications et des horaires de leur travail.

b) Organisation des travaux et leur distribution dans le Bureau.

c) Octroi des congés selon le règlement en vigueur dans le pays dont dépend le fonctionnaire requérant.

d) Délégation des fonctionnaires et des employés pour les travaux du Bureau ou de l'Union.

pays arabes.

11. Emettre des coupons-réponse arabes.

12. Préparer les projets des arrangements relatifs aux lettres, cartes postales, lettres et boîtes avec valeur déclarée, colis postaux, envois contre remboursement, mandats de poste, virements postaux, recouvrements, abonnements aux journaux et imprimés périodiques, ainsi qu'à tout autre nouveau service.

13. Traduire en langue arabe la convention postale universelle et ses annexes.

14. Coordonner et distribuer les propositions, qui lui parviennent, entre les Administrations des pays membres, le plus tôt possible.

15. Présenter aux congrès et aux réunions de l'Union des propositions concernant la constitution et l'organisation du Bureau, deux mois avant la date de leur réunion, avec soumission d'un rapport sur ses travaux depuis le dernier congrès.

16. Faire les études et les recherches nécessaires dans l'intérêt des pays contractants en ce qui concerne le resserrement des liens sociaux, économiques et techniques. A cet effet le Bureau se met à la disposition de ces pays pour leur fournir tous les renseignements qu'ils demandent sur les questions se rapportant aux services postaux.

17. Distribuer entre les Administrations de l'Union les lois et les règlements internes relatifs au service postal de chacun des pays de l'Union ainsi que les amendements éventuels s'y rapportant. Ces Administrations doivent fournir audit Bureau 15 exemplaires de ces lois et règlements.

18. Se charger de tout ce qui concerne les timbres-poste, émis par les Administrations adhérentes à l'Union. Le Bureau garde dans des albums spéciaux les timbres-poste qui lui parviennent des pays de l'Union, ainsi que les documents y relatifs.

19. Publier un recueil officiel des renseignements qui lui sont fournis par les Administrations concernant l'exécution de la convention de l'Union et des autres arrangements et règlements y annexés.

B) Le directeur du bureau confère avec les délégués des compagnies de transport aérien dans les pays de l'Union postale arabe ou, le cas échéant, avec un comité représentant lesdites compagnies, et discute avec eux tout ce qui pourrait faciliter le transport du courrier. Il soumet aux Administrations de l'Union les résultats de ses discussions.

C) Le Bureau permanent publie, chaque trimestre, un journal, en langue arabe, comportant toutes données et nouvelles relatives aux affaires postales des Administrations membres. Ce journal comportera :

1. des articles scientifiques sur les services postaux, les meilleurs moyens pour leur exploitation et en particulier sur les relations internationales ;

2. des aperçus sur les articles publiés dans les journaux et revues concernant les services postaux ;

voies diplomatiques tant aux Gouvernements intéressés qu'à la Ligue Arabe ainsi qu'au Bureau permanent.

2. Le Bureau garde les copies qui lui parviennent par application des dispositions de l'alinéa précédent et les fait communiquer aux Administrations membres.

3. Dans le cas où un ou plusieurs des Pays ne ratifieraient pas la Convention, celle-ci n'en sera pas moins valable pour les autres pays qui l'auront ratifiée.

Article 104

Délégation et échange des fonctionnaires de poste

1. Les Administrations des pays de l'Union offrent toutes les facilités possibles aux fonctionnaires qui leur sont envoyés par l'une des Administrations, en vue d'étudier leur organisation postale. Le pays dont dépend le fonctionnaire supporte toutes ses dépenses.

2. Lorsqu'une des Administrations de l'Union demande l'aide d'un fonctionnaire d'une autre Administration ou l'échange du personnel avec une autre, elle est tenue d'adresser sa demande par l'entremise du Bureau permanent de l'Union Postale Arabe. L'Administration réclamante supportera seule toutes les dépenses de ce fonctionnaire.

Article 105

Attributions du Bureau Permanent

A) Ce Bureau se charge des travaux suivants:

1. S'efforcer d'unifier les appellations postales en langue arabe.

2. Procéder aux travaux préparatoires pour les Congrès de l'Union Arabe et notifier les décisions de ces congrès aux administrations de l'Union.

3. Assurer les travaux du Secrétariat des Congrès postaux de l'Union.

4. Communiquer aux Administrations toutes informations et propositions utiles qui lui parviendraient dans l'intervalle des Congrès.

5. Notifier, par circulaires, toutes modifications survenues aux moyens de transport du courrier entre les Etats de l'Union.

6. Notifier aux Administrations de l'Union toute demande d'adhésion ou de sortie présentée par l'un des pays arabes.

7. Présenter un rapport annuel sur ses dépenses et ses travaux aux Administrations de l'Union et le soumettre au premier Congrès Postal Arabe.

8. Emettre un avis sur les questions litigieuses à la demande des parties en cause.

9. Etudier les diverses questions postales et les notifier aux Administrations de l'Union.

10. Chercher à unifier les programmes d'instruction postale dans les

Règlement d'exécution de la Convention de l'Union Postale Arabe

Les soussignés, vu l'article 24 de la Convention de l'Union Postale Arabe, conclue à Amman le 6 Zi el Quêdah 1373 (7 juillet 1954) ont, au nom de leurs Administrations respectives, arrêté, d'un commun accord, les mesures suivantes pour assurer l'exécution de ladite Convention :

PREMIERE PARTIE

Dispositions générales

Article 101

Congrès

Les congrès se réunissent, autant que possible, d'une manière périodique, dans chacun des pays de l'Union. La présence du directeur du Bureau permanent à tout congrès est indispensable. Le directeur du Bureau permanent peut se faire aider par des fonctionnaires de son choix aux dépens du Bureau.

Article 102

Propositions présentées aux Congrès de l'Union Postale Universelle

A) Les Administrations membres sont tenues de transmettre au Bureau permanent de l'Union postale arabe leurs propositions aux Congrès universels. Ce Bureau les communiquera aux Administrations membres pour examen. Un Congrès arabe, réuni à une date antérieure à la réunion du Congrès universel, et tenant compte du délai fixé par la Convention universelle, déterminera les propositions à transmettre au Bureau International de Berne.

B) Dans ce but, le Bureau permanent invite les Administrations en temps opportun avant la réunion des Congrès Universels pour l'échange des vues et leur unification dans tout ce qui concerne le Congrès universel.

Article 103

Mise à exécution et durée de la Convention

1. Les délégués des Pays aux Congrès Postaux Arabes signent un seul exemplaire des actes, lequel est déposé auprès du Gouvernement du pays où se tient le Congrès. Une copie en est remise à chacun des membres du Congrès pour la soumettre à son Gouvernement. Toutefois le Gouvernement du pays siège du Congrès se charge d'en faire la communication par les

Toutefois, le Gouvernement du Royaume Hachémite de Jordanie se chargera de la notifier par les voies diplomatiques tant aux Gouvernements intéressés qu'à la Ligue Arabe.

Amman le 6 Zi el Quêdah 1373 (7 juillet 1954)

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Abdel Méguid Mortada.
Pour la République de Syrie: Fouad El Halabi et Abdel Kader El Baghdadi.
Pour le Royaume d'Irak:
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Ibrahim Zareh
Pour la République Libanaise: Abdel Hamid El Bohsaly
Pour le Royaume Uni de Libye: Antoun Hobeica et Aly El Moghrabi
Pour la République d'Egypte: Anwar Bakir
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen:

Article 21

Cartes-postales avec réponse payée

L'échange des cartes postales avec réponse payée peut avoir lieu entre les pays de l'Union, à condition qu'elles soient affranchies du double du taux du tarif interne applicable à une carte-postale simple.

Article 22

Responsabilité pour les envois recommandés

En cas de perte d'un envoi recommandé échangé entre les pays de l'Union, l'expéditeur aura droit à une indemnité de 10 francs-or.

Article 23

Envois non remis aux ayants droit

Les envois qui ne sont pas remis aux ayants droit pour un motif quelconque sont renvoyés à leur origine, exempts de tous droits, les règlements douaniers étant observés.

TROISIEME PARTIE

Dispositions Finales

Article 24

Application des dispositions de la Convention Postale Universelle et des Législations internes

Sont appliquées tant les dispositions de la Convention Postale Universelle, des Arrangements et des Règlements d'exécution y annexés que la Législation interne des Etats de l'Union Postale Arabe, dans tout ce qui n'est pas prévu dans la présente Convention, ses arrangements et règlements d'exécution.

Article 25

Exécution des dispositions de la présente Convention

Les dispositions de la présente Convention deviennent exécutoires le 1er janvier 1955. A partir de cette date seront abrogés tous les accords spéciaux conclus entre les pays de l'Union Postale Arabe, et cela en tant qu'ils contiennent des dispositions moins favorables pour le public.

En foi de quoi les délégués plénipotentiaires des Etats précités ont signé la présente Convention en un exemplaire qui sera déposé auprès du gouvernement du Royaume Hachémite de Jordanie. Une copie en est remise à chacun des mmbres du Congrès pour la soumettre à son Gouvernement,

L'article 178 du Règlement d'exécution de la Convention Postale Universelle de Bruxelles reste applicable.

DEUXIEME PARTIE

Dispositions concernant la poste aux lettres

Article 18

Objets de correspondances

1. La dénomination d'objets de correspondances s'applique aux lettres, aux cartes postales simples ou avec réponse payée, aux papiers d'affaires, aux imprimés, aux impressions en relief à l'usage des aveugles, aux échantillons de marchandises, aux petits paquets et aux envois dits « Phonopost ».
2. L'échange de petits paquets et des envois Phonopost est limité aux pays qui se sont déclarés d'accord pour cette catégorie d'envois.
3. Les envois contenant des objets passibles de droits de douane sont admis au tarif des lettres pourvu que l'étiquette verte soit apposée sur leur emballage ou qu'ils portent l'indication de leur contenu et la mention « à soumettre à la douane ».

Article 19

Imprimés et impressions en relief à l'usage des aveugles

Sont annulées les taxes d'affranchissement interne et externe pour les imprimés et impressions en relief à l'usage des aveugles.

Article 20

Coupons-réponse

1. Des coupons-réponse spéciaux pour les pays de l'Union postale arabe sont créés pour être vendus dans ces pays.
2. Les Administrations intéressées fixent le prix de vente du coupon-réponse, à condition de ne pas être inférieur à 15 centimes or ou à l'équivalent de ce montant dans la monnaie du pays de débit.
3. Chaque coupon-réponse est échangeable dans tout pays de l'Union contre un ou plusieurs timbres-poste représentant la taxe ordinaire interne du premier port.
4. Chaque Administration peut exiger la remise des coupons-réponse en même temps que les correspondances à affranchir en échange de ces coupons.

Article 13

Dépenses du Bureau Permanent

Les dépenses du Bureau permanent sont à la charge des Administrations de l'Union. Chaque congrès postal arrête les bases pour les dépenses du Bureau après examen des propositions de son Directeur. Son budget est communiqué au Secrétariat général de la Ligue Arabe.

L'Administration, dans le pays de laquelle fonctionne le Bureau permanent, contrôle les dépenses de ce dernier et lui avance les fonds nécessaires.

Article 14

Coopération des fonctionnaires qualifiés

Chaque Administration peut demander la coopération des fonctionnaires qualifiés d'une autre Administration, après entente avec cette dernière.

Article 15

Affranchissement

Le tarif interne pour l'affranchissement des lettres et cartes postales est appliqué dans les relations réciproques entre les Administrations de l'Union postale arabe. Quant aux autres envois postaux qui bénéficient de taxes réduites, le tarif international leur est appliqué ; toutefois, les journaux, les imprimés périodiques, les livres, les brochures et papiers de musique ainsi que les cartes géographiques, bénéficieront d'une réduction de 50% sur le tarif général international des imprimés.

Les droits de recommandation, d'assurance, de réclamation, d'avis de réception, de retrait ou de modification d'adresse des correspondances, sont perçus sur la base du tarif interne.

Article 16

Correspondances en franchise postale

Sont exonérées de toutes taxes postales les correspondances officielles échangées entre les Administrations des Postes, Télégraphes et Téléphones de l'Union Arabe et entre elles et le Bureau permanent. Sont également exonérées des mêmes taxes les correspondances échangées entre les gouvernements des Pays de l'Union et le Secrétariat Général de la Ligue Arabe.

Article 17

Gratuité du transit

Sont annulés les frais de transit territorial du courrier échangé entre les pays de l'Union. Les frais de transit maritime demeurent en vigueur.

Article 10

Coopération dans les Congrès Postaux Universels

Les propositions présentées aux congrès postaux universels par les Administrations de l'Union Postale Arabe sont unifiées et un même plan d'action est adopté dans les congrès précités.

Article 11

Arbitrage

A) En cas de dissentiment entre deux ou plusieurs membres de l'Union relativement à l'interprétation de la présente Convention, des règlements et des annexes qui lui sont adjoints ou de la responsabilité incombant à l'une des Administrations par suite de l'application de leurs dispositions, la question litigieuse est réglée par jugement arbitral. A cet effet chacune des Administrations en cause choisit un autre membre de l'Union qui n'est pas directement intéressé dans le litige.

B) Au cas où l'une des Administrations en désaccord ne donne pas suite à la proposition d'arbitrage dans le délai de six mois, le Bureau de l'Union pourra, si la demande lui en est faite, faire le nécessaire à son tour auprès de l'Administration défaillante pour la désignation d'un arbitre, faute de quoi, il désignera lui-même immédiatement un arbitre.

C) La décision des arbitres est prise à la majorité absolue des voix.

D) En cas de partage des voix, les arbitres choisissent, pour trancher le litige, une autre Administration désintéressée dans le litige. A défaut d'entente sur ce choix, cette Administration sera désignée par le Bureau permanent parmi les membres de l'Union autres que ceux proposés par les arbitres.

Article 12

Bureau Permanent

A) Un Bureau permanent pour l'Union Postale Arabe est constitué au siège du Secrétariat de la Ligue Arabe avec laquelle il est en liaison. En cas de besoin, il réclamera l'aide de l'administration postale du pays où il siège.

B) Le Bureau permanent sert d'organe de liaison et d'information pour les pays de l'Union et est dirigé par des fonctionnaires qualifiés en matière postale.

C) Chaque administration peut se faire représenter audit Bureau par un délégué choisi au sein de l'une des administrations.

États arabes dans le plus bref délai possible. Les décisions relatives à la Convention sont considérées comme une unité indivisible.

Article 6

Congrès Extraordinaires

Un congrès extraordinaire peut être réuni à la demande présentée au Bureau permanent, par l'une des Administrations avec l'assentiment de la majorité des Administrations de l'Union. Ce congrès est convoqué par le Bureau en conformité des dispositions de l'article 5 précité.

Article 7

Introduction des propositions

Chacune des Administrations de l'Union Postale Arabe a le droit de présenter des propositions au Bureau permanent trois mois au moins avant la réunion du congrès.

Article 8

Exécution des décisions du Congrès et durée de leur mise en vigueur

Les décisions du congrès sont mises à exécution simultanément dans les pays de l'Union qui les ont ratifiées et ce à partir de la date qui aura été fixée par le congrès. Elles restent en vigueur jusqu'à la mise à exécution des décisions du congrès suivant.

Article 9

Modifications et décisions dans les intervalles des Congrès

A) Les modifications et les décisions approuvées dans l'intervalle de deux congrès deviennent exécutoires trois mois après le jour de leur notification aux Administrations membres par les soins du Bureau permanent.

B) Les articles 1 à 18, 22 et 25 de la présente Convention ainsi que les articles 101 à 103, 105 et 107 de son Règlement d'exécution ne peuvent être modifiés qu'à l'unanimité des suffrages. Quant aux autres articles, leur modification de fond ne peut avoir lieu qu'aux deux tiers des suffrages. La majorité normale suffit pour les modifications de forme à apporter aux dispositions de la Convention et de son Règlement d'exécution, à l'exclusion de celles pour lesquelles l'unanimité est indispensable. La majorité normale suffit pour l'interprétation des dispositions de la Convention et de son Règlement d'exécution, hors le cas de dissentiment qui doit être soumis à l'arbitrage.

Article 2

Adhésion à l'Union et sortie de l'Union

L'adhésion de toute Administration arabe à l'Union postale est admise à n'importe quel moment. L'adhésion doit être communiquée au Secrétariat général de la Ligue des Etats Arabes par les voies diplomatiques habituelles pour être notifiée, par l'entremise du Bureau permanent, aux Administrations postales de l'Union.

La même procédure est adoptée en cas de sortie de l'un des Etats contractants. Cette sortie ne devient effective qu'à l'expiration d'une période d'une année à partir du jour de l'arrivée de la notification au Secrétariat Général de la Ligue.

Article 3

Langue Officielle

La langue arabe est celle qui doit être utilisée dans les Congrès et dans toutes les communications échangées entre les Administrations de l'Union.

Article 4

Arrangements Spéciaux

Il est permis aux Administrations arabes participant à cette Union de conclure des arrangements spéciaux entre elles à condition qu'ils ne soient pas contraires aux dispositions de la présente Convention et qu'ils ne contiennent pas de dispositions moins favorables pour le public que celles qui y sont prévues. De tels arrangements doivent être notifiés au Bureau permanent par chacune des parties contractantes.

Article 5

Congrès

A) Les délégués des Etats de l'Union Postale Arabe se réunissent en congrès une fois par an en vue de réviser les dispositions de la présente Convention, de les compléter ou de prendre de nouvelles décisions, et d'examiner les mesures à prendre pour leur mise à exécution.

B) Chaque Etat se fait représenter au congrès par un ou plusieurs délégués plénipotentiaires qualifiés en matière postale. Dans les délibérations, chaque Etat dispose d'une seule voix.

C) Chaque congrès fixe la date et le lieu de réunion du congrès suivant. La convocation à ce congrès est faite par le Bureau permanent et doit être notifiée en même temps au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes.

D) Les décisions prises par le congrès doivent être ratifiées par les

CONVENTION (1)
DE L'UNION POSTALE ARABE

ENTRE

le Royaume Hachémite de Jordanie, la République de Syrie, le Royaume d'Irak, le Royaume de l'Arabie Séoudite, la République Libanaise, le Royaume-Uni de Libye, la République d'Egypte, le Royaume Moutawakélite du Yémen.

Les soussignés, délégués plénipotentiaires des Etats de la Ligue Arabe, s'étant réunis en Congrès à Amman en vertu des dispositions de l'article 8 de la Convention de l'Union postale arabe conclue à Damas le 18 Ragab 1371 (12 avril 1952) et de la décision de la Commission Permanente des Communications de la Ligue des Etats Arabes, prise au mois de mars 1954, ont, d'un commun accord et sous réserve de ratification, arrêté la Convention de l'Union postale arabe conformément aux dispositions suivantes:

PREMIERE PARTIE

Dispositions organiques et d'ordre général concernant l'Union Postale Arabe

Article 1er

Constitution de l'Union Postale Arabe

Les pays arabes, entre lesquels est conclue la présente Convention, forment, sous la dénomination d'Union Postale Arabe, un seul territoire postal pour l'échange réciproque de tous les services postaux.

---

(1) Au cours de sa cinquième session ordinaire, le Conseil de la Ligue des Etats Arabes avait approuvé, le 9 décembre 1946, la Convention d'Union Postale Arabe, mais cet instrument ne fut pas mis en vigueur.

En 1952, un congrès postal arabe réuni à Damas a révisé la Convention précipitée et l'a remplacée par un projet qui a été soumis au Conseil de la Ligue au cours de la séance du 9 avril 1953 de sa 18ème session ordinaire, qui l'a approuvé. Ladite convention prévoyait qu'un congrès postal arabe se tiendrait une fois l'an pour en réviser les clauses, les compléter, prendre de nouvelles décisions et envisager les mesures à adopter pour sa mise en vigueur.

En exécution de ce qui précède, le Congrès Postal Arabe s'est réuni à Amman en juillet 1954 et a élaboré la nouvelle convention ci-dessus qui demeurera en vigueur pendant un an finissant avec l'année 1955. Réuni de nouveau au Caire au cours de la même année, le Congrès a apporté à cet instrument de nouvelles modifications qui entreront en vigueur à partir du 1er janvier 1956.

Liste No. 1

Paiements courants

1. — Valeur des marchandises exportées d'un pays contractant à un autre pays contractant, frais de transport et assurance.

2. — Bénéfices commerciaux et revenus des capitaux immobiliers et mobiliers de retour dans un pays contractant et investis dans les autres pays contractants.

3. — Frais des missions diplomatiques et consulaires et des délégations officielles.

4. — Frais de voyage et de déplacement pour estivage, tourisme en général, pèlerinage, raisons de santé et commerce.

5. — Frais de séjour et scolarité des étudiants, appointements et honoraires des fonctionnaires, experts et personnes exerçant des professions libérales, ainsi que pensions de retraite.

6. — Règlements destinés aux postes, télégraphes, téléphones et entreprises de transport.

7. — Primes et indemnités d'assurance et de réassurance.

8. — Sommes dues pour brevets d'invention et droits d'auteur.

9. — Sommes dues par suite de projection de films ,de ventes et d'abonnements de journaux, revues et publications périodiques paraissant dans l'un des pays contractants.

Article 7

Chacun des Etats contractants aura le droit de dénoncer la présente Convention cinq ans après qu'elle sera entrée en vigueur. La dénonciation sera notifiée au Secrétaire Général de la Ligue. Elle produira ses effets un an après que la notification en sera faite.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire, le 28 Zil Hedja 1372 (7 Septembre 1953), en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats signataires ou adhérents.

Pour les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie: Fawzi El Moulki
De la République Syrienne : Khalil Mardam Bey
Du Royaume d'Irak : Tewfik El Soueidi
Du Royaume d'Arabie Séoudite : Youssef Yassine
De la République Libanaise : Alfred Naccache
De la République d'Egypte : Mahmoud Fawzi
Du Royaume Moutawakélite du Yémen : El Sayed Aly Al Moayyad
Du Royaume-Uni de Libye :

territoires desquels les capitaux ont été transférés garantissent l'utilisation de ces capitaux dans les buts précités.

2. — Les capitaux transférés d'un pays arabe à un autre pays arabe, conformément aux dispositions de l'Article 2 de la présente Convention, ne seront assujettis à aucun droit ou impôt exceptionnel qui en empêcherait le transfert.

3. — Le Gouvernement de chacun des pays arabes autorisera le retour au pays d'origine des capitaux arabes qui entrent dans son territoire après la signature de la présente Convention.

Article 3

Les dispositions de la présente Convention ne s'appliquent pas à tout accord bilatéral en vigueur entre deux quelconques des pays contractants ou à toute transaction en cours concernant l'échange commercial et les services du genre indiqué dans les articles de la présente Convention et le Tableau y annexé. L'opération en cours reste en vigueur sans transfert de devises entre un pays et un autre des pays précédemment contractants, dans tous les cas qui sont considérés plus avantageux au débiteur que ce qui est prévu dans la présente Convention.

Article 4

Ratification de la Convention

Les Etats contractants ratifieront la présente Convention dans le plus bref délai possible, chacun selon son régime constitutionnel. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui dressera un procès-verbal de dépôt de l'instrument de ratification de chaque Etat et le notifiera aux autres Etats contractants.

Article 5

Les Etats de la Ligue Arabe qui n'ont pas signé la présente Convention pourront y adhérer moyennant une notification adressée à cet effet au Secrétaire Général de la Ligue Arabe, lequel en fera part aux autres Etats contractants.

Article 6

La présente Convention entrera en vigueur un mois après le dépôt des instruments de ratification de trois Etats signataires. En ce qui concerne les autres Etats, elle entrera en vigueur un mois après le dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion.

énoncés dans la liste No. 1, aux autres pays contractants. En outre, ces paiements bénéficieront du maximum du traitement de la nation la plus favorisée.

2. — Dans le cas où le régime de transfert des devises étrangères appliqué par les Etats contractants ou par certains d'entre eux, établit des restrictions sur le transfert des paiements courants aux autres pays contractants et si la situation de la balance des paiements d'une des parties contractantes ne lui permet pas d'effectuer le transfert des paiements courants en devises étrangères qui sont acceptées par l'autre partie contractante intéressée, la première s'engage dans ce cas à accorder, aux résidents dans les autres Etats contractants, au moins les facilités suivantes :

a) Le droit d'utiliser leurs comptes créditeurs pour régler tous les paiements courants indiqués à la liste No. 1 et exigibles sur le territoire de l'Etat débiteur, ainsi que pour régler la valeur de toutes les importations effectuées par le pays où réside le titulaire du compte, provenant du territoire de l'Etat débiteur et à concurrence des exportations autorisées par le pays débiteur à tous les pays.

b) Le droit de transférer tout ou partie de leurs comptes créditeurs aux résidents de n'importe quel pays des Etats contractants ou de tout autre pays.

c) Le droit d'utiliser leur compte créditeur pour régler la valeur de toute marchandise achetée sur le territoire du pays débiteur dans le but de l'exporter à n'importe quel pays des Etats contractants ou dans un autre pays à concurrence des exportations autorisées par le pays débiteur à tous les pays.

d) Si le régime en vigueur dans le pays débiteur exige le remboursement d'une partie de la valeur de certaines variétés de marchandises en une devise étrangère déterminée, le titulaire du compte créditeur aura le droit, dans les deux cas prévus aux alinéas a) et c) précités, de régler en devises étrangères seulement une partie du prix, dans les limites de la proportion la plus avantageuse établie dans le pays débiteur pour les cas similaires. Le reliquat du prix sera réglé dans le compte du pays créditeur.

Article 2

Transfert des capitaux

1. — Les Gouvernements Arabes, ayant adhéré à la présente Convention, autoriseront le transfert des capitaux pour permettre à leurs ressortissants et résidents de participer aux projets de reconstruction convenus entre les les parties intéressées, dans le cadre des règles établies par chacun des Etats pour la protection de ses capitaux ou des capitaux transférés sur son territoire afin d'empêcher la sortie de ces capitaux en dehors des pays arabes ayant adhéré à cette Convention. Les Gouvernements des Etats sur les

CONVENTION RELATIVE AU REGLEMENT DES PAIEMENTS COURANTS ET AU TRANSFERT DES CAPITAUX ENTRE LES ETATS DE LA LIGUE ARABE [1]

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume-Uni de Libye,
De la République d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Désireux de réglementer les paiements courants et d'établir les règles pour le transfert des capitaux entre eux, sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Règlement des paiements courants

1. — Chacun des Gouvernements des Etats contractants fera, dans la limite de ses possibilités et conformément au régime de transfert des devises étrangères ainsi qu'au régime de l'importation en vigueur sur son territoire, les facilités nécessaires pour le transfert des paiements courants,

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 7.9.1953 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 19ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 7. 9.1953
La République Syrienne	le 7. 9.1953
Le Royaume d'Irak	le 7. 9.1953
La République Libanaise	le 7. 9.1953
La République d'Egypte	le 7. 9.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 13. 9.1953
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 8.12.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

La République Libanaise	le 17. 9.1953
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 27.10.1953
La République d'Egypte	le 12.11.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23. 2.1954
La République Syrienne	le 23. 6.1954
Le Royaume d'Irak	le 25.12.1954

SECTION LXXXII.

Industrie de la nacre.

SECTION LXXXIII.

Brosses à habits, pour chaussures et peinture, de toutes les variétés.

SECTION LXXXV.

1. Fils métalliques étirés ou tressés pour la broderie à l'usage de la confection de vêtements.
2. Fils métalliques fixés à des matières textiles.

CERTIFICAT D'ORIGINE

Au cours de sa première session, le Conseil Économique a décidé ce qui suit :

« Les produits industriels seront considérés d'origine arabe si la matière première arabe et la main-d'œuvre locale représentent une proportion de 50% au moins sur l'ensemble du prix total de revient. »

De plus, le Conseil a établi le modèle suivant pour le certificat d'origine :

« Je certifie que les articles figurant sur la liste ci-jointe sont d'origine .... et que la proportion de la matière première arabe et de la main-d'œuvre locale représente le cinquante pour cent au moins du prix total de revient. »

SECTION LI.

1. Tissus en tricot pour robes fabriqués avec toutes sortes de textiles.
2. Tous autres articles de tricot, y compris les sous-vêtements et les bas.

SECTION LIII.

1. Vêtements et parties des vêtements fabriqués avec toutes sortes de matières textiles.
2. Blanc et parties de blanc de toutes les variétés fabriqués avec toutes sortes de matières textiles.
3. Tous autres articles confectionnés ou prêts, fabriqués avec des textiles arabes, y compris les couvertures, les essuie-mains et les tentes.

SECTION LIV.

Chaussures de toutes sortes, fabriquées en cuir d'origine arabe.

SECTION LVIII.

1. Produits de marbre arabe, albâtre arabe de toutes sortes.
2. Produits du ciment ou béton armé de toutes sortes.
3. Produits d'éternite de toutes les variétés.

SECTION LIX.

1. Briques réfractaires.
2. Faience et porcelaine décorée.

SECTION LX.

1. Verre et cristal en plaques ou feuilles de toutes sortes.
2. Articles en verrerie ou cristal soufflé ou comprimé, spécialement ceux pour l'usage domestique.
3. Bouteilles, fioles, flacons de toutes sortes.
4. Verrerie pour les laboratoires chimiques et les appareils scientifiques, etc. de toutes sortes.
5. Articles de gobeleterie et toutes les garnitures de services de table ou de toilette de variétés courantes (le cristal et le demi-cristal exceptés).
6. Verres de lampe (verres de lampes à pétrole).
7. Ampoules électriques vides (à condition qu'elles soient de fabrication arabe).

SECTION LXI.

Produits de cornaline du Yémen.

SECTION LXII.

Fours de cuisine et radiateurs à mazout, fabriqués en acier ou en feuillards de fer ou d'acier.

7. Dentelle en soie artificielle.
8. Broderie en soie artificielle.
9. Tapisserie en soie artificielle.
10. Passementerie en soie artificielle.
11. Tissus fabriqués en fibres de soie artificielle (fibrane) pure ou mélangée de filés de coton ou de laine.
12. Tissus fabriqués avec des fils de soie artificielle pure ou mélangée, s'ils sont imprimés, dessinés, ramagés ou décorés ou Jacquard, quel que soit le poids au mètre carré.
13. Tissus fabriqués avec des fils de soie artificielle (pure ou mélangée) unis, dont le poids au mètre carré n'excède pas 100 grammes. Mais, si le poids au mètre carré excède cette limite et s'il est prouvé que les fils de soie artificielle employés dans la fabrication de ces tissus sont d'origine arabe, ils jouiront du traitement favoritaire.

SECTION XLVII.

1. Filés de laine de toutes les variétés.
2. Tapis et carpettes en laine de toutes sortes.
3. Tissus en pure laine, s'il est prouvé qu'ils sont fabriqués en fils de laine arabe.
4. Laine cardée (taupes) du Yémen.

SECTION XLVIII.

1. Filés de coton au-dessus du No. 40.
2. Filés de coton au-dessous du No. 40.
   N.B. — Non glacés.
3. Dentelles de toutes sortes.
4. Broderies.
5. Rubans.
6. Passementerie.
7. Marche-pieds.
8. Autres tissus de coton pur de toutes sortes, dont le poids au mètre carré ne dépasse pas 110 grammes.
9. Autres tissus de coton pur de toutes sortes, dont le poids au mètre carré dépasse 110 grammes.
10. Tissus de coton mélangé d'autres matières textiles de toutes sortes.

SECTION L.

1. Coton peigné.
2. Coton hydrophile (médical).
3. Cordes ordinaires ou épaisses, fils blanchis et ficelles fabriquées avec des matières textiles arabes.

SECTION XXIX.

Films positifs et développés, pour le cinéma.

SECTION XXX.

1. Vernis mélangé aux matières colorantes ou non mélangé.
2. Peintures et couleurs préparées à l'huile.

SECTION XXXII.

Savons ordinaires en bloc ou en paillettes, y compris savon carbolique.

SECTION XXXIV.

Allumettes de toutes sortes.

SECTION XXXV.

1. Engrais.
2. Nitrate de chaux.
3. Superphosphate.

SECTION XXXVI.

1. Peaux tannées.
2. Peaux de toutes sortes, ornées de bronze, dorées, argentées, coloriées, dessinées ou ornementées en relief et similaires.
3. Peaux tannées ou courroyées et peaux vernies ou laquées.

SECTION XXXVII.

Produits de peaux tannées de toutes sortes.

SECTION XL.

1. Placage de bois de noyer.
2. Contreplaqués.
3. Produits de bois mosaïque.
4. Meubles en bois de toutes sortes, le bois non courbé excepté.

SECTION XLIV.

Carton ordinaire (non travaillé) en rouleaux ou en feuilles, dont le poids au mètre carré dépasse 300 grammes.

SECTION XLVI.

1. Fils de soie naturelle et filés de bourre de soie.
2. Fils de soie artificielle.
3. Filés de fibres de soie artificielle (fibrane).
4. Broderies en soie naturelle.
5. Passementerie en soie naturelle.
6. Tous autres tissus en soie naturelle, pure ou mélangée d'autres matières textiles de toutes sortes.

SECTION XV.

1. Huile de graines de coton.
2. Huile de sésame (tahina).
3. Huile d'olives, y compris l'huile de soufre.
4. Huile de graines de lin.

N.B. — Toutes ces huiles sont liquides ou fondues.

SECTION XVI.

1. Produits carnés et conserves de viandes, le porc excepté.
2. Produits des poissons et leurs conserves.

SECTION XVII.

1. Glucose.
2. Mélasse de sucre (mélasse noire).
3. Confiserie.

SECTION XIX.

1. Pâtes alimentaires (toutes les variétés de macaronis).
2. Biscuits, même additionnés de cacao, fruits ou sucre.

SECTION XX.

1. Produits de légumes et plantes potagères et leurs parties.
2. Produits de fruits et leurs parties.
3. Produits des autres plantes et leurs parties.

N.B. — Tous ces produits sont en conserve.

SECTION XXII.

Alcool éthylique.

SECTION XXIII.

1. Marc de betterave.
2. Tourteaux de graines, de fruits oléagineux et autres.
3. Mélasse de sucre, non comestible.

SECTION XXV.

1. Ciment, le ciment blanc ou coloré excepté.
2. Sel gemme du Yémen, en poudre ou conservé.

SECTION XXVIII.

1. Gaz d'acide carbonique (anhydre), comprimé ou liquifié par compression.
2. Gaz d'oxygène comprimé ou liquifié par compression.
3. Acide sulfurique.
4. Glycérine.
5. Spécialités médicales et préparations pharmaceutiques.

11. **Matières minérales non dénommées ni comprises ailleurs :**
   a) Talc pour l'industrie.
   b) Autres espèces de talc.
   c) Mica brut, quartz et sable pour verrerie.
   d) **Orpine** (sulfure d'arsénic jaune).
   e) Divers.

SECTION XV — **Bois bruts.**

1. Bois de chauffage en rondines, buches, ramilles, fagots, déchets de bois et sciure.
2. Bois ronds bruts, même écorcés ou dégrossis à la hâche.

SECTION XVI.

Peaux brutes, cocons de vers à soie, laine brute, crins et poils bruts.

SECTION XVII — **Fibres textiles.**

Coton, lin, chanvre.

TABLEAU No. 2

PRODUITS INDUSTRIELS ARABES JOUISSANT DU TRAITEMENT PREFERENTIEL

SECTION IV (1)

1. Beurre frais ou salé, même fondu (masli).
2. Fromage cachkawal.
3. Fromage blanc de toutes sortes (caillebotte).

SECTION VIII.

Pâte d'abricots.

SECTION IX.

Café torréfié, moulu et conservé dans des boîtes, provenant du Yémen.

SECTION XI.

1. Farine de Céréales.
2. Fécule de pomme de terre.
3. Amidon de graines.

---

(1) Les numéros de ces sections sont empruntés au tableau des droits inscrits au tarif douanier.

c) Betteraves et autres racines fourragères.
d) Divers.

SECTION XII — **Matières premières pour la teinture et le tannage, gommes, résines et autres sucs végétaux.**

1. Plantes et parties de plantes, fruits, gousses végétales, baies, noix et graines pour la teinture ou le tannage, même moulues :
   a) Bois de teinture (campêche, bois jaune, rouge, fustet, etc.) en bûche, en copeaux ou moulus, racines, lichens, feuilles, baies, herbes, brindilles pour la teinture.
   b) Ecorces à tan, écorces, feuilles et brindilles de sumac.
   c) Racines, herbes, feuilles, fleurs, baies, graines et fruits propres au tannage.
   d) Noix de galle, vallonnées, moulues ou non, et myrobolans.
   e) Henna en feuilles ou en poudre.
2. Gommes, gommes résineuses, résines et baumes naturels :
   a) Gomme adragante et gomme arabique.
   b) Baumes naturels.

SECTION XIII — **Matières à tresser et à tailler et autres matières premières et produits bruts d'origine végétale.**

1. Matières végétales utilisées dans la vannerie ou la sparterie.
2. Grains durs, pépins (coques), écorces et noix à tailler.
3. Matières végétales de rembourrage (capoc, crin végétal crin marin et similaires), même en torsade.
4. Matières végétales pour balais et brosses, même en torsade, brutes, blanchies ou teintes.
5. Autres produits bruts d'origine végétale non dénommés ni compris ailleurs.

SECTION XIV — **Terres, pierres et chaux à l'état naturel.**

1. Craies et terres colorantes brutes :
   a) Craie moulue servant à la construction.
   b) Terres colorantes
2. Sel.
3. Soufre.
4. Emeri, pierre ponce et similaires, même moulues.
5. Marbre, albâtre et granit bruts.
6. Autres pierres brutes de taille ou de construction.
7. Pierre à plâtre.
8. Chaux.
9. Débris et tessons de poterie.
10. Cornaline.

SECTION VIII.

1. Dattes et mélasse naturelle de dattes.
2. Tous les fruits, frais ou secs.

   N.B. — L'alinéa 2 de cette section ne comprend pas les produits qui y sont mentionnés s'ils sont importés dans des récipients métalliques ou en pots ou encore dans des récipients hermétiquement fermés.

SECTION IX.

Café (grains de café) non torréfié.

SECTION X — **Céréales.**

a) Froment.
b) Orge.
c) Maïs.
d) Sorgho.
e) Riz.
f) Autres céréales.

SECTION XI — **Graines et fruits oléagineux, graines et fruits divers, plantes industrielles et médicinales, paille et fourrage.**

1. Graines et fruits oléagineux:
   a) Sésame.
   b) Anis.
   c) Graines de coton.
   d) Graines et autres fruits oléagineux.
2. Graines et fruits divers:
   a) Graines de laitue, d'épinard, de navet, de betterave, de concombre, de carotte, de pastèque jaune, de radis, d'oignon, de chou, de poivre et de persil.
   b) Divers.
3. Plantes industrielles et médicinales, le tabac et le tombac exceptés:
   a) Toutes les variétés de racines, fleurs, herbes, feuilles, écorces, mousses et graines exclusivement utilisées en médecine, et non dénommées ailleurs.
   b) Divers.
4. Plantes et parties de plantes, graines, herbes non dénommées ni comprises ailleurs:
   a) Thym.
   b) Divers.
5. Paille et fourrage:
   a) Ecorce de graines.
   b) Fourrage vert, sec et gousses de légumes.

3. Peaux brutes d'oiseaux et leurs plumes.
4. Os, cornes, sabots, ongles et becs.
5. Ivoire, nacre, corail brut et le yousr [1].
6. Eponge.

SECTION VI — **Plantes et produits de la floriculture.**

1. Bulbes, tubercules, oignons et rhizomes de plantes à fleurs ou à feuillages.
2. Boutures et greffons, ceps de vigne.
3. Plants forestiers et d'ornement, et plants fruitiers.
4. Fleurs et boutons coupés pour bouquets ou pour ornement.
5. Feuillages, feuilles, herbes et mousses pour bouquets ou pour ornement, même liés en bouquets ou en couronnes.

SECTION VII — **Légumes, plantes, racines et tubercules alimentaires.**

1. Champignons frais, séchés ou truffés.
2. Olives fraiches.
3. Olives salées.
4. Tomates.
5. Oignons et ail.
6. Racines et tubercules alimentaires:
   a) Pommes de terre (potagères)
   b) Pommes de terre(semences)
   c) Divers.
7. Autres légumes et plantes potagères frais.
   a) Asperges et artichauts.
   b) Choux-fleurs et choux.
   c) Laitues.
   d) Haricots, pois, fèves et autres légumes à cosses.
   e) Concombres, courgettes, courges, concombres géants, melons et pastèques.
   f) Légumes et plantes potagères non dénommés ni énumérés ailleurs.
8. Féculents sous forme de grains secs:
   a) Haricots, fèves et pois.
   b) Lentilles.
   c) Avoine.
   d) Variétés de féculents.

N.B. — Cette section ne comprend pas les articles mentionnés s'ils sont importés en récipients métalliques ou en pots ou dans des récipients hermétiquement fermés.

---

(1) Matière servant pour grains de chapelets.

TABLEAU No. 1

LISTE DES ARTICLES EXEMPTES DES DROITS DE DOUANE ENTRE LES ETATS DE LA LIGUE ARABE

SECTION I — **Animaux vivants.**

1. Chevaux, mulets, ânes et leurs petits.
2. Vaches, bufflesses et leurs petits.
3. Moutons, chèvres et leurs petits.
4. Volaille et gibier.
5. Abeilles.
6. Chameaux et leurs petits.
7. Animaux importés spécialement pour améliorer la race.
8. Animaux vivants non énumérés et non inclus ailleurs.

SECTION II — **Viandes.**

1. Viandes fraîches, réfrigérées ou frigorifiées.
2. Viandes de volaille ou de gibier.
3. Viandes épicées ou préparées.
4. Autres viandes non énumérées et non comprises ailleurs.

N.B. — Cette section ne comprend pas les viandes importées en boites ou en pots de faïence ou de verre ou dans des récipients hermétiquement fermés.

SECTION III — **Poissons, crustacés et mollusques.**

1. Poissons frais ou conservés à l'état frais.
2. Poissons séchés,salés ou fumés.
3. Crustacés et mollusques frais.

N.B. — Cette section ne comprend pas les poissons et leurs produits préparés, importés en boites ou en pots de faïence.

SECTION IV — **Laits, produits laitiers, œufs et miel.**

1. Lait frais et lait caillé.
2. Crème de lait fraîche.
2. Œufs.
4. Miel.

SECTION V — **Matières premières et autres produits bruts, d'origine animale.**

1. Matières animales non comestibles: boyaux, estomacs et vessies (frais, salés ou séchés).
2. Tendons, oreillons et leurs déchets, destinés à la fabrication de la colle, et sang de bétail.

des Etats Arabes qui dressera un procès-verbal de dépôt de l'instrument de ratification de chaque Etat et le notifiera aux autres Etats contractants.

Article 7

Les Etats de la Ligue Arabe qui n'ont pas signé la présente Convention pourront y adhérer par une notification qu'ils feront à cet effet au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes, lequel en fera part aux Etats contractants.

Article 8

La présente Convention entrera en vigueur un mois après le dépôt des ratifications de trois Etats signataires. En ce qui concerne les autres Etats, elle entrera en vigueur un mois après le dépôt de l'instrument de ratification ou leur adhésion à la Convention.

Article 9

La présente Convention est valable pour la durée d'un an qui commencera à courir à partir de son entrée en vigueur. Elle est renouvelable année par année, par tacite reconduction, à moins que l'une des parties contractantes ne notifie par écrit au Secrétaire Général de la Ligue Arabe, deux mois au moins avant l'expiration de ladite durée, son intention de modifier la présente Convention ou de ne pas la renouveler. Le Secrétaire Général notifiera cette décision aux autres Etats adhérents. La présente Convention restera en vigueur en ce qui concerne les autres parties contractantes et ses dispositions demeureront applicables en ce qui concerne les demandes d'importation et d'exportation de marchandises qui ont été présentées avant l'expiration de ladite durée.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention :

La présente Convention a été rédigée en langue arabe, au Caire, le 28 Zulhedjeh 1372 (7 Septembre 1953), en un seul original qui sera conservé au Secrétariat Général de la Ligue Arabe. Une copie certifiée conforme en sera délivrée à chacun des Etats signataires ou adhérents.

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Faouzi El Moulki.
Pour la République Syrienne: Khalil Mardam Bey.
Pour le Royaume d'Irak: Tewfik Al Soueidi.
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Youssef Yassine.
Pour la République Libanaise: Alfred Naccache.
Pour le Royaume-Uni de Libye: ....
Pour la République d'Egypte: Mahmoud Fawzi.
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen: El Sayed Aly El Moayyad.

du pays importateur se chargeront de retourner les machandises au pays exportateur.

Article 4
Le transit

Les parties contractantes s'engagent à faciliter le mouvement de transit à travers leurs pays respectifs par tous les moyens de transport, conformément aux régimes en vigueur et aux règles douanières du pays dans lequel se fait le commerce de transit.

Sera considéré comme transport par transit à travers le territoire relevant d'un des pays contractants, le transport des marchandises et effets personnels, quelle qu'en soit l'origine, qu'ils aient été transportés ou non par un autre moyen de transport, qu'ils aient été déposés ou non dans les entrepôts, ou que leur chargement ait été modifié ou non, du moment qu'ils sont l'objet d'un transport complet qui commence et se termine en dehors des frontières du pays à travers lequel le transit s'est effectué.

Sera également considéré comme transport par transit le transport du bétail et des animaux vivants par la voie du pays de l'une des parties contractantes à destination du pays d'une autre partie, et ce conformément au régime en vigueur.

Les marchandises et effets personnels envoyés en transit de la part d'un des pays contractants à un autre pays contractant, seront accompagnés d'un connaissement — qu'établira le transporteur ou son agent autorisé — qui sera visé par les autorités douanières du pays exportateur en bonne et due forme et agréé par le pays destinataire lors du transit des marchandises et effets par les frontières de l'autre pays, après que les autorités douanières de ce dernier pays se soient assurées de l'authenticité du plomb de la douane apposé sur la marchandise et du moyen du transport, conformément au régime en vigueur.

Article 5

Les marchandises périssables, expédiées par voie de transit à travers le territoire de l'une des parties contractantes à destination du territoire d'un Etat tiers, doivent être exportées ou retirées des douanes dans les trente jours de leur entrée, à défaut de quoi les marchandises seront confisquées et vendues aux enchères publiques ou détruites, selon les lois en vigueur.

Article 6
Ratification de la Convention

Les Etats contractants ratifieront la présente Convention dans le plus bref délai possible, chacun selon son régime constitutionnel. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue

Article 1er

A. — Echange de la production agricole et animale et de la richesse naturelle.

Les produits agricoles et animaux, ainsi que les richesses naturelles énumérés au Tableau No. 1 annexé à la présente Convention, sont exonérés des droits douaniers d'importation, à la condition qu'ils soient originaires du pays d'une des parties contractantes.

B. — Echange de la production industrielle.

Les produits industriels arabes originaires du pays de l'une des parties contractantes, énumérés au Tableau No. 2 annexés à la présente Convention, bénéficieront d'un régime préférentiel en ce qui concerne les droits douaniers d'importation et seront soumis à un tarif douanier réduit dans la proportion de 25 pour cent du tarif ordinaire en vigueur dans le pays arabe importateur.

C. — Les produits agricoles, animaux et industriels originaires du pays de l'une des parties contractantes et importés au pays d'une autre partie, ne sont pas assujettis à des droits internes excédant les droits établis sur les produits locaux similaires ou sur les matières premières dans le pays importateur.

D. — Les Etats Arabes appliqueront mutuellement le traitement préférentiel en ce qui concerne les licences d'importation et d'exportation.

E. — Le tout, sans préjudice des dispositions des accords bilatéraux conclus ou à conclure entre les pays arabes et prévoyant d'autres privilèges.

Article 2

Produits assujettis à un monopole d'Etat

Les articles de cette Convention ne sont pas applicables aux produits assujettis à un monopole d'Etat.

Article 3

Marchandises dont l'importation ou l'exportation est interdite

Les marchandises dont l'importation est ou sera interdite dans le territoire d'une des parties contractantes, en vertu du régime en vigueur dans ce territoire, seront sujettes à confiscation lors de leur importation des autres territoires, à moins qu'elles n'aient fait l'objet d'une autorisation préalable de transport (par transit) à destination d'un pays autre que celui des parties contractantes, sous le cachet de la douane. Les marchandises ne pourront être retournées dans le pays qui les aura exportées.

Les marchandises dont l'exportation du pays de l'une des parties contractantes est interdite seront confisquées si elles sont importées à destination du territoire d'une autre partie contractante. Les autorités douanières

CONVENTION POUR FACILITER LES ECHANGES COMMERCIAUX ET ORGANISER LE COMMERCE DE TRANSIT ENTRE LES ETATS DE LA LIGUE ARABE (1)

Les Gouvernements:

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume-Uni de Libye,
De la République d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Désireux de développer les relations économiques entre les Etats de la Ligue Arabe, et en exécution des disposition de l'Article 2 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes qui prévoient une collaboration étroite entre les Etats de la Ligue dans les affaires économiques et financières, tout en facilitant les échanges commerciaux, le traitement douanier et les affaires se rattachant à l'agriculture et à l'industrie, sont convenus de ce qui suit:

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 7.9.1953 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 19ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 13. 9.1953
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 8.12.1953
La République d'Egypte	le 7. 9.1953
Le Royaume d'Irak	le 7. 9.1953
Le République Libanaise	le 7. 9.1953
La République Syrienne	le 7. 9.1953
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 7. 9.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

Le République Libanaise	le 17. 9.1953
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 27.10.1953
La République d'Egypte	le 12.11.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23. 2.1954
La République Syrienne	le 23. 6.1954
Le Royaume d'Irak	le 26.12.1954

tariat Général afin de se mettre d'accord sur les dispositions de nature à garantir les intérêts de la Ligue.

Article 33. — Tout différend sur l'interprétation ou l'application du présent accord sera soumis à la Cour de Justice Arabe, à moins que les deux parties ne conviennent d'une autre procédure.

Article 34. — Le Conseil de la Ligue des Etats Arabes soumettra cet accord aux Etats membres pour y adhérer.

Article 35. — Le présent accord sortira ses effets à l'égard de chacun des Etats, à partir de la date où cet Etat aura déposé auprès du Secrétariat Général son instrument d'adhésion. Le Secrétaire Général notifiera aux Etats membres le dépôt des instruments d'adhésion de chacun d'eux.

Article 36. — L'adhésion d'un des Etats membres au présent accord signifie qu'il a pris toutes les mesures constitutionnelles pour incorporer cet accord à sa législation intérieure dont il deviendra partie intégrante.

Article 37. — Le présent accord restera en vigueur à l'égard de l'Etat adhérent aussi longtemps qu'il fera partie de la Ligue.

Article 38. — La Ligue des Etats Arabes a la faculté de conclure des accords additionnels pour règlementer l'application des dispositions du présent accord sur le territoire des Etats membres.

devoir, de lever l'immunité dans le cas où il juge qu'elle met obstacle à la bonne administration de la justice et que sa levée ne saurait affecter l'intérêt de la Ligue.

CHAPITRE VII

Titres de voyage

Article 27. — Le Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes a la faculté de délivrer à ses fonctionnaires des laissez-passer comme titre de voyage, que reconnaîtront et accepteront les Etats membres sans préjudice des dispositions des deux articles qui suivent.

Article 28. — Les visas sont accordés aux porteurs de laissez-passer sur la demande du Secrétariat Général mentionnant que leurs titulaires sont ses fonctionnaires et se rendent en voyage, chargés par lui de remplir une mission officielle.

Article 29. — L'octroi des visas aux fonctionnaires se fera dans le plus bref délai possible, en tenant compte de toutes facilités de nature à hâter leur départ.

Article 30. — Les facilités prévues à l'Article 29 sont accordées aux experts et aux fonctionnaires non porteurs de laissez-passer de la Ligue, sous réserve qu'ils soient titulaires d'un certificat du Secrétariat Général établissant qu'ils voyagent en mission officielle pour le compte de la Ligue.

CHAPITRE VIII

Règlement des contestations

Article 31. — La Ligue des Etats Arabes instituera un organisme pour régler :

a) Les contestations qui surgissent à l'occasion de contrats passés par la Ligue et autres contestations de droit commun dans lesquelles la Ligue serait partie.

b) Les contestations dans lesquelles est partie un fonctionnaire qui, de par sa position officielle, jouit de l'immunité, si celle-ci n'est pas levée.

Dispositions finales

Article 32. — Les dispositions de cet accord n'affectent en rien l'autorité de chacun des Etats membres de prendre telles mesures qu'il jugera opportunes pour sauvegarder l'intégrité de son territoire, maintenir la sécurité et l'ordre public.

Tout Etat qui estime devoir recourir à de telles mesures s'empressera autant que le permettront les circonstances, de communiqur avec le Secré-

et les fonctionnaires supérieurs, ainsi que leurs épouses et leurs enfants mineurs jouissent des privilèges et immunités qui sont accordés, d'après l'usage international, aux agents diplomatiques, chacun suivant sa classe.

Article 23. — Les privilèges et immunités sont accordés aux fonctionnaires dans l'intérêt de la Ligue. Le Secrétaire Général a le droit, voire même le devoir, de lever l'immunité des fonctionnaires de la Ligue non prévus à l'article précédent dans tous les cas où il estime que l'immunité met obstacle à la bonne administration de la justice et que sa levée n'affecte pas l'intérêt de la Ligue. Par contre, pour les fonctionnaires dont il est question dans le précédent article, l'immunité qui les couvre n'est levée qu'avec l'assentiment du Conseil.

Article 24. — La Ligue des Etats Arabes coopèrera à tout moment avec les autorités compétentes des Etats membres pour faciliter l'action de la justice, veiller à l'exécution des règlements de police et éviter tout ce qui pourrait surgir de nature à constituer un usage abusif des privilèges et immunités dont il est question dans ce chapitre.

CHAPITRE VI

Les experts

Article 25. — Les experts (non les fonctionnaires dont il est question au Chapitre V) jouissent pendant qu'ils sont chargés d'une mission pour la Ligue des Etats Arabes en vertu d'une décision du Conseil, des privilèges et immunités nécessaires à l'accomplissement de cette mission et plus spécialement ce qui suit :

a) Inviolabilité de leurs personnes, les mettant à l'abri de toute arrestation ou détention, et insaisissabilité de leurs effets personnels.

b) Immunité juridictionnelle, même après la fin de leur mission, pour les actes qu'ils accomplissent en leur qualité officielle.

c) Inviolabilité de la correspondance et des documents.

d) Droit d'user d'un code chiffré et d'échanger leur correspondance avec la Ligue des Etats Arabes par l'intermédiaire d'un courrier spécial ou dans des valises scellées.

e) Facilités accordées aux agents des Etats étrangers délégués en mission officielle provisoire quant à la règlementation sur les devises et le change.

f) Immunités et facilités qui sont accordées aux agents diplomatiques en ce qui concerne leurs effets personnels.

g) Exemption pour eux, pour leurs épouses et leurs enfants mineurs des restrictions sur l'immigration, des formalités d'enregistrement des étrangers et des obligations relatives au service national.

Article 26. — Les privilèges et immunités sont accordés aux experts dans l'intérêt de la Ligue. Le Secrétaire Général a le droit, voire même le

CHAPITRE V

Les fonctionnaires

Article 19. — Sur la proposition du Secrétaire Général, le Conseil de la Ligue des Etats Arabes détermine les catégories de fonctionnaires du Secrétariat Général auxquels s'appliquent les dispositions de l'Article 20 et celles du Chapitre VII. Le Secrétaire Général communiquera périodiquement aux Etats membres les noms de ces fonctionnaires, en indiquant leurs fonctions.

Article 20. — 1°) Abstraction faite de leur nationalité, les agents au service du Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes jouissent des privilèges et immunités ci-après:

a) Immunité juridictionnelle pour les actes dont ils répondent en leur qualité officielle.

b) Exemption fiscale quant à leurs traitements et indemnités reçus ou à recevoir de la Ligue.

2°) De plus, les agents au service du Secrétariat Général, ressortissants d'un Etat autre que celui du siège, jouissent de:

a) Exemption pour eux, leurs épouses et les membres de leurs familles dont ils ont la charge, des restrictions sur l'immigration et des formalités d'enregistrement des étrangers.

b) Facilités accordées aux agents de classes similaires des missions diplomatiques accréditées auprès du gouvernement intéressé en ce qui concerne la règlementation du change.

c) Facilités accordées aux agents diplomatiques en temps de crise internationale en ce qui concerne leur retour dans leur patrie.

d) Exemption pour une période d'un an à partir de la date où ils prennent possession de leur poste, des droits de douane sur leurs importations de meubles et d'effets personnels à l'occasion de leur premier établissement sur le territoire de l'Etat intéressé.

Article 21. — Les fonctionnaires du Secrétariat Général sont exemptés des obligations du service national. Toutefois, en ce qui concerne les ressortissants de chaque Etat, cette exemption se limite à ceux dont le nom figure sur une liste à établir par le Secrétaire Général et à faire sanctionner par le gouvernement intéressé.

Lorsque des fonctionnaires du Secrétariat Général n'appartenant pas à cette catégorie sont appelés au service militaire, le gouvernement intéressé, sur la requête du Secrétariat Général, ajournera dans la mesure du possible l'appel de ceux d'entre eux dont la présence à leurs postes aura été jugée nécessaire à la marche du travail, afin d'éviter un retard dangereux des travaux importants.

Article 22. — En plus des privilèges et immunités prévus aux deux articles précédents, le Secrétaire Général, les Secrétaires Généraux adjoints

g) Immunités et facilités accordées aux agents diplomatiques en ce qui concerne leurs effets personnels.

h) Privilèges, franchise et facilités qui ne sont pas en contradiction avec ce qui précède, dont jouissent les agents diplomatiques, à l'exception de l'exemption des droits d'accise et des droits de douane sur les objets importés autres que leurs effets personnels.

Article 12. — Les représentants des Etats membres auprès des organismes principaux et auxiliaires de la Ligue des Etats Arabes et auprès des congrès qu'elle organise jouissent, même après la disparition de leur qualité représentative, de l'immunité juridictionnelle pour les déclarations verbales ou écrites faites à l'occasion de l'accomplissement de leur mission officielle pendant qu'ils représentent leurs Etats dans lesdits organismes.

Article 13. — La durée des séjours que font les délégués des Etats membres sur le territoire de l'un des autres Etats membres pendant l'exercice de leur activité auprès des organismes principaux ou auxiliaires de la Ligue des Etats Arabes ou dans les congrès qui la concernent, n'est pas comptée dans le calcul de l'impôt, si celui-ci découle du séjour.

Article 14. — Les privilèges et immunités ne sont pas accordés aux représentants des Etats membres dans leur intérêt personnel, mais afin qu'ils soient assurés de jouir de leur pleine indépendance dans l'exercice de leur activité auprès de la Ligue.

En conséquence, les Etats membres devront lever l'immunité de leurs représentants dans tous les cas où il apparaît qu'elle met obstacle à la bonne administration de la justice et que sa levée n'affecte pas l'objet pour lequel elle a été accordée.

Article 15. — Les dispositions des articles 11, 12 et 13 ne s'appliquent pas aux représentants des Etats membres lorsque ces représentants ressortissent à l'autorité des gouvernements des Etats dont ils sont les sujets ou s'ils sont mandatés par ces gouvernements pour les représenter.

Article 16. — L'expression "représentants des Etats membres" dont il est question dans ce chapitre, comprend tous les représentants des Etats membres et leurs adjoints, les conseillers, les experts techniques et les secrétaires qui les accompagnent.

Article 17. — Pendant tout le temps où ils représentent leurs Etats au sein des organismes de la Ligue des Etats Arabes, les délégués permanents de ces Etats jouissent des mêmes privilèges et immunités que les agents diplomatiques.

Article 18. — Le Secrétaire Général communique aux Gouvernements des Etats membres les noms des représentants des Etats auprès du Conseil de la Ligue, ceux de leurs délégués permanents et des membres de ses commissions permanentes.

Article 8. — Les achats que la Ligue fait localement pour ses travaux officiels ne sont pas exemptés des droits d'accise et des droits de mutation de propriété.

CHAPITRE III

Facilités en matière de correspondance

Article 9. — Le courrier officiel de la Ligue des Etats Arabes jouit, sur le territoire de chacun des Etats membres, d'un traitement non moins privilégié que celui que cet Etat concède au courrier de n'importe quel autre Etat et de sa mission diplomatique, cela en ce qui concerne la priorité, les droits d'affranchissement postal et les correspondances télégraphiques, par fil ou sans fil, les messages téléphoniques et autres. Le même privilège s'applique aux informations diffusées par la presse ou par la radio. Ce courrier officiel et ces messages ne feront l'objet d'aucune censure.

Article 10. — La Ligue des Etats Arabes a la faculté d'user d'un code chiffré et d'envoyer sa correspondance avec un courrier spécial ou dans une valise jouissant l'un et l'autre des mêmes privilèges et immunités que ceux dont jouissent les courriers et valises diplomatiques.

CHAPITRE IV

Représentants des Etats Membres

Article 11. — Les représentants des Etats membres au sein des organismes principaux et auxiliaires de la Ligue des Etats Arabes et des conferences qu'organise la Ligue jouissent, pendant l'exercice de leur activité et au cours de leurs voyages pour se rendre au lieu de réunion et pour en revenir, des privilèges et immunités suivants :

a) Inviolabilité de leurs personnes, les mettant à l'abri de toute arrestation ou détention, et insaisissabilité de leurs effets personnels.

b) Immunité de juridiction en ce qui concerne leurs déclarations verbales ou écrites et leurs actes en tant que représentants de leurs Etats.

c) Inviolabilité de la correspondance et des documents.

d) Droit d'user d'un code chiffré pour leur correspondance et de recevoir celle-ci par l'intermédiaire d'un courrier spécial ou dans des valises scellées.

e) Exemption pour eux et leurs épouses de toutes les restrictions de séjour, des formalités concernant l'enregistrement des étrangers et de toutes les obligations du service national dans les pays où ils entrent ou sont de passage, et ce pendant l'accomplissement de leur mission.

f) Octroi des facilités accordées aux représentants des Etats étrangers chargés d'une mission officielle provisoire en ce qui concerne la règlementation relative aux devises et au change.

b) Contracter.
c) Ester en justice.

CHAPITRE II

Biens et avoirs

Article 2. — Les biens de la Ligue des Etats Arabes, meubles et immeubles, et ses avoirs, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le possesseur, jouissent de l'immunité juridictionnelle, à moins que le Secrétaire Général ne déclare formellement y renoncer, sous réserve que cette renonciation ne porte pas sur la procédure d'exécution.

Article 3. — L'inviolabilité des locaux qu'occupe la Ligue des Etats Arabes est garantie. Ses biens et ses avoirs, où qu'ils se trouvent et quel qu'en soit le possesseur, échappent aux mesures de perquisition, de saisie, de réquisition, de confiscation ou toutes autres mesures de contrainte similaires.

Article 4. — L'inviolabilité des archives et des documents, quels qu'ils soient, est garantie, qu'il s'agisse de ceux qui appartiennent à la Ligue des Etats Arabes ou de ceux qu'elle détient.

Article 5. — La Ligue pourra :

1°) Détenir des devises fiduciaires et autres et avoir des comptes en n'importe quelles devises.

2°) Recevoir ces devises, les transférer d'un Etat à l'autre ou à l'intérieur de n'importe quel Etat ou encore les convertir en n'importe quelle autre monnaie.

Toutefois, la Ligue ne peut faire sortir d'un Etat, contrairement aux lois en vigueur dans cet Etat, une quantité de devises assujetties à des restrictions spéciales, supérieure à la quantité qu'elle y avait introduite.

Article 6. — Dans l'exercice des droits qui lui sont reconnus à l'Article 5 précité, la Ligue des Etats Arabes tiendra compte des observations et recommandations que formuleraient les Etats membres intéressés, et ce dans la mesure où elles n'iraient pas à l'encontre de son intérêt.

Article 7. — Les biens de la Ligue des Etats Arabes, meubles ou immeubles, et ses avoirs jouissent de l'exemption dans les matières suivantes :

a) Les impôts directs, sauf ceux qui sont acquittés pour prestation de services par les administrations publiques.

b) Les droits de douane, les lois et ordonnances interdisant ou restreignant l'importation et l'exportation d'articles ou produits pour l'usage de la Ligue, afin de lui permettre de s'acquitter de sa mission officielle. La Ligue ne pourra vendre des articles qu'elle aura importés exemptés des droits de douane, sauf avec l'assentiment du Gouvernement intéressé.

c) Les droits de douane et les lois et ordonnances interdisant ou restreignant l'importation ou l'exportation d'imprimés que la Ligue importe ou exporte pour son propre usage.

ACCORD
SUR LES PRIVILEGES ET IMMUNITES
DE LA LIGUE DES ETATS ARABES (1)

Vu que l'Article 14 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes dispose que les membres du Conseil de la Ligue et ceux de ses commissions, ainsi que ses fonctionnaires prévus par le règlement intérieur jouissent des privilèges et immunités diplomatiques pendant l'exercice de leurs fonctions, de même qu'il dispose que l'inviolabilité des locaux qu'occupent les services de la Ligue est garantie,

Vu qu'il importe de préciser dans le détail les modalités suivant lesquelles les privilèges et immunités dont dispose le Pacte sont accordés et de fixer leurs limites et les cas d'application, afin de mettre la Ligue en mesure d'exercer en toute facilité son activité sur le territoire des Etats membres, conformément à des règles dont il aura été dûment convenu,

En conséquence, le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de ses deux séances des 9 Avril et 10 Mai 1953, a approuvé l'accord ci-dessous et a décidé de le proposer à l'adhésion des Gouvernements des Etats membres :

CHAPITRE 1er

La personnalité juridique

Article 1er. — La Ligue des Etats Arabes jouit de la personnalité juridique quant à son aptitude à :

a) Acquérir les biens meubles et immeubles et en disposer.

---

(1) A. Ledit accord a été approuvé le 10.5.1953 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 18ème Session Ordinaire.

B. Ont déposé leurs instruments d'adhésion :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 12.12.1953
La République d'Egypte	le 8. 3.1954
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 5. 4.1954
Le Royaume d'Irak	le 20. 2.1955

C. Réserves :

1) L'Egypte rejette le contenu du paragraphe 1er de l'Article 21 dispensant une certaine catégorie de fonctionnaires du Secrétariat Général des obligations du service national et appliquera à l'égard de ces fonctionnaires les dispositions dont fait état le paragraphe II dudit article, c'est-à-dire qu'elle se contentera d'ajourner l'appel de ceux d'entre eux dont la présence à leurs postes aura été jugée nécessaire.

2) Exclure les fonctionnaire supérieurs du Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes ainsi que leurs épouses et enfants mineurs du bénéfice de l'Article 22 accordant les privilèges et immunités reconnus d'après l'usage international aux agents diplomatiques.

B. — MONNAIE-TYPE, ZONES, TARIFS DES COMMUNICATIONS TELEPHONIQUES

Article 9

Monnaie

L'accord sera fait sur la monnaie qui sera à la base des communications téléphoniques entre les directions de l'Union et en vertu d'arrangements spéciaux à conclure entre elles, en attendant que les Etats de la Ligue Arabe se mettent d'accord sur une devise unifiée.

Article 10

Les zones

Il est loisible de maintenir la multiplicité des zones dans les communications téléphoniques.

Article 11

Les tarifs

Après l'exécution des projets téléphoniques, les tarifs entre les Etats de la Ligue Arabe seront fixés en vertu d'arrangements à conclure entre les pays intéressés. Les directions de l'Union s'emploieront à amender les arrangements actuellement en vigueur, de manière à assurer la réalisation des buts de l'Union Arabe.

Le Caire, le 27 Djoumad Awal 1372
(12 Février 1953)

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Abdel Méguid Mortada.
Pour le Royaume d'Irak: Ahmed Hafez.
Pour la République Libanaise: Abdel Hamid Al Bohsoli et Jean Barcash.
Pour la République Syrienne: Moustapha Abshahabi.
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Abdel Rahman Barram et Ibrahim Selsella.
Pour le Royaume d'Egypte: Abdel Méguid Al Hennaoui.
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen: Abdel Rahman Abd Rabbou Al Baydani.

Article 3

Règlement des comptes

Le règlement des comptes entre l'une quelconque des directions arabes et l'autre est soumise aux arrangements spéciaux.

Article 4

Les dépêches officielles

Les dépêches officielles échangées entre les Gouvernements des Etats de la Ligue Arabe et entre eux et le Secrétariat Général de la Ligue Arabe bénéficient d'une réduction de 50 pour cent sur le tarif normal.

Article 5

Les dépêches de presse

Les dépêches de presse sont tarifées au tiers du tarif ordinaire, c'est-à-dire qu'elles bénéficient d'une réduction de 66 2/3 pour cent du tarif normal.

Article 6

Les lettres-télégrammes

Les lettres-télégrammes sont admises à demi-tarif, sous réserve que le montant à encaisser ne soit pas inférieur au coût de 22 mots et conformément à la clause internationale (Règlement issu de la Conférence de Paris — 1949).

Article 7

Dépêches des émissions officielles arabes

Les dépêches des émissions officielles entre les Etats de l'Union Arabe, adressées par leurs envoyés officiels dans le but de les diffuser, sont admises avec une réduction de 66 2/3 pour cent du tarif normal.

Article 8

Les exemptions

Les administrations postales des Etats de la Ligue Arabe et les deux Bureaux permanents de l'Union Postale Arabe et de l'Union des Télécommunications et Radiocommunications sont exemptés du paiement du prix des télégrammes administratifs qui sont acheminés sur les réseaux télégraphiques et sans fil des Etats de l'Union.

ARRANGEMENT ANNEXE No. 2 A LA CONVENTION DE L'UNION ARABE DES TELECOMMUNICATIONS ET RADIOCOMMUNICATIONS

Relatif aux tarifs et franchises

Les plénipotentiaires :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Sont convenus des textes suivants de l'Annexe relative aux tarifs et aux exemptions cités à l'Article 18 de la Convention de l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications :

A. — TARIFS, DROITS DE COMMISSION, REGLEMENT DE COMPTES ET EXEMPTIONS

Article 1er

Les tarifs

1°) Le tarif maximum des prix des dépêches échangées entre les pays de l'Union Arabe sur ses réseaux télégraphiques et radiotélégraphiques est unifié en base de 35 centimes-or par mot pour les dépêches ordinaires.

2°) Les réseaux avec fil et sans fil sont considérés comme se complétant les uns les autres et le tarif des dépêches échangées sur ces réseaux est unifié.

3°) Est supprimée la multiplicité des zones dans les pays de l'Union Arabe, sauf l'Egypte où les tarifs des zones I et II seront unifiés, cependant que les taxes additionnelles de la zone III demeureront telles quelles.

Article 2

Droits de commission

Les droits de commission sur les dépêches échangées entre les pays de l'Union Arabe seront réduits seulement en vertu d'arrangements spéciaux à conclure entre les directions intéressées. La réduction par rapport aux tarifs globaux est évaluée de manière que ces droits ne dépassent pas un maximum de 35 centimes-or.

Article 4

La liaison sans fil entre les Etats arabes

Seront exécutés les projets de liaison sans fil exposés au Document 8 en tant que réseaux complémentaires et de réserve pour les liaisons avec fil.

Le Caire, le 27 Djoumad Awal 1372
(12 Février 1953)

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Abdel Méguid Mortada.
Pour le Royaume d'Irak: Ahmed Hafez.
Pour la République Libanaise: Abdel Hamid Al Bohsoli et Jean Barcash.
Pour la République Syrienne: Moustapha Abshahabi.
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Abdel Rahman Barram et Ibrahim Selsella.
Pour le Royaume d'Egypte: Abdel Méguid Al Hennaoui.
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen: Abdel Rahman Abd Rabbou Al Baydani.

ARRANGEMENT ANNEXE No. 1 A LA CONVENTION DES TELECOMMUNICATIONS ET RADIOCOMMUNICATIONS

Questions techniques

Les plénipotentiaires:

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Sont convenus des dispositions suivantes relativement aux questions techniques:

Article 1er

Le projet d'Akaba

Le projet de relier Le Caire aux pays arabes, via Akaba-Amman, sera exécuté (documents No. 1 a, 1 b, 2, 3, 4).

Article 2

Projet d'ondes ultra-courtes

Les Gouvernements arabes procèderont à des expériences techniques pour leur liaison par des ondes ultra-courtes. Si ces expériences sont probantes, le projet le meilleur sera exécuté pour relier les pays arabes par ces ondes:

1°) LE CAIRE — GAZA (ou EL ARICHE) — RAMALLAH
2°) BEYROUTH — PORT-SAID
3°) BEYROUTH — EL ARICHE

Article 3

Projet du Bassin de la Méditerranée

Les projets dont il est question aux articles 1er et 2 sont adoptés comme base pour la liaison des pays arabes au projet du Bassin de la Méditerranée.

Article 17

La Convention et les règlements internationaux

En l'absence de dispositions expresses sur certaines matières, l'on s'en tiendra aux textes de la Convention et des règlements internationaux en vigueur, ainsi qu'aux textes des arrangements spéciaux en vigueur.

Article 18

Les appendices de la Convention

Deux appendices sont annexés à la présente convention, l'un pour les questions techniques, l'autre pour les tarifs et les exemptions.

Article 19

Mise en vigueur de la Convention

Les dispositions de la présente convention et ses annexes seront mises en vigueur trois mois après l'adoption et la ratification de celle-ci par les Gouvernements intéressés. Seront annulés les autres arrangements spéciaux conclus entre les pays de l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications, si leurs textes sont moins avantageux pour le public.

Les plénipotentiaires des Etats susmentionnés ont apposé leurs signatures sur deux exemplaires de la présente convention, l'un devant être déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes et l'autre au Ministère Egyptien des Affaires Etrangères. Une copie en sera adressée à chacun des Etats contractants.

Le Caire, le 27 Djoumad Awal 1372 (12 Février 1953)

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie: Abdel Méguid Mortada.
Pour le Royaume d'Irak: Ahmed Hafez.
Pour la République Libanaise: Abdel Hamid Al Bohsoli et Jean Barcash.
Pour la République Syrienne: Moustapha Abshahabi.
Pour le Royaume de l'Arabie Séoudite: Abdel Rahman Barram et Ibrahim Selsella.
Pour le Royaume d'Egypte: Abdel Méguid Al Hennaoui.
Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen: Abdel Rahman Abd Rabbou Al Baydani.

garde, de même qu'ils s'en tiendront aux longueurs d'ondes, fréquences et points de relais qui leur seront assignés pour empêcher le brouillage des messages radiocommuniqués et pour organiser régulièrement les messages télécommuniqués chevauchants et ce, conformément aux dispositions de la Convention et des statuts internationaux.

Article 12

Règlement des comptes

Le règlement des comptes entre les directions de l'Union se fera sur la base dont il sera convenu.

Article 13

Echange de fonctionnaires et d'aide technique

Les directions de l'Union échangeront les fonctionnaires techniciens et spécialistes et enverront aux Etats de la Ligue Arabe des missions de spécialisation dans les questions techniques.

Article 14

Unification des programmes à l'égard des congrès internationaux

Les propositions présentées par les Etats de l'Union Arabe aux congrès internationaux des télécommunications et radiocommunications seront coordonnées et les Etats qui les présentent adopteront une ligne de conduite unifiée à l'égard des congrès en question.

Les délégués des Etats de l'Union coopèreront solidairement à la tâche de réaliser leurs buts, que ces buts servent l'intérêt de tous les Etats de l'Union ou l'intérêt de certains d'entre eux.

Article 15

Standardisation des appareils et du matériel

Les directions de l'Union s'emploieront à faire usage d'appareils et de matériel ayant la même spécification, afin d'assurer la coordination des liaisons.

Article 16

Tarifs et franchises

Les directions des Etats de l'Union s'emploieront à unifier les tarifs et à les réduire dans leurs relations mutuelles et se mettront d'accord sur les exemptions qu'elles s'accorderont mutuellement.

k) Présenter au congrès le compte de ses dépenses pendant l'année pour l'approuver.

Article 8

Dépenses du Bureau permanent

Les directions des Etats de l'Union supporteront les frais du Bureau permanent d'après le barème adopté par la Ligue des Etats Arabes.

Article 9

Les congrès

Les délégués des Etats de l'Union se réunissent en congrès une fois l'an pour passer en revue les dispositions de la présente convention, les compléter, prendre de nouvelles résolutions et se consulter sur les questions techniques. Un ou plusieurs délégués plénipotentiaires spécialistes dans les questions de télécommunications et radiocommunications représenteront chaque Etat au congrès. Tout Etat aura une seule voix dans les délibérations.

Chaque congrès fixera le lieu de réunion du congrès suivant.

Il est loisible d'avancer ou de reculer la date du congrès et de changer le lieu de sa réunion, et ce après approbation des Gouvernements contractants.

Trois mois avant la réunion du congrès, le Bureau de l'Union demandera aux Etats membres leurs propositions, sous réserve que ces propositions parviennent au Bureau deux mois au moins avant l'ouverture du congrès.

Le Bureau entreprendra de coordonner les propositions, les imprimer et les envoyer aux Etats de l'Union, sous réserve qu'elles leur parviennent un mois au moins avant l'ouverture du congrès.

Les Etats arabes ratifieront les décisions du congrès dans le plus bref délai possible. Celles de ces décisions qui se rapportent à la convention seront considérées comme formant un tout indivisible.

Article 10

La langue officielle

La langue arabe est la langue officielle utilisée par le congrès et dans les relations entre les directions de l'Union.

Article 11

Garantie des communications

Les Gouvernements de l'Union s'emploieront à assurer des liaisons convenables et suffisantes télégraphiques et sans fil et à veiller à leur sauve-

sabilité qui incombe à l'une des directions du fait de l'application de ses dispositions, le litige sera réglé au moyen d'une sentence arbitrale. Chacune des directions en litige choisira un membre de l'Union non intéressé directement au litige.

Article 7

Le Bureau Permanent

Il est institué, sous la dénomination de Bureau de l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications, un Bureau permanent fonctionnant au siège du Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes et servant d'organe de liaison, d'information et de consultation pour les directions de l'Union.

Le Bureau permanent est constitué de:

1°) Un directeur à choisir par le congrès de l'Union parmi les fonctionnaires des directions faisant partie de celle-ci, pour une période de cinq ans renouvelable, à condition qu'il soit spécialiste dans les questions de télécommunications et de radiocommunications.

2°) Un secrétaire à désigner par le directeur du Bureau.

3°) De fonctionnaires techniciens auxquels fera appel le directeur du bureau en les recrutant parmi le personnel de l'administration dans le pays où se trouve le siège du Bureau.

Les attributions du Bureau sont:

a) S'employer à unifier la terminologie technique et administrative en langue arabe.
b) Assurer les travaux préliminaires des congrès de l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications, et notifier les résolutions de ces congrès aux directions de l'Union.
c) Faire les travaux de secrétariat des congrès de l'Union.
d) Fournir aux directions de l'Union les informations et propositions reçues dans la période qui sépare deux congrès.
e) Envoyer des publications contenant les modifications introduites aux procédés de télécommunications et de radiocommunications.
f) Traduire la convention, les statuts et les publications internationaux et les distribuer aux directions de l'Union.
g) Notifier aux directions de l'Union toute demande d'adhésion ou de retrait que présente n'importe quel Etat arabe.
h) Emettre un avis au sujet des questions controversées, lorsque la demande en est faite par les membres en litige.
i) Présenter un rapport annuel au congrès sur l'activité du Bureau pendant l'année.
j) Préparer le budget de l'exercice suivant à soumettre au congrès pour l'adopter et l'appliquer.

2°) Exploiter au maximum les télécommunications et radiocommunications qui relient les Etats de l'Union.

3°) Echanger l'aide technique entre les Etats de l'Union et encourager les recherches scientifiques et pratiques.

4°) Assurer la coopération des directions de l'Union et unifier leurs efforts dans l'intérêt commun au sein de l'Union Internationale dans le champ des télécommunications et radiocommunications.

Article 3

Adhésion à l'Union

Les Gouvernements Arabes ne faisant pas partie de la Ligue des Etats Arabes peuvent adhérer à l'Union, à condition d'en faire la demande aux Gouvernements contractants par l'intermédiaire du Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes.

Cette adhésion confère à l'Etat adhérent tous les droits et met à sa charge toutes les obligations prévues par la présente convention.

Article 4

Sortie de l'Union

Chacun des Etats contractants peut, quand il le désire, se retirer de l'Union moyennant un avis à adresser par la voie diplomatique au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui en informera les Etats de la Ligue par la même voie. Ce retrait ne devient définitif et exécutoire qu'après le délai d'un an de la date où la notification sera parvenue au Secrétariat Général.

Article 5

Conclusion d'arrangements spéciaux

Deux ou plus des Gouvernements faisant partie de la présente Union peuvent conclure entre eux des arrangements spéciaux, à la condition qu'ils ne soient pas en contradiction avec les stipulations de la présente convention et qu'ils ne contiennent pas des dispositions moins favorables pour le public. Un exemplaire de l'arrangement sera adressé au Bureau Permanent pour en informer les autres membres de l'Union.

Article 6

Arbitrage

En cas de dissentiment entre deux membres ou plus de l'Union sur l'interprétation de la présente convention et ses annexes ou sur la respon-

CONVENTION DE L'UNION ARABE DES TELECOMMUNICATIONS ET DES RADIOCOMMUNICATIONS (1)

Les plénipotentiaires :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Usant de la faculté qui leur est reconnue par la Convention Internationale des Télécommunications et Radiocommunications en vigueur, sont convenus de conclure la Convention de l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications suivante :

Article 1er

Formation de l'Union

Les pays arabes ayant ratifié la présente convention forment l'Union Arabe des Télécommunications et Radiocommunications.

Article 2

Buts de l'Union

Les buts de l'Union se résument comme suit : 1°) Coopérer à l'organisation et à la généralisation des télécommunications et radiocommunications entre les pays de l'Union pour développer leurs relations culturelles et commerciales.

---

(1) a) Le Conseil de la Ligue des Etats Arabes a approuvé ladite convention le 9.4.1953 au cours de sa dix-huitième session ordinaire.

b) La convention a été signée par le Royaume Hachémite de Jordanie, la République Syrienne, le Royaume d'Irak, le Royaume de l'Arabie Séoudite, la République Libanaise, le Royaume d'Egypte, et le Royaume Moutawakélite du Yémen, le 12 Février 1953.

c) Ont ratifié la Convention :

La République Libanaise	le 9.10.1953
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 16.10.1953
La République d'Egypte	le 27. 1.1954
La République Syrienne	le 23. 6.1954

Article 2

La présente convention sera ratifiée le plus tôt possible en conformité des règles organiques en vigueur dans chacun des Etats contractants. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes.

Article 3

La présente convention entrera en vigueur un mois après le dépôt des instruments de ratification de trois des Etats signataires. Elle sortira ses effets à l'égard de chacun des autres Etats un mois après le dépôt de son instrument de ratification.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire, le Mercredi 24 Safar 1372 (12 Novembre 1952), en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats signataires.

Pour les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie: Aoni Abdel Hadi.
De la République Syrienne: Moustapha El Chéhabi.
Du Royaume d'Irak: Néguib El Rawi.
Du Royaume d'Arabie Séoudite: Abdallah El Fadl.
De la République Libanaise: Nadim Dimechkié.
Du Royaume d'Egypte: Mahmoud Fawzi.
Du Royaume Moutawakélite du Yémen:

CONVENTION RELATIVE A LA NATIONALITE DES CITOYENS DES ETATS ARABES RESIDANT HORS DE LEURS PAYS D'ORIGINE (1)

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume d'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Vu leur désir mutuel de déterminer la nationalité de ceux qui ressortissent par leur origine à l'un des Etats de la Ligue Arabe et qui résident en fait dans d'autres Etats arabes sans avoir acquis une nationalité déterminée,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Toute personne originaire d'un des Etats de la ligue Arabe qui n'a pas acquis une nationalité déterminée et qui n'a pas opté pour la nationalité de son pays d'origine dans les délais prévus par les traités et les lois, sera considérée comme étant un des ressortissants de son pays d'origine.

Cela n'affectera ni son droit de résider dans le pays où il a sa résidence habituelle, conformément à la législation de ce pays, ni son droit d'acquérir la nationalité de ce pays, en conformité des conditions requises. Par l'acquisition de la nationalité du pays de résidence, il perd celle du pays d'origine.

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 23.9.1952 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 16ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 17.2.1953
La République Libanaise	le 18.2.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23.5.1953
La République Syrienne	le 7.6.1953
La Royaume d'Egypte	le 9.6.1953
Le Royaume d'Irak	le 27.7.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 5.4.1954
La République d'Egypte	le 15.5.1954

Article 22

Chacun des Etats parties à la présente Convention pourra la dénoncer moyennant une notification à adresser au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes. Sa dénonciation produira ses effets six mois après la date d'envoi de la notification sous réserve que la convention continue de s'appliquer à l'égard des demandes d'extradition et d'exécution des jugements infligeant une peine restrictive de la liberté, présentées avant l'expiration du délai précité.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire, le lundi 15 Safar 1372 (3 Novembre 1952) en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats signataires ou adhérents.

Pour les Gouvernements:

Du Royaume Hachémite de Jordanie: Aoni Abdel Hadi.
De la République Syrienne: Moustapha El Chéhabi
Du Royaume d'Irak: Néguib El Rawi.
Du Royaume d'Arabie Séoudite: Abdallah El Fadl.
De la République Libanaise: Nadim Dimechkié.
Du Royaume d'Egypte: Mahmoud Fawzi (avec les réserves contenues dans le procès-verbal de signature)
Du Royaume Moutawakélite du Yémen:

Article 16

L'Etat requérant prendra à sa charge tous les frais qu'aura comportés l'exécution de la demande d'extradition. Il paiera également tous les frais du retour de l'individu extradé jusqu'au lieu où il se trouvait au moment de son extradition, si son irresponsabilité ou son innocence sont établies.

Article 17

Les jugements comportant une peine restrictive de la liberté, comme l'emprisonnement, la prison ou les travaux forcés peuvent être exécutés sur le territoire de l'Etat où se trouve le condamné et ce sur la demande de l'Etat qui a rendu le jugement, sous réserve de l'assentiment de l'Etat à qui l'exécution est demandée.

L'Etat qui demande l'exécution prendra à sa charge tous les frais que celle-ci nécessitera.

Article 18

Si les dispositions de la présente convention sont en contradiction avec celles de l'un des accords bilatéraux liant deux des Etats contractants, ces Etats appliqueront les dispositions qui facilitent le plus l'extradition du délinquant.

Article 19

La présente convention sera ratifiée le plus tôt possible par les Etats signataires, conformément à leur constitution. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui dressera un procès-verbal de dépôt de l'instrument de ratification de chaque Etat et le communiquera aux autres Etats contractants.

Article 20

Les Etats de la Ligue qui n'auront pas signé la présente Convention pourront y adhérer moyennant un avis qu'ils enverront au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes. Celui-ci notifiera l'adhésion aux autres Etats contractants.

Article 21

Cette Convention sortira ses effets un mois après le dépôt des instruments de ratification de trois des Etats signataires, et elle s'appliquera à l'égard de chacun des autres Etats un mois après le dépôt de son instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 11

A titre exceptionnel, la demande d'extradition pourra être adressée par poste, télégraphe ou téléphone, et, dans ce cas, l'Etat requis devra prendre les dispositions nécessaires garantissant la surveillance de l'individu poursuivi, jusqu'à ce que les formalités à son sujet soient terminées. De plus, il peut l'arrêter et le détenir préventivement, à condition que sa détention ne dépasse pas trente jours. A l'expiration de cette période, il sera libéré, à moins que dans l'intervalle n'arrive le dossier complet de la demande d'extradition ou la demande de renouvellement de sa détention préventive pour une période de trente jours au maximum. La période de détention préventive sera déduite de la peine qui sera prononcée dans l'Etat requérant. Toutefois, lorsque la demande est adressée par télégramme ou par téléphone, l'autorité à qui l'extradition est demandée pourra, en cas de besoin, faire diligence pour s'assurer de sa véracité en se renseignant auprès de l'autorité dont elle émane.

Article 12

Il sera remis à l'Etat requérant tout ce qui aura été trouvé en possession de l'individu réclamé au moment de son arrestation, ainsi que tout ce qui pourrait servir d'élément de preuve du crime et cela dans la mesure où le permettent les lois du pays auquel l'extradition est demandée.

Article 13

Si l'Etat requis reçoit plusieurs demandes d'extradition émanant de divers pays relativement au même individu inculpé et pour le même délit, la priorité de l'extradition appartiendra à l'Etat au préjudice duquel le délit a été commis, puis à celui sur le territoire duquel il a été perpétré et, en dernier lieu, à celui dont l'individu réclamé est le ressortissant.

Mais, si les demandes d'extradition se rapportent à des délits différents, la priorité appartiendra à l'Etat qui a formulé la demande avant les autres.

Article 14

Un individu n'est jugé sur le territoire de l'Etat requérant que pour le délit qui a déterminé la demande d'extradition, les actes qui s'y rattachent et les infractions qu'il aura commises après son extradition. Toutefois, si les occasions lui avaient permis de quitter le territoire de l'Etat auquel il a été livré et qu'il n'en ait pas profité pendant un délai de trente jours, il pourra être jugé pour les autres délits.

Article 15

Les Etats Contractants s'engagent à faciliter le passage à travers leur territoire des délinquants extradés et à en assurer la surveillance aussitôt qu'une copie de l'ordonnance d'extradition leur aura été présentée.

à l'Etat qui avait autorisé son extradition après la fin des poursuites judiciaires et avant l'exécution de la condamnation.

Article 6

L'extradition n'a pas lieu si l'infraction ou la condamnation est prescrite en conformité de la législation d'un des deux Etats, l'Etat requérant et l'Etat requis, sauf si l'Etat requérant n'admet pas le principe de la prescription et que l'individu dont l'extradition est demandée est un de ses ressortissants ou celui d'un Etat tiers n'admettant pas ce principe.

Article 7

L'Etat requis peut s'abstenir de livrer l'individu dont l'extradition est demandée, s'il s'agit d'un de ses ressortissants, auquel cas il se charge lui-même de le juger en s'aidant à cette occasion de l'instruction que l'Etat requérant aura faite.

Article 8

Les demandes d'extradition sont présentées par la voie diplomatique. Les autorités compétentes en décident suivant la législation de chaque Etat.

Article 9

La demande d'extradition devra être accompagnée des documents suivants:

a) Si la demande concerne un individu faisant l'objet d'une enquête, on devra y joindre le mandat d'arrêt émanant des autorités compétentes, dans lequel seront spécifiés le genre d'infraction et l'article du Code qui s'applique en l'occurrence. On joindra si possible une copie certifiée conforme du texte de la loi applicable à l'infraction, ainsi qu'une copie officielle des pièces de l'instruction dûment légalisée par l'autorité judiciaire qui a procédé à l'instruction ou qui détient lesdites pièces.

b) Si la demande concerne un individu condamné par contumace ou interlocutoirement, une copie officielle du jugement sera jointe au dossier.

Article 10

Dans tous les cas, la demande doit être accompagnée d'un exposé complet de l'état civil du prévenu, de l'inculpé ou du condamné, ainsi que son signalement. La demande doit être également accompagnée des pièces établissant la nationalité de l'individu dont l'extradition est demandée quand il s'agit d'un ressortissant de l'Etat requérant.

Les pièces relatives à l'extradition seront légalisées par le ministre de la justice de l'Etat requérant ou son suppléant.

Article 2

L'extradition est obligatoire si l'individu faisant l'objet de la demande est poursuivi, accusé ou condamné pour l'une des infractions prévues à l'Article 3, au cas où elle a été commise sur le territoire de l'Etat requérant. Mais, si elle a été commise hors du territoire des deux Etats — l'Etat requérant et l'Etat requis — l'extradition n'est obligatoire que si la législation des deux Etats punit le même acte quand il est commis hors de leur territoire.

Article 3

L'extradition est subordonnée à la condition que l'infraction soit un crime ou un délit puni d'un emprisonnement d'un an ou d'une peine supérieure dans la législation des deux Etats — l'Etat requérant et l'Etat requis — ou encore si l'individu dont l'extradition est demandée pour une infraction de ce genre est condamné à deux mois d'emprisonnement au moins.

Par contre, si l'infraction n'est pas punissable dans la législation de l'Etat requis ou si la peine prévue dans la législation de l'Etat requérant n'a pas son équivalent dans celle de l'Etat requis, l'extradition n'est obligatoire que si l'individu réclamé ressortit à la nationalité de l'Etat requérant ou à celle d'un Etat tiers prévoyant la même peine.

Article 4

L'extradition n'est pas accordée pour les crimes politiques. L'appréciation du caractère politique est laissée à l'Etat requis. Toutefois, l'extradition est obligatoire dans les crimes suivants:

1°) Attentats contre les souverains et les chefs d'Etat, leurs épouses, leurs ascendants et descendants.
2°) Attentats contre les princes héritiers.
3°) Meurtres prémédités.
4°) Crimes terroristes.

Article 5

L'extradition n'a pas lieu lorsque l'individu réclamé a été déjà jugé pour l'infraction faisant l'objet de la demande d'extradition, à la suite de quoi il a été acquitté ou condamné, ou encore s'il est l'objet d'une enquête et s'il est en instance de jugement pour la même infraction faisant l'objet de la demande adressée à l'Etat requis.

Si l'individu réclamé est l'objet d'une enquête ou de poursuites judiciaires pour une autre infraction sur le territoire de l'Etat requis, son extradition sera ajournée jusqu'à ce que son jugement soit terminé et qu'il ait purgé la peine à laquelle il aura été condamné. Toutefois, l'Etat requis peut le livrer provisoirement pour qu'il soit jugé, à la condition qu'il soit renvoyé

CONVENTION
SUR L'EXTRADITION DES DELINQUANTS [1]

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie;
De la République Syrienne;
Du Royaume d'Irak;
Du Royaume de l'Arabie Séoudite;
De la République Libanaise;
Du Royaume d'Egypte;
Du Royaume Moutawakélite du Yémen;

Désireux de coopérer étroitement à l'extradition des délinquants fuyant la justice et en exécution des dispositions de l'Article 2 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Chacun des Etats de la Ligue Arabe signataires de la présente convention s'engage à livrer les délinquants dont l'extradition est demandée par l'un de ces Etats, et cela aux conditions prévues par la présente convention.

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 14.9.1952 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 16ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 17.2.1953
La République Libanaise	le 18.2.1953
La République Syrienne	le 19 4.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23.5.1953
La République d'Egypte	le 9.6.1953
Le Royaume d'Irak	le 27.7.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

La République d'Egypte	le 8.3.1954
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 5.4.1954
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 28.7.1954

D. Réserve.

L'Egypte rejette l'énumération limitative des crimes à l'occasion desquels l'extradition est obligatoire, faisant l'objet de l'Article 4, à savoir :

1o) Attentats contre les souverains et les chefs d'Etat, leurs épouses, leurs ascendants et leurs descendants.

2o) Attentats contre les princes héritiers.

3o) Meurtres prémédités.

4o) Crimes terroristes.

Article 9

La présente convention sera ratifiée le plus tôt possible par les Etats signataires, conformément à leurs règles constitutionnelles. Les instruments de ratification en seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui établira un procès-verbal de dépôt pour chaque Etat, qu'il communiquera aux autres Etats contractants.

Article 10

Les Etats de la Ligue n'ayant pas signé la présente convention peuvent y adhérer moyennant un avis adressé par eux au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes qui notifiera leur adhésion aux Etats signataires.

Article 11

La présente convention sortira ses effets un mois après le dépôt des instruments de ratification de trois des Etats signataires. Elle sortira ses effets à l'égard de chacun des autres Etats, un mois après le dépôt de son instrument de ratification ou d'adhésion.

Article 12

Tout Etat partie à la présente convention pourra la dénoncer moyennant un préavis à adresser au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes. La dénonciation ne produira ses effets que six mois après la date d'envoi de la notification, sous réserve que les dispositions de la convention continuent de s'appliquer à l'égard des jugements dont l'exécution aura été demandée avant l'expiration dudit délai.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire, le Lundi 22 Safar 1372 (10 Novembre 1952), en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats signataires ou adhérents.

Pour les Gouvernements:

Du Royaume Hachémite de Jordanie: Aoni Abdel Hadi.
De la République Syrienne: Moustapha El Chéhabi.
Du Royaume d'Irak: Néguib El Rawi.
Du Royaume d'Arabie Séoudite: Abdallah El Fadl.
De la République Libanaise: Nadim Dimechkié.
Du Royaume d'Egypte: Mahmoud Fawzi.
Du Royaume Moutawakélite du Yémen: El Sayed Aly El Moayyad (avec la réserve contenue dans le procès-verbal)

f) Si la sentence arbitrale n'est pas définitive dans l'Etat où elle a été rendue.

Article 4

Sous aucune forme, la présente convention ne s'applique aux jugements qui sont rendus contre le Gouvernement de l'Etat requis ou contre l'un de ses fonctionnaires pour des actes accomplis dans l'exercice de ses fonctions. Elle ne s'applique pas, non plus, aux jugements dont l'exécution serait contraire aux traités ou accords internationaux en vigueur dans le pays requis.

Article 5

La demande d'exécution doit être accompagnée des pièces suivantes :

1°) Copie officielle certifiée conforme à l'original dûment légalisée par les autorités compétentes, du jugement dont l'exécution est demandée, revêtue de la formule exécutoire.

2°) Original de la signification du jugement dont l'exécution est demandée ou certificat officiel attestant que le jugement a été régulièrement signifié.

3°) Certificat émanant des autorités compétentes attestant que le jugement dont l'exécution est demandée est un jugement définitif et exécutoire.

4°) Certificat attestant que les parties adverses ont été régulièrement citées devant les autorités compétentes ou devant la commission d'arbitrage au cas où le jugement ou la sentence d'arbitrage dont l'exécution est requise a été rendue par défaut.

Article 6

Les jugements dont on décide l'exécution dans l'un des Etats de la Ligue aura la même force exécutoire que dans les tribunaux de l'Etat requérant.

Article 7

Il ne sera pas réclamé aux ressortissants de l'Etat qui demande l'exécution dans l'un des Etats de la Ligue, des droits, un dépôt ou une caution auxquels ne sont pas tenus les ressortissants de ces Etats. En outre, ils ne pourront pas être privés du bénéfice de l'assistance judiciaire ou de l'exemption des droits judiciaires.

Article 8

Chaque Etat désigne l'autorité judiciaire compétente à qui les demandes d'exécution seront adressées. Il fixe également la procédure ainsi que les voies d'opposition à l'ordonnance ou à la décision se rapportant à la matière. En outre, il communiquera ce qui précède à chacun des autres Etats contractants.

Ligue Arabe, est exécutoire dans les autres Etats de la Ligue, conformément aux dispositions de la présente convention.

Article 2

L'autorité judiciaire compétente de l'Etat à qui l'exécution est demandée ne peut statuer sur le fond de l'action. Elle ne peut, non plus, refuser l'exécution du jugement que dans les cas suivants:

a) Si l'autorité judiciaire qui a rendu le jugement n'est pas compétente en la matière en raison de son incompétence absolue **ou en vertu des règles de la compétence internationale.**

b) Si les parties adverses n'ont pas été régulièrement assignées.

c) Si le jugement est contraire à l'ordre public ou aux bonnes mœurs dans l'Etat requis, à qui appartient un pouvoir discrétionnaire d'appréciation en l'espèce. Il lui appartient également de ne pas exécuter ce qui dans ce jugement est contraire à l'ordre public ou aux bonnes mœurs dans cet Etat ou encore à un principe admis comme règle générale internationale.

d) Lorsqu'un jugement définitif rendu par l'un des tribunaux de l'Etat requis, a statué sur la même affaire et entre les mêmes parties adverses, ou lorsqu'il existe auprès de ces mêmes tribunaux une instance en cours entre les mêmes parties et sur le même objet, ayant été introduite avant que le procès ait été initié auprès du tribunal ayant rendu le jugement dont l'exécution est requise.

Article 3

Sans préjudice des dispositions de l'Article 1er de la présente convention, l'autorité sollicitée d'exécuter une sentence arbitrale rendue dans l'un des Etats de la Ligue Arabe ne peut procéder à la révision quant au fond de l'affaire faisant l'objet de la sentence arbitrale dont l'exécution est demandée. Par contre, elle peut refuser la demande d'exécution de la sentence arbitrale dans les cas suivants:

a) Si la législation de l'Etat requis n'autorise pas le règlement du litige par voie d'arbitrage.

b) Si la sentence arbitrale n'est pas rendue en exécution d'une clause ou d'un contrat d'arbitrage en bonne et due forme.

c) Si les arbitres ne sont pas compétents en vertu du contrat ou de la clause d'arbitrage ou encore en vertu de la loi en base de laquelle la sentence arbitrale a été rendue.

d) Si les parties adverses n'ont pas été régulièrement notifiées d'avoir à comparaître.

e) Si la sentence arbitrale va à l'encontre de l'ordre public ou des bonnes mœurs dans l'Etat requis, à qui il appartient de juger s'il en est ainsi et de ne pas exécuter ce qui dans cette sentence va à l'encontre de l'ordre public et des bonnes mœurs.

CONVENTION
SUR L'EXECUTION DES JUGEMENTS (1)

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume de l'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Désireux de faciliter l'exécution des jugements sur le territoire de leurs Etats respectifs en conformité des dispositions de l'Article 2 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes,

Sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Tout jugement définitif établissant des droits civils, commerciaux ou des réparations, prononcé par un tribunal répressif ou se rapportant au statut personnel, rendu par une autorité judiciaire dans l'un des Etats de la

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 14.9.1952 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 16ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 17. 2.1953
La République Libanaise	le 18. 2.1953
La République Syrienne	le 19. 4.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23. 5.1953
La République d'Egypte	le 9. 6.1953
Le Royaume d'Irak	le 27. 7.1953
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 28.11.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secretariat Général :

Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 5. 4.1954
La République d'Egypte	le 25. 7.1954
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 28. 7.1954

D. Réserves.

ROYAUME MOUTAWAKELITE DU YEMEN :

a) Réserve relative au Paragraphe (a) de l'Article 2 ainsi conçue : "Le Yémen n'a actuellement que les tribunaux Charei musulmans dont la compétence embrasse toutes les matières."

b) Réserve relative au Paragraphe (c) de l'Article 2, ainsi conçue : "Le jugement n'est pas exécutoire s'il va à l'encontre des préceptes généraux de la loi islamique." (Charia)

Article 12

La présente convention sortira ses effets un mois après le dépôt des instruments de ratification de trois des Etats signataires. Elle entrera en vigueur à l'égard des autres Etats un mois après le dépôt de leurs instruments de ratification ou d'adhésion.

Article 13

Tout Etat partie à cette convention pourra la dénoncer moyennant un avis à adresser au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes. Cette dénonciation prendra effet six mois après sa notification, sous réserve que la présente convention continue à produire ses effets à l'égard des pièces et documents dont on avait demandé la signification et à l'égard des comissions rogatoires demandées avant l'expiration du délai ci-dessus.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ci-après ont signé la présente Convention.

Fait au Caire, le Jeudi 18 Safar 1372 (6 Novembre 1952), en un original en langue arabe déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes, une copie conforme à l'original devant être remise à chacun des Etats signataires ou adhérents.

Pour les Gouvernements:

Du Royaume Hachémite de Jordanie: Aoni Abdel Hadi.
De la République Syrienne: Moustapha El Chéhabi.
Du Royaume d'Irak: Néguib El Rawi.
Du Royaume d'Arabie Séoudite: Abdallah El Fadl.
De la République Libanaise: Nadim Dimechkié.
Du Royaume d'Egypte: Mahmoud Fawzi.
Du Royaume Moutawakélite du Yémen: El Sayed Aly El Moayyad.

autre procédure, il sera fait droit à son désir à moins que cela ne soit en contradiction avec les lois de l'Etat qui exécute.

b) L'autorité requérante devra être informée du lieu et de la date d'exécution de la commission rogatoire afin que la partie intéressée puisse y assister, soit personnellement, soit par un mandataire.

c) Si la commission rogatoire se rapporte à une question ou à une procédure que la loi du pays à qui l'exécution est demandée n'autorise pas ou si l'exécution n'est pas possible, l'Etat requis en informera dans les deux cas l'autorité requérante en en exposant les motifs.

d) L'Etat requis prendra à sa charge les droits de la commission rogatoire, sauf les honoraires des experts. L'Etat requérant devra les acquitter. Il en communiquera la note avec le dossier de la commission. Toutefois, l'Etat requis a le droit de percevoir pour son propre compte et conformément à ses lois, les droits règlementaires sur les pièces qui sont présentées au cours de l'exécution de la commission rogatoire.

Article 8

La procédure judiciaire exécutée au moyen de la commission rogatoire, en conformité des dispositions ci-dessus, aura la même force légale que si elle avait été exécutée par devant l'autorité compétente de l'Etat requérant.

Article 9

Il ne sera réclamé aux ressortissants de l'Etat qui demande l'exécution d'une procédure judiciaire dans l'un des pays de la Ligue, ni droits, ni dépôt, ni caution auxquels ne seraient pas tenus les ressortissants de ce pays. De même, ils ne pourront pas être privés du droit reconnu aux ressortissants précités de jouir de l'assistance judiciaire et d'être exemptés des droits judiciaires.

Article 10

La présente convention sera ratifiée le plus tôt possible par les Etats signataires conformément à leurs lois constitutionnelles. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui établira un procès-verbal du dépôt des instruments de ratification de chacun d'eux et en informera les autres Etats contractants.

Article 11

Les Etats de la Ligue non signataires de la présente convention auront la faculté d'y adhérer moyennant un avis à adresser au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes qui en informera les autres Etats contractants.

céder à l'assignation en conformité de sa propre législation, il sera fait droit à son désir, à moins que cela ne soit incompatible avec les lois du pays requis.

Article 3

Les pièces et documents judiciaires seront adressés par la voie diplomatique en tenant compte de ce qui suit :

a) La demande présentée mentionnera tous les détails relatifs à la personne dont l'assignation est requise : ses nom et prénom, sa profession et le lieu de sa résidence. Le document à signifier sera établi en double exemplaire, l'un des deux exemplaires devant être signifié à l'intéressé et l'autre retourné muni de la signature de l'assigné ou d'une mention attestant la consignation du document ou du refus d'en prendre consignation.

b) Le fonctionnaire chargé de l'assignation mentionnera sur l'exemplaire retourné la procédure suivie pour l'assignation ou la raison du défaut de celle-ci.

c) L'Etat requérant perçoit pour son compte les droits dus en conformité de ses lois. L'Etat requis ne percevra pas de droits.

Article 4

L'Etat requis ne s'opposera pas à ce que l'assignation soit faite par le Consulat de l'Etat requérant dans son ressort, si l'individu assigné ressortit à la nationalité de l'Etat requérant. L'Etat requis ne supportera de ce fait aucune responsabilité.

Article 5

L'assignation faite en conformité de la présente convention est considérée comme ayant eu lieu sur le territoire de l'Etat requérant.

II. — COMMISSIONS ROGATOIRES

Article 6

Tout Etat partie à la présente convention peut demander à l'un quelconque des autres Etats Contractants de procéder sur son territoire et en ses lieu et place à un acte de procédure judiciaire concernant une instance en cours d'examen, et ce conformément aux dispositions des deux articles ci-dessous.

Article 7

La demande d'une commission rogatoire est communiquée par la voie diplomatique et il y sera donné suite de la manière suivante :

a) L'autorité judiciaire compétente exécute la commission rogatoire conformément à la procédure légale en vigueur auprès d'elle. Toutefois si l'Etat requérant désire exécuter la commission rogatoire au moyen d'une

CONVENTION SUR LES ASSIGNATIONS ET LES COMMISSIONS ROGATOIRES (1)

Les Gouvernements :

Du Royaume Hachémite de Jordanie,
De la République Syrienne,
Du Royaume d'Irak,
Du Royaume d'Arabie Séoudite,
De la République Libanaise,
Du Royaume d'Egypte,
Du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Vu leur désir de faciliter la signification des pièces et documents judiciaires et l'exécution mutuelle des commissions rogatoires, afin d'assurer une coopération étroite entre leurs Etats en ces matières,

Sont convenus de ce qui suit :

I. — LES ASSIGNATIONS (LES NOTIFICATIONS)

Article 1er

La signification des pièces et documents judiciaires dans les Etats de la Ligue Arabe signataires de la présente convention se fera en conformité des dispositions des deux articles 2 et 4.

Article 2

L'assignation se fera en conformité de la procédure prévue à cet effet dans la législation du pays requis. Toutefois, si l'Etat requérant désire pro-

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 14.9.1952 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 16ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 17. 2.1953
La République Libanaise	le 18. 2.1953
La République Syrienne	le 19. 4.1953
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 23. 5.1953
La République d'Egypte	le 9. 6.1953
Le Royaume d'Irak	le 27. 7.1953
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 28.11.1953

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secretariat Général :

Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 5. 4.1954
La République d'Egypte	le 15. 5.1954
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 28. 7.1954

seront soumis pour approbation avant d'être présentés au Conseil de Défense Commune prévu à l'Article 6 de la convention.

Cet organisme militaire consultatif soumettra ses rapports et les propositions qu'il formulera dans le cadre de ses fonctions, au Conseil de Défense Commune pour les examiner et en adopter celles qu'il désire.

Le présent protocole aura à l'égard des Etats signataires la même force et la même portée que la convention et son annexe, surtout en ce qui concerne les dispositions des articles 5 et 6 de la convention et l'article 3 de son annexe militaire.

Royaume Hachémite de Jordanie: Aoni Abdél Hadi.
République Syrienne: Nazim El Kodsi
Royaume d'Irak: Noury El Saïd
Royaume d'Arabie Séoudite: Fayssal
République Libanaise: Riad El Solh
Royaume d'Egypte: Moustapha El Nahas
Mohamed Salah El Dine
Royaume Moutawakélite du Yémen: El Sayed Aly El Moayyad.

Pour la République Syrienne:
(signé) Nazim El Kodsi

Pour le Royaume d'Irak:
(signé) Noury El Saïd.

Pour le Royaume d'Arabie Séoudite:
(signé) Youssef Yassine.

Pour la République Libanaise:
(signé) Riad El Solh.

Pour le Royaume d'Egypte:
(signé) Moustapha El Nahas
Mohamed Salah El Dine

Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen:
(signé) El Sayed Ali El Moayyad.

PROTOCOLE ADDITIONNEL A LA CONVENTION DE DEFENSE COMMUNE ET DE COOPERATION ECONOMIQUE ENTRE LES ETATS DE LA LIGUE ARABE ET SON ANNEXE MILITAIRE (1)

Il est institué un organisme militaire consultatif, groupant les chefs des Etats-Majors des Etats contractants pour contrôler le Comité Militaire Permanent prévu à l'Article 5 de la convention et l'orienter dans l'exercice des attributions qui lui sont dévolues en vertu du Paragraphe 1er de l'annexe militaire.

Les rapports du Comité Militaire Permanent et ses propositions lui

---

(1) A. Ledit Protocole a été approuvé le 2.2.1951 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 13ème Session Ordinaire.

B. Signé par :

La République Syrienne	le 2.2.1951
Le Royaume d'Irak	le 2.2.1951
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 2.2.1951
La République Libanaise	le 2.2.1951
Le Royaume d'Egypte	le 2.2.1951
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 2.2.1951
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 16.2.1952

C. Les instruments de ratification du Protocole ont été déposés à la même date que ceux du Traité

f) Recueillir les renseignements et les données statistiques nécessaires sur les ressources des Etats contractants, leurs possibilités militaires et leur potentiel de guerre dans l'effort militaire commun.

g) Rechercher quelles sont les facilités et l'aide que les Etats contractants seront requis d'offrir en temps de guerre aux armées des autres Etats contractants opérant sur leur territoire en exécution des clauses de la présente convention.

Article II

Le Comité Militaire Permanent pourra instituer des sous-comités permanents ou ad hoc dont les membres seront recrutés par co-optation pour étudier l'un quelconque des sujets ressortissant à sa compétence.

Il pourra faire appel à des spécialistes dans l'un quelconque des sujets pour l'examen desquels il estimera nécessaire de recourir à leur expérience et à leur avis.

Article III

Le Comité Militaire Permanent présentera des rapports détaillés sur le résultat de ses recherches et de ses travaux, au Conseil de Défense Commune dont il est question à l'Article 6 de la présente convention. En outre, il lui présentera des rapports annuels sur ses travaux et recherches dans le courant de l'année.

Article IV

Le Comité Militaire Permanent a son siège au Caire. Toutefois, il lui est loisible de tenir ses réunions dans n'importe quel autre lieu qu'il désignera, à son choix.

Le Comité élira son président par co-optation pour une durée de deux ans; il est rééligible. Il doit appartenir au moins au cadre des officiers de commandement de grade supérieur.

Il est entendu que tous les membres de ce Comité doivent ressortir à la nationalité d'origine de l'un des Etats contractants.

Article V

Le Commandement suprême de toutes les forces en campagne appartient à l'Etat qui aura mobilisé, pour les opérations militaires, le plus grand nombre d'effectifs et de matériel, sauf si le commandant en chef est choisi dans d'autres conditions, à l'unanimité des voix des Gouvernements des Etats contractants.

Pour diriger les opérations militaires, le Commandant en Chef est secondé d'un corps mixte d'Etat-Major.

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie:
(signé) Aoni Abdel Hadi,

Pour le Royaume d'Arabie Séoudite:
(signature) Youssef Yassine

Pour la République Libanaise:
(signature) Riad El Solh

Pour le Royaume d'Egypte:
(signatures) Moustapha El Nahas
Mohamed Salah El Dine

Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen:
« J'approuve cette convention et son annexe conformément au contenu de ma lettre adressée en date d'aujourd'hui à S.E. le Secrétaire Général, dont fait état le procès-verbal de ce jour. »
(signature) El Sayed Aly El Moayyad.

ANNEXE MILITAIRE

Article 1er

Le Comité Militaire Permanent, prévu à l'Article 5 de la Convention sur la Défense Commune et la Coopération Economique entre les Etats de la Ligue Arabe, a pour attributions:

a) Elaborer les plans stratégiques pour parer à tous les dangers éventuels ou toute agression armée qui pourrait être dirigée contre un ou plusieurs Etats contractants ou leurs forces. Pour établir ces plans, le Comité s'inspirera des principes que décidera le Conseil de Défense Commune.

b) Soumettre des propositions tendant à organiser les forces des Etats contractants et à fixer les effectifs minima de chacun d'eux suivant les besoins militaires et les possibilités de chaque Etat.

c) Soumettre des propositions tendant à améliorer l'efficacité des forces des Etats contractants en ce qui concerne leur équipement, leur organisation et leur entraînement, afin qu'elles se mettent au niveau des méthodes les plus modernes et des progrès stratégiques, en les coordonnant et les unifiant.

d) Formuler des propositions pour mettre en valeur les ressources naturelles, industrielles, agricoles et autres, et les coordonner dans l'intérêt de l'effort de guerre et de la défense commune.

e) Organiser l'échange de missions d'entraînement, préparer les plans d'exercices et manœuvres en commun, y assister et en étudier les résultats afin de faire telles suggestions susceptibles d'améliorer les méthodes d'action commune en campagne des forces armées des Etats contractants et d'en obtenir le maximum d'efficacité.

Article 9

L'annexe à la présente convention est considérée comme en faisant partie intégrante.

Article 10

Chacune des parties contractantes s'engage à ne conclure aucun accord international contraire à la présente convention, comme elle s'engage à ne pas adopter dans ses relations internationales une attitude incompatible avec ses buts.

Article 11

Aucune des dispositions de la présente convention n'affecte ni n'a pour but d'affecter en quoi que ce soit les droits et obligations découlant ou pouvant découler, pour les parties contractantes, de la Charte des Nations Unies, pas plus que les responsabilités qu'assume le Conseil de Sécurité pour le maintien de la paix et de la sécurité internationales.

Article 12

Tout Etat contractant pourra, dix ans après la mise en vigueur de la présente convention, la dénoncer par un préavis d'un an adressé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes. Celui-ci notifiera ce préavis aux autres Etats contractants.

Article 13

La présente convention sera ratifiée conformément aux règles constitutionnelles en vigueur dans chacun des Etats contractants.

Les instruments de ratification seront déposés auprès du Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes. La convention sera exécutoire à l'égard de l'Etat qui l'aura ratifiée, à l'expiration de quinze jours de la date où le Secrétariat Général aura reçu les instruments de ratification de quatre Etats au moins.

Fait en un seul exemplaire en langue arabe, au Caire, le 25 Djoumad Akhar 1369 de l'Hégire, soit le 13 Avril 1950. Le dit exemplaire sera déposé au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes; une copie certifiée conforme en sera remise à chacun des Etats contractants:

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie:
(signature) Aoni Abdel Hadi

Pour la République Syrienne:
(signature) Nazim El Kodsi

Pour le Royaume d'Irak:
(signature) Noury El Saïd

augmenter leur potentiel de guerre. Proportionnellement à leurs ressources et à leurs besoins, ils participeront à l'œuvre commune de préparer leurs moyens de défense particulière et collective en vue de repousser toute agression armée.

Article 5

Il sera formé un Comité Militaire Permanent groupant des représentants des Etats-Majors des Etats contractants, afin d'établir les plans de défense commune et d'en préparer les moyens et les modalités.

Les attributions de ce comité permanent sont définies dans l'annexe à la présente convention. Ces attributions comprennent, entre autres, la préparation des rapports nécessaires exposant les éléments constitutifs de la coopération et de la participation envisagée à l'Article 4. Ce Comité permanent soumettra au Conseil de Défense Commune prévu à l'article suivant ses rapports sur les travaux qui rentrent dans sa compétence.

Article 6

Il est formé, sous le contrôle du Conseil de la Ligue, un Conseil de Défense Commune dont la compétence s'étendra à toutes les questions relatives à l'application des articles 2, 3, 4 et 5 de la présente convention. Dans l'accomplissement de sa mission, il s'assurera le concours du Comité Militaire Permanent dont il est question à l'article précédent.

Le Conseil de Défense Commune précité est formé des Ministres des Affaires Etrangères et ceux de la Défense Nationale des Etats contractants, ou de leurs suppléants.

Les décisions prises à la majorité des deux tiers des Etats sont obligatoires à l'égard de tous les contractants.

Article 7

En vue de parfaire les buts de la présente convention tendant à répandre la tranquillité, à assurer le bien-être aux pays arabes et à relever leur niveau d'existence, les Etats contractants coopèreront à l'œuvre de développer leur économie, de mettre en valeur leurs ressources naturelles et de faciliter l'échange de leurs produits nationaux, agricoles et industriels, et, en général, d'organiser et de coordonner leur activité économique et de conclure des accords appropriés pour atteindre ces objectifs.

Article 8

Il sera institué un Conseil Economique formé des Ministres chargés des affaires économiques des Etats contractants ou de leurs représentants, en cas de besoin, pour faire aux Gouvernements de ces Etats telles suggestions de nature à assurer la réalisation des objectifs indiqués à l'article précédent.

Ce Conseil pourra s'assurer le concours du Comité des Affaires Economiques et Financières dont il est question à l'Article 4 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes.

Pour la République Libanaise:

S.E. Riad El Solh Bey, Président du Conseil des Ministres.

Pour le Royaume d'Egypte:

S.E. Moustapha El Nahas Pacha, Président du Conseil des Ministres.

S.E. le Dr. Mohamed Salah El Dine Bey, Ministre des Affaires Etrangères.

Pour le Royaume Moutawakélite du Yémen:

S.E. El Sayed Aly El Moayyad, délégué permanent près la Ligue des Etats Arabes.

Qui, après avoir échangé les instruments leur conférant pleins pouvoirs, reconnus en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit:

Article 1er

Désireux de maintenir la sécurité et la paix et d'en assurer la stabilité, les Etats contractants affirment leur volonté de régler leurs différends internationaux par les voies pacifiques, qu'il s'agisse de leurs rapports mutuels ou de leurs rapports avec les autres Etats.

Article 2

Les Etats contractants considèrent toute agression armée dirigée contre l'un ou plusieurs d'entre eux ou contre leurs forces, comme étant dirigée contre tous à la fois. C'est pourquoi, en vertu du droit de légitime défense — isolé et collectif — ils s'engagent à se porter immédiatement au secours de l'Etat ou des Etats victimes de l'agression et de prendre immédiatement — isolément et collectivement — toutes les mesures et de recourir à tous les moyens en leur pouvoir, y compris l'usage de la force armée, pour repousser l'agression et rétablir la sécurité et la paix.

Conformément aux dispositions de l'Article 6 du Pacte de la Ligue des Etats Arabes et de l'Article 51 de la Charte des Nations Unies, le Conseil de la Ligue et le Conseil de Sécurité seront immédiatement avisés de cette agression et des mesures qui auront été prises en l'occurence.

Article 3

Les Etats contractants se concerteront, sur la requête de l'un d'eux, toutes les fois que l'intégrité du territoire d'un des Etats contractants, son indépendance ou sa sécurité sont menacées.

En cas de menace imminente de guerre ou au cas où surgirait une situation internationale compliquée, les Etats contractants s'empresseront d'unifier leur plan d'action en vue de prendre les mesures préventives et défensives que la situation comporte.

Article 4

En vue d'exécuter dans les meilleures conditions les obligations susmentionnées, les Etats contractants agiront de concert pour renforcer et

Se rendant au désir de leurs peuples respectifs de serrer les rangs afin de défendre en commun leur existence, de veiller à la sauvegarde de la sécurité et de la paix, conformément aux principes et aux objectifs du Pacte de la Ligue des Etats Arabes et de la Charte des Nations-Unies, d'assurer la stabilité et la tranquillité, tout en favorisant le bien-être et la prospérité dans leurs pays,

Sont convenus de conclure une convention dans ce but et, à cet effet, ont nommé les plénipotentiaires ci-après:

Pour le Royaume Hachémite de Jordanie:

S.E. Aoni Abdel Hadi Bey, Ministre Plénipotentiaire en Egypte.

Pour la République Syrienne:

S.E. le Dr. Nazim El Kodsi Bey, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères.

Pour le Royaume d'Irak:

S.E. Mr. Noury El Saïd, Président du Conseil des Ministres.

Pour le Royaume d'Arabie Séoudite:

S.E. El Cheikh Youssef Yassine, Ministre d'Etat et Ministre des Affaires Etrangères par intérim.

---

circonstances pourraient surgir qui l'amèneraient à envisager l'opportunité d'adopter une attitude particulière. C'est pourquoi, il décide de ne considérer les décisions du Conseil de Défense Commune comme lui étant applicables que s'il y donne son assentiment, et cela eu égard à sa position géographique, à ses possibilités et à ses considérations spéciales.

3°) Le Gouvernement Yéménite ne s'oppose pas aux dispositions du Paragraphe 1er de l'Annexe militaire, mais pour certaines considérations qui lui sont propres il pourrait se trouver dans l'impossibilité de mettre en pratique ce qui lui sera demandé. C'est pourquoi, soucieux de s'en tenir à ses possibilités, il a décidé ce qui suit :

"Le Gouvernement Yéménite approuve les dispositions du Paragraphe 1er de l'Annexe militaire, à l'exception du contenu des alinéas 4 et 6. En conséquence, il n'est lié que dans la mesure des engagements qu'il aura approuvés de prendre ultérieurement."

b) Déclaration du Gouvernement Irakien :

"Eu égard au contenu de l'Article 4 de la Convention de Défense Commune et de Coopération Economique conclue entre les Etats de la Ligue Arabe, à savoir que la mise sur pied des moyens de défense particulière et collective pour repousser toute agression armée est en fonction des ressources de chaque Etat et ses besoins,

"Eu égard au contenu du dernier alinéa de l'Article 6 de la même convention, à savoir que les décisions prises à la majorité des deux tiers des Etats sont obligatoires à l'égard des Etats contractants,

"Il est entendu que l'obligation qui découle dudit alinéa de l'Article 6 ne s'applique pas à la mise sur pied des moyens de défense particulière et collective pour repousser toute agression armée, étant donné que cette matière est régie par une disposition spéciale contenue dans l'article 4 précité."

CONVENTION
SUR LA DEFENSE COMMUNE
ET LA COOPERATION ECONOMIQUE ENTRE LES ETATS DE LA LIGUE ARABE AINSI QUE SON ANNEXE MILITAIRE (1)

Les Gouvernements de:

S.M. le Roi du Royaume Hachémite de Jordanie
S.E. le Président de la République Syrienne
S.M. le Roi d'Irak
S.M. le Roi de l'Arabie Séoudite
S.E. le Président de la République Libanaise
S.M. le Roi d'Egypte
S.M. le Roi du Royaume Moutawakélite du Yémen

Désireux de renforcer les liens et de resserrer la coopération entre les États de la Ligue Arabe pour la sauvegarde de leur indépendance et de leur patrimoine commun,

---

(1) A. Ladite Convention a été approuvée le 13.4.1950 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabs, au cours de sa 12ème Session Ordinaire.

B. Signée par :

La République Syrienne	le 17. 6.1950
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 17. 6.1950
La République Libanaise	le 17. 6.1950
Le Royaume d'Egypte	le 17. 6.1950
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 17. 6.1950
Le Royaume d'Irak	le 2. 2.1951
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 16. 2.1952

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

La République Syrienne	le 31.10.1951
Le Royaume d'Egypte	le 22.11.1951
Le Royaume Hachémite de Jordanie	le 31. 3.1952
Le Royaume d'Irak	le 7. 8.1952
Le Royaume d'Arabie Séoudite	le 19. 8.1952
La République Libanaise	le 24.12.1952
Le Royaume Moutawakélite du Yémen	le 11.10.1953

D. a) Réserves du Gouvernement Moutawakélite du Yémen :

1o) En ce qui concerne le contenu de l'Article 2, le Yémen ne considère l'agression comme étant dirigée contre l'un quelconque des Etats arabes que si elle est dirigée contre l'Etat lui-même, non en raison du fait qu'il est lié par un traité et des arrangements avec n'importe quel Etat et en raison de la présence sur son territoire d'une armée étrangère, quelle que soit la cause de sa présence.

2o) Le Yémen formule des réserves sur le contenu du dernier paragraphe de l'Article 6, étant donné que le Gouvernement du Yémen prévoit que des

Article 15

Les Etats de la Ligue Arabe prendront les dispositions nécessaires en vue de rapprocher leurs tendances législatives, d'unifier celles de leurs lois qui peuvent être unifiées et d'introduire l'étude du droit comparé des pays arabes dans leurs programmes d'enseignement.

Article 16

Le présent traité sera ratifié le plus tôt possible par les Etats signataires, en conformité de leur régime constitutionnel. Les instruments de ratification seront déposés au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes qui dressera un procès-verbal du dépôt de l'instrument de ratification de chaque Etat dont il donnera communication aux autres Etats contractants.

Article 17

Les pays arabes pourront adhérer au présent Traité moyennant un avis à adresser au Secrétaire Général de la Ligue des Etats Arabes, qui notifiera leur adhésion aux autres Etats contractants.

Article 18

Le présent Traité entrera en vigueur un mois après la date du dépôt des instruments de ratification de deux Etats. Il sortira ses effets à l'égard de chacun des Etats qui y adhèrent par la suite, un mois après le dépôt de son instrument d'adhésion.

Article 19

Chacun des Etats parties à ce Traité peut le dénoncer moyennant un préavis de six mois à adresser au Secrétariat Général de la Ligue des Etats Arabes.

En foi de quoi, les plénipotentiaires ont signé le présent Traité et y ont apposé leurs sceaux.

Fait au Caire, le 27 Novembre 1945.

et artistiques. A cet effet, ils auront recours à divers moyens, comme l'échange d'ouvrages, de catalogues, d'objets anciens existant en double, de fonctionnaires techniciens et de missions de fouilles archéologiques, et ce au moyen d'une entente entre eux.

Article 11

Les Etats de la Ligue Arabe s'efforceront d'intensifier les contacts et de faciliter la coopération entre les savants, les hommes de lettres, les journalistes, les titulaires de professions libérales ,les artistes, les acteurs de théâtre, de cinéma, musiciens, stations de radiodiffusion, là où elles existent, en organisant pour eux des tournées à travers certains pays, en encourageant la réunion de congrès culturels, scientifiques et d'enseignement répondant aux buts qu'ils poursuivent, en mettant des emplacements, les laboratoires et le matériel des instituts scientifiques de chaque pays arabe à la disposition des savants des autres pays pour les besoins de la recherche scientifique, en éditant des publications périodiques sur les ouvrages et les études scientifiques qui paraissent dans tous les pays arabes et en exigeant de tout auteur ou éditeur d'envoyer à la Commission Culturelle des exemplaires de tout imprimé à conserver dans sa bibliothèque et dans la bibliothèque principale de chacun des pays de la Ligue.

Article 12

Les Etats de la Ligue Arabe s'engagent à incorporer à leurs programmes d'enseignement des notions suffisantes de l'histoire des pays arabes, de leur géographie et de leur littérature, de quoi permettre d'avoir une idée exacte de l'existence de ces pays et de leur civilisation. De même, ils s'efforceront de constituer une bibliothèque arabe pour les élèves.

Article 13

Les Etats de la Ligue Arabe s'emploieront mutuellement à faire connaître à leurs enfants leur situation sociale, économique, culturelle et politique, et ce au moyen de la radiodiffusion, du théâtre, du cinéma, de la presse, etc. et au moyen de la création de musées de la civilisation et de la culture arabes, en mettant à leur disposition tout ce qui est susceptible de leur assurer le succès. Enfin, des expositions périodiques seront organisées pour la production artistique et littéraire, des festivals publics et scolaires dans les différents pays arabes.

Article 14

Les Etats de la Ligue Arabe encourageront la création de cercles culturels et sociaux arabes dans leurs pays.

en mettant à leur disposition toutes les facilités nécessaires et particulièrement en ce qui concerne les formalités du voyage et la réduction de ses frais.

Article 5

Les Etats de la Ligue Arabe conviennent du principe de réciprocité en ce qui concerne la création des institutions d'études et d'enseignement dans leurs pays respectifs.

Article 6

Les Etats de la Ligue Arabe coopèreront à faire revivre le patrimoine intellectuel et artistique arabe, à le conserver, à le répandre et, par tous les moyens, à le mettre facilement à la portée des étudiants.

Article 7

Afin de suivre le mouvement intellectuel universel, les Etats de la Ligue Arabe s'emploieront à encourager et à coordonner les efforts déployés pour la traduction des chefs-d'œuvre étrangers, anciens et modernes. De même, ils s'emploieront à encourager la production intellectuelle dans les pays arabes et ce par les moyens divers comme la création d'instituts de recherches scientifiques et littéraires, l'organisation de concours pour écrivains et l'attribution de prix aux lauréats, dans le domaine des sciences, des lettres et des arts.

Article 8

Chacun des Etats de la Ligue Arabe s'engage à élaborer une législation pour la protection de la propriété littéraire, scientifique et artistique à appliquer à toutes les publications faites dans leurs territoires respectifs.

Article 9

Avec la collaboration des académies, des congrès et des commissions communes qu'ils réuniront, ainsi que par les publications que ces organismes feront paraître, les Etats arabes s'efforceront d'unifier le vocabulaire scientifique et s'emploieront à rendre la langue arabe à même de servir l'activité intellectuelle et la science moderne et de devenir dans les pays arabes la langue d'enseignement pour toutes les matières et à tous les degrés d'enseignement.

Article 10

Les Etats de la Ligue Arabe s'emploieront à développer les rapports entre leurs bibliothèques respectives, leurs musées scientifiques, historiques

S.M. le Roi d'Egypte :

S.E. Mahmoud Fahmi El Nokrachi Pacha, Ministre des Affaires Etrangères

S.M. le Roi du Yémen :

Qui, après avoir établi leurs pleins pouvoirs, sont convenus de ce qui suit :

Article 1er

Les Etats de la Ligue Arabe conviennent que chacun d'eux instituera un organisme local qui s'occupera des questions tendant à promouvoir la coopération culturelle entre les Etats Arabes. Liberté est laissée à chacun d'eux de constituer comme il l'entend cet organisme.

Article 2

Les Etats de la Ligue Arabe consentent à l'échange d'instituteurs et de professeurs entre leurs institutions d'études aux conditions générales et particulières dont ils conviendront. Si ces instituteurs ou professeurs détachés sont des fonctionnaires de l'Etat, les Parties contractantes consentent à tenir compte de la durée de leur délégation dans le calcul de leur période de service dans leur propre gouvernement, étant entendu que leurs droits seront sauvegardés quant à la réintégration de leur poste, à la promotion et à la pension de retraite.

Article 3

Les Etats de la Ligue Arabe consentent à l'échange des étudiants et élèves entre leurs institutions d'enseignement et à leur admission dans les classes correspondantes pour autant que le permettent les places disponibles dans leurs institutions respectives, sans préjudice de l'application des règlements en vigueur dans celles-ci. En vue de faciliter ces échanges et tout en maintenant les principes de base de l'enseignement appliqués sur leur territoire, les Etats de la Ligue s'emploieront à unifier les programmes d'enseignement et les diplômes. L'équivalence de ceux-ri sera réglée au moyen d'arrangements ad hoc à conclure entre eux.

En outre, chacun de ces Etats mettra toutes les facilités possibles à la disposition de l'Etat ou des Etats désireux d'installer des maisons d'étudiants sur son territoire.

Article 4

Les Etats de la Ligue Arabe s'emploieront à encourager les tournées culturelles, de scoutisme ou sportives entre les pays arabes et ce dans les zones dont les Gouvernements permettent l'accès, de même qu'ils encourageront l'organisation de réunions culturelles et d'études pour les étudiants

TRAITE CULTUREL (1)

S.M. le Roi du Royaume Hachémite de Jordanie,
S.E. le Président de la République Syrienne,
S.M. le Roi d'Irak,
S.M. le Roi de l'Arabie Séoudite,
S.E. le Président de la République Libanaise,
S.M. le Roi d'Egypte,
S.M. le Roi du Royaume Moutawakélite du Yémen,

Désireux d'uniffier les tendances générales de leurs Etats, de resserrer leur coopération dans l'ordre culturel, d'intensifier les affinités culturelles et morales entre les ressortissants des pays arabes, de diffuser l'enseignement et d'élever le niveau culturel de leurs peuples,

Sont convenus de conclure un traité dans ce but et ont désigné les plénipotentiaires ci-après :

S.M. le Roi du Royaume Hachémite de Jordanie :

S.E. le Président de la République Syrienne :
S.E. Jamil Mardam Bey, Ministre Plénipotentiaire.

S.M. le Roi d'Irak :
S.E. M. Tahsine El Askari, Ministre Plénipotentiaire.

S.M. le Roi de l'Arabie Séoudite:

S.E. le Président de la République Libanaise :
S.E. M. Sami El Khoury, Ministre Plénipotentiaire.

---

(1) A. Ledit Traité a été approuvé le 27.11.1945 par le Conseil de la Ligue des Etats Arabes, au cours de sa 2ème Session Ordinaire.

B. Signé par

La République Syrienne	le 22.10 1946
La République Libanaise	le 30.10.1946
Le Royaume d'Irak	le 4.12.1946
Le Royaume d'Egypte	le 20. 5.1947

C. Ont déposé leurs instruments de ratification au Secrétariat Général :

Le Royaume d'Egypte	le 18. 6.1947

D. Réserves.

Vu la situation spéciale du Royaume d'Arabie Séoudite et du Yémen, leurs délégations ont formulé, en signant le présent Traité, la réserve suivante, qui en fait partie intégrante, en ce qui concerne les obligations qui en découlent pour eux :

"Le Royaume d'Arabie Séoudite approuve le contenu du présent Traité sauf ce qui lui paraît en contradiction avec la foi musulmane (Charia) ou incompatible avec ses circonstances et sa règlementation locale."

TABLE DES MATIERES



LIGUE DES ETATS ARABES

TEXTE
DES
TRAITES ET CONVENTIONS

conclus entre les Etats Membres

dans le cadre de la Ligue Arabe

ميثاق جامعة الدول العربية

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وحضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الأردن .

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية وأنابوا عنهم المفوضين الآتية اسماؤهم :-

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية :

قد أناب عن سوريا :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى ، رئيس مجلس الوزراء.

حضرة صاحب الدولة السيد جميل مردم بك ، وزير الخارجية .

حضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الأردن .

قد أناب عن شرق الأردن :

حضرة صاحب الفخامة سمير الرفاعى باشا . رئيس الوزراء .
حضرة صاحب المعالى سعيد المفتى باشا ، وزير الداخلية .
حضرة صاحب العزة سليمان النابلسى بك ، نائب سر الحكومة .

حضرة صاحب الجلالة ملك العراق

قد أناب عن العراق :
حضرة صاحب المعالى السيد أرشد العمرى ، وزير الخارجية .
حضرة صاحب الفخامة السيد على جودة الأيوبى ، وزير العراق المفوض بواشنطن .
حضرة صاحب المعالى السيد تحسين العسكرى وزير العراق المفوض بالقاهرة

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية

قد أناب عن المملكة العربية السعودية :
سعادة الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير خارجية المملكة العربية السعودية .
سعادة السيد خير الدين الزركلى ، مستشار مفوضية المملكة العربية السعودية بالقاهرة .

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية

قد أناب عن لبنان :

حضرة صاحب الدولة السيد عبد الحميد كرامى ، رئيس الوزراء .
سعادة السيد يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بالقاهرة .

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

قد أناب عن مصر .

حضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا . رئيس مجلس الوزراء
حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا . رئيس مجلس الشيوخ
حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوى باشا . وزير الخارجية .
حضرة صاحب المعالى مكرم عبيد باشا . وزير المالية .
حضرة صاحب المعالى محمد حافظ رمضان باشا . وزير العدل .
حضرة صاحب المعالى عبد الرزاق أحمد السنهورى بك وزير المعارف العمومية .
حضرة صاحب العزة عبد الرحمن عزام بك ، الوزير المفوض بوزارة الخارجية .

حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن

قد أناب عن اليمن .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولهم سلطة كاملة والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتى .

مادة ١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ — الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(ا) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد

(ج) شئون الثقافة

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين

(هـ) الشئون الاجتماعية.

(و) الشئون الصحية

ماده ٣ — يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية

مادة ٤ — تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى . ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ — لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينها خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط باغلبية الاراء .

مادة ٦ — إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالإجماع فإذا كان الاعتداء من احدى دول الجامعة ، لا يدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة ، واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده

مادة ٧ — ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله

وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها الأساسية .

مادة ٨ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعه نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بان لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ — لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الاخرين

مادة ١٠ — تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعه أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه :

ماده ١١ — ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة

مادة ١٢ — يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين .

ويكون الأمين العام فى درجة سفير والأمناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين .

و يعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة

مادة ١٣ — يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ — يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ — ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الأمين العام .

ويتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس فى كل انعقاد عادى ،

مادة ١٦ — فيما عدا الأحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الآتية :

(ا) شؤون الموظفين .

(ب) إقرار ميزانية الجامعة

(ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

(د) تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ — تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ — إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لاتقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها .

مادة ١٩ — يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولإنشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولايبت فى التعديل إلا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ — يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقـا للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ويصبح الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنه ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة .

وتسلم صورة منها مطابقة للاصل لكل دولة من دول الجامعة .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية ، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه . كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى ، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله

ملحق خاص بالتعاون مع الدول العربية

غير المشتركة فى مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها

فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة ، عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك ، بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها، وبان يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب .

ملحق خاص بتعيين الامين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية .

ويكون تعيينه لمدة سنتين . ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للامانة العامة .

النظام الداخلى

لمجلس جامعة الدول العربية

المادة الأولى

تختار الدول الأعضاء فى الجامعة ممثليها الذين يتألف منهم المجلس ويزودون بوثائق اعتماد نيابتهم كما يزودون بوثائق تفويضهم كلما اقتضى الحال وتبلغ أسماؤهم للأمين العام .

المادة الثانية

يظل الممثلون محتفظين بصفتهم التمثيلية فى المجلس ما لم تخطر الأمانة العامة بما ترى الدول إدخاله على هيئات تمثيلها من التغيير مع تزويد كل ممثل جديد بوثيقة اعتماد نيابته وتفويضه

المادة الثالثة

تسلم وثائق الاعتماد والتفويض إلى الأمين العـام الذى يقدم نتيجة فحصها للمجلس لإثباتها فى مضبطة الجلسة .

المادة الرابعة

يحدد الأمين العام التاريخ الذى تبدأ فيه الدورة العادية فى كل من شهرى مارس واكتوبر .

وتستمر الدورة إلى أن يتم بحث المسائل المدونة فى جدول الأعمال ما لم يقرر المجلس فض الدورة قبل ذلك .

المادة الخامسة

ينعقد المجلس فى الدورات غير العادية فى وقت لا يتجاوز الشهر الواحد من تاريخ وصول طلب الانعقاد القانونى للأمين العام .

المادة السادسة

فى حالات الاعتداء المشار إليها فى المادة السادسة من الميثاق يكون الانعقاد فى أقرب وقت ممكن خلال ثلاثة أيام من تاريخ وصول الطلب القانونى للأمين العام .

المادة السابعة

يوجه الأمين العام — أو من يقوم مقامه فى حالة غيابه — الدعوة لأدوار الاجتماع العادية قبل اليوم المحدد لافتتاح الدورة بشهر على الأقل .

أما الاجتماعات غير العادية فتوجه الدعوة لها برقياً قبل خمسة أيام من التاريخ الذى يحدد للانعقاد .

المادة الثامنة

يعد الأمين العام مشروع جدول أعمال المجلس و يبلغه للدول الأعضاء مع الدعوة للاجتماع .

وللدول أن تقترح فى موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ

تبليغهـا مشروع جدول الأعمال درج مواد جديدة فيه يقوم الأمين العـام بتنظيم جدول إضافى بها يبلغ للدول الأعضاء قبل انعقاد المجلس بعشرة أيام .

ويدرج فى جدول أعمال كل دورة عادية تقرير عن أعمال الأمانة العامة فى المدة بين الدورتين وعن الاجراءات التى اتخذت لتنفيذ قرارات المجلس .

ويرفق بالجدول المذكرات المفصلة للمواضيع المعروضة والتقارير التى قد توجد عنها مقدمة من اللجان أو غيرها .

المـادة التاسعة

يصادق المجلس فى بداية كل دور اجتماع على جدول أعماله . وله أن يضيف إلى الجدول مسائل غير المدونة فيه بقرار يصدر بالأغلبية .

المـادة العاشرة

لايدرج فى جدول أعمال الدورات غير العادية مسائل غير التى عقدت الدورة من أجل النظر فيها .

ويجوز للمجلس باجماع الآراء أن يقرر النظر فى غيرها من المسائل .

المـادة الحادية عشرة

يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره ممثلون لأغلبية الدول الأعضاء . أما القرارات فيشترط لصحتها أن تـكون بأغلبيـة أصوات دول

الجامعة أو بأغلبية ثلثيها[1] أو باجماع الدول طبقا لنصوص الميثاق فى كل حالة .

المادة الثانية عشرة

تكون اجتماعات المجلس سرية إلا فى الحالات التى يقرر المجلس فيها العلنية بأغلبية الآراء .

المادة الثالثة عشرة

يحضر الأمين العام أو من ينيبه عنه من مساعديه جلسات مجلس الجامعة .

المادة الرابعة عشرة

تسند رئاسة المجلس عند افتتاح كل دورة اعتيادية بالتناوب على أساس الترتيب الهجائى لأسماء الدول الأعضاء فى الجامعة .

ويظل الرئيس يباشر أعمال الرئاسة إلى أن تسند الرئاسة لخلفه فى مستهل أعمال الدورة الاعتيادية التالية .

المادة الخامسة عشرة

يفتتح الرئيس الجلسة ويقفها ويرفعها ويدير أعمال المجلس ويراعى تطبيق أحكام الميثاق والنظام الداخلى ويعلن إقفال باب المناقشة ويطرح الاقتراح لأخذ الرأى فيه ويعمل على تأليف اللجان التى يقرر المجلس تأليفها ويبلغ المجلس الرسائل التى تخصه ويشرف على تنفيذ قراراته .

---

(١) المقصود بعبارة الثلثين هو الثلثان أو الأكثر من الثلثين فيما دون الإجماع .

المادة السادسة عشرة

إذا تعذر على الرئيس لسبب ما مباشرة أعمال الرئاسة تولاها بدلا منه أحد الممثلين لدولته بحسب ترتيبهم فى وثيقة الاعتماد وإذا لم يكن لدولته ممثل غيره أسندت الرئاسة الوقتية لرئيس وفد الدولة التى لها حق الرئاسة فى الدورة التالية .

المادة السابعة عشرة

للمجلس أن يعهد إلى أحد أعضائه بدرس موضوع معين والقيام بوظيفة المقرر عنه فى المجلس .

وتوزع التقارير المقدمة فى مثل هذه المسائل على الأعضاء قبل الجلسة التى يبحث فيها الموضوع بيوم على الأقل . ويتلى التقرير فى الجلسة أو يكتفى بالتوزيع الذى تم مقدما كما يرى المجلس . وللمقرر على كل حال أن يدلى للمجلس بما يراه ضروريا من الإيضاحات .

المادة الثامنة عشرة

يؤلف المجلس فى بداية كل دور اجتماع عادى اللجان الآتى بيانها :

١ — لجنة الشئون السياسية .

٢ — لجنة الشئون الاقتصادية .

٣ — لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية .

٤ — لجنة الشئون الادارية والمالية .

٥ — لجنة الشئون القانونية.

وله أن يؤلف غيرها من اللجان إذا اقتضت الحال

ويختار كل وفد فى بداية دور الاجتماع ممثليه فى كل من هذه اللجان من بين أعضائه وله أن يستعين بالخبراء والاخصائيين .

ويحيل المجلس المسائل المدرجة فى جدول الأعمال إلى اللجان كل بحسب اختصاصها لدراستها والتقدم اليه بتقرير عنها متضمنا توصياتها .

وله أن يرخص لهذه اللجان بالانتقال إلى بلاد الدول الأعضاء فى الجامعة إذا رأى ضرورة لذلك من أجل استيفاء بحث المسائل المحالة على هذه اللجان .

وللمجلس أن يناقش المسائل المدرجة فى جدول الأعمال قبل احالتها إلى اللجان المختصة إذا تقرر ذلك بأغلبية الآراء .

المادة التاسعة عشرة

يجب أن ترفق المسائل المحالة على المجلس من اللجان بتقارير وتعين اللجنة المختصة مقررا لها يحضر اجتماع المجلس ليقدم كل ما يطلب منه من الإيضاحات ويشترك فى المداولة دون الاقتراع ، إلا إذا كان المقرر عضوا فى المجلس .

المادة العشرون

للأمين العام أن يوجه نظر المجلس أو الدول الأعضاء إلى أية مسألة يرى أنها قد تسيء العلاقات القائمة بين الدول الأعضاء أو بينها و بين الدول الأخرى .

المادة الحادية والعشرون

يتولى الأمين العام تنظيم سكرتارية المجلس وسكرتارية اللجان التى يؤلفها المجلس .

ويجوز أن يعاون الأمين العام فى جلسات المجلس أو يحل محله فيها مندوب أو أكثر يتولى اختيارهم .

وللأمين العام أو لمندوبيه بموافقة الرئيس أن يعرضوا على المجلس فى كل وقت تقارير أو بيانات شفوية عن أية مسألة يكون المجلس فى صدد بحثها .

المادة الثانية والعشرون

يشرف الأمين العام على وضع مضابط أو محاضر يدون فيها مادار من المداولات وما اتخذ من القرارات فى اجتماعات المجلس العادية وغير العادية .

المادة الثالثة والعشرون

تقوم الأمانة العامة بتلقى وطبع وتبليغ الوثائق والتقارير والقرارات وتدوين وطبع وتبليغ مضابط ومحاضر الاجتماعات وحفظ وثائق المجلس فى محفوظات الجامعة وترجمة ما تدعو الضرورة لترجمته من كل ذلك ونشر البيانات عن الجلسات وبوجه عام تتولى كل المهام التى يرى مجلس الجامعة تكليفها بها .

المادة الرابعة والعشرون

تتولى الأمانة العامة إعداد هذه المضابط والمحاضر وطبعها وتوزيعها على أعضاء المجلس بأسرع ما يمكن وعلى من يريد تصحيح أقواله أن يبلغ ذلك للأمانة العامة فى الثمانى والأربعين ساعة التالية .

وبعد انقضاء المدة المحددة لتصحيح الأقوال يعتمـد المجلس المضابط والمحاضر ويوقع رئيس المجلس والأمين العام عليها .

المـادة الخامسة والعشرون

يجوز للمجلس أن يقرر عدم وضع مضبطة لجلساته وفى هذه الحالة يكتفى بمحضر يثبت فيه القرار الذى يصدره المجلس بنصه . ويوزع هذا المحضر على الأعضاء أسوة بالمضـابط ويعتمد من المجلس ثم يوقع عليه الرئيس والأمين العام .

المـادة السادسة والعشرون

تدور المناقشات فى المجلس وفق النظام الآتى :

١ — يبسط الرئيس الموضوع بسطاً مجملاً ويدعو الأمين العام لإيضـاح ما يراه عند الاقتضاء .

٢ — تعطى الكلمة للمقرر ثم لمن يليه حسب ترتيب طلبها من الرئيس .

٣ — يطرح الرئيس على المجلس الاقتراح بإقفال باب المناقشة فإذا وافقت أغلبية المجلس أعلن الرئيس القرار بذلك .

٤ — تقدم مشروعات القرارات والتعديلات والاقتراحات التى يراد أخذ الرأى عليهـا مكتوبة ويكون أخذ الرأى بالمناداة بالاسم ويعلن الرئيس نتيجة أخذ الآراء .

المـادة السابعة والعشرون

لا يعدل هذا النظام الداخلى إلا إذا قدم اقتراح بذلك وأقره المجلس بأغلبية الآراء .

جامعة الدول العربية

الامانة العامة

النظام الداخلى للامانة العامة

النظام الداخلى للأمانة العامة

المادة الأولى

الأمين العــام يتولى باسم الجامعة تنفيذ قرارات المجلس واتخاذ الاجراءات المالية ضمن حدود الميزانية المعتمدة من المجلس وبوصف كونه أمينا عاما للجامعة يحضر اجتماعات مجلس الجامعة واللجان ويقوم بالوظائف الأخرى التى تكلها اليه هذه الهيئات . وهو مسؤول وحده أمام مجلس الجامعة عن جميع أعمال الأمانة العامة وعن تطبيق أنظمة العمل فى ادارات الأمانة العامة وأقسامها التى تقوم بأعمــالها تحت أشراف الأمين العــام وبموافقته .

المادة الثانية

يكون تعيين الأمين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد .

المادة الثالثة

يعاون الأمين العام فى الاشراف على أعمــال الأمانة العامة أمناء مساعدون ولكل دولة من الدول الأعضاء الحق فى ترشيح أمين مساعد من مواطنيها يعين بموافقة المجلس .

ويتولى كل منهم الاشراف على احدى ادارات الأمانة العامة على الأقل .

المادة الرابعة

إذا طرأ ما يستوجب غياب الأمين العـــام ندب أحد مساعديه الموجودين ليحل محله .

المادة الخامسة

تتكون الأمانة العامة من الادارات الآتية :

١ - ادارة السكرتارية : وتقوم بالتحريرات فى الشئون العامة التى لا تدخل فى اختصاص الادارات الأخرى والقيام بأعمال سكرتارية المجلس أثنـــاء انعقاده وبشئون المراسم .

ويتبعها قلم المحفوظات ويقوم بكل ما يتعلق باستلام البريد وتصديره وحفظ أوراق الجامعة وأسانيدها الرسمية وترتيبها وقيد المكاتبات الصادرة والواردة ومراقبة انجاز التصرف فى المسائل المحالة على الادارات المختلفـة والتذكير بها فى المواعيــد المقررة فى التعليمات ويقوم القلم بضبط حركة الملفات وسيرها .

كذلك تتبعها المكتبة .

٢ - الادارة المالية والمستخدمين : وتقوم بكل الشئون المالية للجامعة من تحضير ميزانيتها ومراقبة تنفيذها ومسك حسابات الجامعة وحسابات

صندوق الادخار للمستخدمين والتوريدات وجميع ما يتعلق بالمستخدمين ماليا واداريا . ويكون مدير الادارة سكرتيرا للهيئة التي تشرف على ادارة أموال صندوق الادخار .

٣ - الادارة السياسية : وتقوم بدراسة الشئون السياسية المتعلقة بالبلاد العربية ومتابعة الشئون الدولية التي تهم جامعة الدول العربية واعداد الدراسات والتقارير المتعلقة بجميع ما تقدم .

٤ - ادارة الشئون الاقتصادية والمواصلات : وتعد بصورة عامة الابحاث التي يتطلبها عمل اللجان الاقتصادية والمواصلات . وتعد البيانات والاحصاءات عن الحالة الاقتصادية في بلاد الدول الأعضاء .

وتعد الابحاث الخاصة بسير وتطبيق الاتفاقات التجارية التي تعقد ما بين الدول الأعضاء .

وتعد الملاحظات على الموضوعات ذات الصبغة الاقتصادية التي تطرح في الاجتماعات الدولية والتي تشترك فيها الدول الأعضاء .

وتزود الادارات المختصة في حكومات الدول الأعضاء بالبيانات والاحصاءات الاقتصادية ولها أن تقترح كل ما يتعلق بالحالة الاقتصادية أو بالاستقرار الاقتصادي . (اللاجئين الفلسطينيين) في بلاد الدول الأعضاء .

وتجمع الابحاث التى تنشر فى المجلات الاقتصادية والتجارية العالمية فى شأن اقتصاديات بلاد الدول الأعضاء .

٥ - ادارة الشئون الاجتماعية والصحية : وتقوم بالدراسات الخاصة بمسائل الهجرة والعمل وحركات العمال وحماية الطفولة والشئون الصحية ومسائل التعاون بين البلاد العربية فى هذه الشئون .

٦ - الادارة القانونية . وتقوم بدراسة الشئون القانونية بصفة عامة . وتعد الابحاث الخاصة بشئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وبحث واعداد مشروعات القوانين المختلفة مما يؤدى الى تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء .

وبحث المسائل القانونية الدولية التى يمكن أن تنشأ بصدد حالة دولية معينة وتكون بمثابة ادارة افتاء لكل شئون الامانة العامة .

ولها حق الحضور أمام المحاكم فى الدعاوى التى ترفع من الجامعة أو عليها

وتتولى تحرير وصياغة الاتفاقات التى تعدها الجامعة وتسجيل الاتفاقيات التى تودعها الدول الأعضاء طبقا للمادة ١٧ من الميثاق .

٧ - إدارة الاستعلامات والنشر . وتكون مهمتها الدعاية للبلاد العربية وتزويد الصحف بالبيانات وغيرها ومراقبة ما ينشر فيها وتزويد الجامعة بجميع ما له اتصال بالدعاية والنشر .

٨ - ادارة الشئون الثقافية . وتقوم بالدراسة التحضيرية للمسائل الثقافية والتعليمية .

المادة السادسة

يكون لكل ادارة موظفون بحسب حاجة العمل وضرورته طبقا لما يقرر فى الميزانية .

(صادق مجلس جامعة الدول العربية على هذا النظام بتاريخ اليوم العاشر من شهر مايو عام ١٩٥٣)


Princeton University Library
32101 074075936